

Distr.: General
19 October 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٧٦ من جدول الأعمال*

المحيطات وقانون البحار

المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

أعدت هذه الإضافة استجابة لطلب من الجمعية العامة تضمنته الفقرة ١٢٨ من قرارها ١١١/٦٣ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بأن يقدم الأمين العام تقريراً إلى الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والستين، لمساعدة الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، لإعداد جدول أعمال اجتماعه الثالث الذي سيعقد في عام ٢٠١٠، بالتشاور مع جميع الهيئات الدولية ذات الصلة. ويتضمن التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات ذات الصلة منذ التقرير الأخير للأمين العام بهذا الشأن (A/62/66/Add.2)، بما فيها تلك المتصلة بالجوانب العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية. ويقدم أيضاً معلومات عن الخيارات والنهج الممكنة لتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي، وتحديد القضايا والمسائل الرئيسية التي يتطلب نظر الدول فيها إجراء دراسات أساسية أكثر تفصيلاً بشأنها.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٤
ثانيا -	الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات ذات الصلة مؤخرا، بما في ذلك المتعلقة بالجوانب العلمية، والفنية، والاقتصادية، والقانونية، والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية	٨
ألف -	علم وتكنولوجيا البحار	٨
١ -	عالم البحار	٩
٢ -	التكنولوجيا البحرية	١٣
باء -	الجوانب الاقتصادية والاجتماعية - الاقتصادية والبيئية والقانونية للأنشطة والاستخدامات ذات الصلة	١٨
١ -	أنشطة صيد الأسماك والتطورات المتعلقة بالموارد البحرية الحية	١٩
٢ -	أنشطة النقل البحري	٢٥
٣ -	التخلص من النفايات	٣٠
٤ -	الأنشطة البرية	٣٠
٥ -	البحث العلمي البحري	٣٠
٦ -	استكشاف المعادن واستغلالها	٣١
٧ -	الأنشطة الأخرى بما في ذلك الاستخدامات الجديدة	٣٣
٨ -	آثار شاملة لعدة قطاعات	٣٥
جيم -	الموارد الجينية البحرية	٣٩
دال -	المسائل الشاملة	٤٤
١ -	وسائل الإدارة	٤٤
٢ -	الإدارة	٥٦
٣ -	بناء القدرات	٦٣
ثالثا -	الخيارات والنُهُج الممكنة لتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي	٦٧

٦٨	ألف - التعاون والتنسيق الشاملان لعدة قطاعات
٦٩	باء - التعاون والتنسيق لتعزيز قاعدة المعلومات
٧٣	جيم - التعاون والتنسيق في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا
٧٥	دال - المسائل الشاملة
٧٧	هاء - التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة للمحيطات ونُهج النظم البيئية
٧٨	واو - التعاون والتنسيق فيما يتعلق بتقييم الآثار البيئية
٧٩	زاي - التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالأدوات الإدارية القائمة على أساس المنطقة
٨١	حاء - التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالموارد الجينية البحرية
٨٣	رابعا - القضايا والمسائل الرئيسية التي سيستفيد نظر الدول من دراسات أساسية أكثر تفصيلاً
٨٣	ألف - دراسات حددها الفريق العامل من قبل
٨٦	باء - مناطق تستلزم إجراء المزيد من الدراسات
٩٠	خامسا - الاستنتاجات
٩١	المرفق

أولا - مقدمة

١ - تتسم المحيطات بدرجة عالية جدا من تنوع التضاريس الطبيعية وأشكال الحياة، التي تتراوح بين النظم الإيكولوجية والأنواع الضحلة والقريبة من الشواطئ، إلى أعماق التضاريس وأبعدها على الأرض كالحنادق والسهول الغورية. ولا يزال التنوع البيولوجي البحري (المشار إليه فيما بعد باسم "التنوع البيولوجي")، الذي يشمل التنوع داخل الأنواع البحرية، وفيما بين الأنواع، وتنوع النظم الإيكولوجية^(١)، لم يستكشف إلى حد بعيد ولكن يعتقد بأنه غني للغاية وبأنه يضم جزءاً كبيراً من الكائنات الحية في الكوكب، في المناطق الواقعة في نطاق الولاية الوطنية وخارجها. وفيما تعد الكائنات المجهرية أكثر الكائنات البحرية تنوعاً في خصائصها الجينية، وتشكل الجزء الأكبر من الكتلة الحيوية للمحيطات، تتميز الكائنات المجهرية البحرية أيضاً بدرجة عالية من التنوع. وتوجد أعلى درجات التنوع البحري - وأيسرها منالاً - في المناطق الساحلية، ولكن الحياة البحرية لا تزال تكتشف باستمرار في المناطق التي كان يعتقد من قبل بأنها غير مواتية أبداً للحياة على غرار المياه القطبية العميقة وحول المنافث الحرارية المائية^(٢). ويقدر أن أكثر من ١ ٠٠٠ فصيلة جديدة تكتشف سنوياً^(٣). والموائل والنظم الإيكولوجية البحرية متنوعة كذلك إلى حد كبير، وتتراوح بين النظم الإيكولوجية اليمية والنظم الإيكولوجية القاعية، على غرار المنافث الحرارية المائية والسهول السحيقة.

٢ - وأدى عدد من العوامل إلى زيادة الأنشطة الإنسانية بعيداً عن المناطق الساحلية، وشمل ذلك انخفاض الأرصاد السمكية في المياه الضحلة واحتلالها في بعض الحالات، وتطوير التكنولوجيا المطلوبة لاستكشاف الموارد المعدنية في قاع البحار واستغلالها، والبحث عن مصادر بديلة جديدة للطاقة، والمزيد من القواعد الصارمة لبعض الأنشطة في المناطق الواقعة في إطار الولاية الوطنية. وتؤثر المصالح العلمية والتجارية المتنامية تأثيراً تراكمياً في مجالات لا تزال حتى الآن غير مستكشفة إلى حد كبير في التنوع البيولوجي البحري والموارد البيولوجية، التي تشمل الموارد الجينية. وتثار الشواغل في ما يتعلق بصحة الأنظمة الإيكولوجية البحرية ومرونتها وما يرتبط بها من تنوع بيولوجي للصمود أمام الضغط المتزايد، بما في ذلك

(١) ترد تعاريف "التنوع البيولوجي" و "الموارد البيولوجية" و "النظم الإيكولوجية" و "الموارد الجينية" في المادة ٢ من اتفاقية التنوع البيولوجي. انظر أيضاً الفقرات من ٤ إلى ٨ من الوثيقة A/60/63/Add.1.

(٢) انظر تعداد الحياة البحرية في الموقع الشبكي التالي: <http://www.coml.org/>.

(٣) Agence française des aires marines protégées, *Cross-checking High Seas Issues – Towards an Eco-system-based Management Approach* (2009).

في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٨ مؤخراً^(٤)، لا سيما في ضوء قرب السنوات المستهدفة ٢٠١٠، و ٢٠١٢، و ٢٠١٥ التي حددها مؤتمر القمة العالمي عن التنمية المستدامة من أجل اتخاذ عدد من الإجراءات المتصلة بتحقيق التنمية المستدامة للمحيطات^(٥).

٣ - وعلى الرغم من أن الكثافة العظمى من الأنشطة والضغط الإنساني على التنوع البيولوجي البحري لا تزال في المناطق الساحلية، يتم إيلاء اهتمام متزايد لهشاشة التنوع البيولوجي البحري أبعد من المناطق الواقعة في نطاق الولاية الوطنية، لخدمات الأنظمة الإيكولوجية التي يقدمها ولدوره المحتمل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - الاقتصادية، من بين أمور أخرى.

٤ - وبدأت جهود متعددة على الصعيد الدولي لمعالجة حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٦) وعلى وجه الخصوص، أنشأت الجمعية العامة، بموجب الفقرة ٧٣ من قرارها ٢٤/٥٩ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. وفي الاجتماع الأول للفريق في شباط/فبراير ٢٠٠٦، كانت ولاية الفريق تقتضي القيام بما يلي: (أ) مسح الأنشطة السابقة والحالية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة في ما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام؛ (ب) دراسة الجوانب العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية والجوانب الأخرى من هذه المسائل؛ (ج) تحديد القضايا والمسائل الرئيسية التي من شأن إجراء دراسات أساسية أكثر تفصيلاً بشأنها أن ييسر نظر الدول في هذه المسائل؛ (د) الإشارة، عند الاقتضاء، إلى الخيارات والنهج الممكنة لتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي من أجل حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. وقد ساعد الفريق العامل على النظر في هذه المسائل تقرير أعده الأمين العام عملاً بالفقرة ٧٤ من قرار الجمعية العامة ٢٤/٥٩^(٧).

(٤) يلاحظ التقرير أن ٠,٧ في المائة فقط من محيطات العالم - نحو مليوني كيلومتر مربع - محمية حالياً على الرغم من أهميتها في استدامة الأرصاد السمكية وسبل العيش الساحلية. انظر www.un.org/millennium.goals.

(٥) انظر، على وجه الخصوص، الفقرات ٣٠ (د)، و ٣١ (أ)، و ٣٢ (ج) في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

(٦) للمزيد من المعلومات، انظر الفرع الثاني وكذلك A/60/63/Add.1 الفقرات ٢٢٦-٣٠٤، و A/62/66/Add.2.

(٧) A/60/63/Add.1.

٥ - وأعادت الوفود المشاركة في اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠٠٦ التأكيد على أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار توفر الإطار القانوني لجميع الأنشطة في المحيطات والبحار وأن أي إجراء يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام ينبغي أن يتسق مع إطاره القانوني. وبالإضافة إلى ذلك، أقر الاجتماع بأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام يتعين أن يعالج على نحو متكامل، بالاستناد إلى النهج التحوطية ونهج النظم الإيكولوجية المتبعة في إدارة المحيطات. وأتاح الفريق العامل فرصة فريدة لتيسير العمل في هذا المجال، على نحو شامل^(٨).

٦ - وفي عام ٢٠٠٦، قررت الجمعية في الفقرة ٩١ من قرارها ٢٢٢/٦١ أن تعقد، وفقاً للفقرة ٧٣ من القرار ٢٤/٥٩، اجتماعاً آخر للفريق العامل في عام ٢٠٠٨ للنظر في ما يلي: (أ) الآثار البيئية للأنشطة البشرية على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ (ب) التنسيق والتعاون في ما بين الدول وكذلك المنظمات والهيئات الحكومية الدولية المختصة لحفظ وإدارة التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ (ج) دور أدوات الإدارة على أساس المناطق؛ (د) الموارد الجينية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ (هـ) تقرير ما إذا كانت هناك ثغرات تتعلق بأسلوب الإدارة أو القواعد التنظيمية، وكيفية معالجتها. وساعد الفريق العامل في مداولاته تقرير أعدّه الأمين العام عملاً بالقرار نفسه^(٩).

٧ - وكانت نتيجة الاجتماع الذي عُقد في عام ٢٠٠٨ بيان مشترك لرئيسي الاجتماع^(١٠)، الذي قدم موجزاً للقضايا والأفكار والمقترحات الرئيسية، وكذلك بعض الملاحظات الختامية لرئيسي الاجتماع، بالاستناد إلى تقييمهما للمناقشات. وقد لاحظا الحاجة إلى أن تنظر الجمعية العامة في حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، ولا سيما في إطار الفريق العامل.

٨ - وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠٠٨، طلبت الجمعية في الفقرة ١٢٧ من قرارها ١١١/٦٣ إلى الأمين العام أن يعقد، وفقاً للفقرة ٧٣ من القرار ٢٤/٥٩ والفقرتين ٧٩ و ٨٠ من القرار ٣٠/٦٠، اجتماعاً للفريق العامل في عام ٢٠١٠ بغرض تقديم توصيات إلى الجمعية. وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين بغرض تقديم المساعدة إلى الفريق العامل في إعداد جدول أعماله، وذلك بالتشاور مع جميع الهيئات الدولية ذات الصلة.

(٨) انظر A/61/56، الفقرة ٥، المرفق الأول، الفقرتان ٣ و ٥.

(٩) A/62/66/Add.2.

(١٠) A/63/79، المرفق.

٩ - وقد أُعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. وتتناول الفروع الثاني والثالث والرابع من التقرير على التوالي (أ) أنشطة المنظمات ذات الصلة في الآونة الأخيرة، بما في ذلك عملها المتعلق بالجوانب العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية للموضوع؛ (ب) الخيارات والنهج الممكنة لتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي؛ (ج) القضايا والمسائل الرئيسية التي سيستفيد نظر الدول فيها من الدراسات الأساسية الأكثر تفصيلاً. ويتضمن التقرير معلومات قدمتها الهيئات الدولية ذات الصلة بناءً على طلب الأمانة العامة. وعلى وجه الخصوص، قدمت المعلومات الواردة في التقرير المنظمات والكيانات التالية: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وأمانتي اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، واتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال المحيط الأطلسي، والبنك الدولي، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، واللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان، ولجنة الأسماك البحرية النهرية السراء في شمال المحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في آسيا والمحيط الهادئ، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمكتب الهيدروغرافي الدولي، ومعهد الدراسات المتقدمة التابع لجامعة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة الهيدروغرافية الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي، واللجنة الدولية لحماية أسماك التونة في المحيط الأطلسي، والوكالة الأوروبية للبيئة، ووكالة مصائد الأسماك لمتدى جنوب المحيط الهادئ. وأسهم في التقرير أيضاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة.

١٠ - وينبغي أن تقرأ هذه الإضافة بالاقتران مع التقارير السابقة للأمين العام بشأن المحيطات وقانون البحار (ولا سيما A/60/63/Add.1 و A/61/63 و Add.1، و A/62/66 و Add.1 و A/63/63 و Add.1 و A/64/66)، وتقارير الأمين العام عن مصائد الأسماك المستدامة (ولا سيما A/61/154 و A/62/260 و A/64/305، والتقارير المتعلقة باجتماعات الفريق العامل (A/61/65 و A/63/79)، وتقارير اجتماعات عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، التي نوقشت خلالها المسائل ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(١١).

(١١) "صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم"، و "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتلوث البيئة البحرية وتدهورها، لا سيما في المناطق الساحلية" (A/56/121)، و "حماية البيئة البحرية وحفظها" (A/57/80)، و "حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة" (A/58/95)، و "الاستخدامات المستدامة الجديدة للمحيطات، بما فيها حفظ التنوع البيولوجي لقاع البحار وإدارته في المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية" (A/59/122)، و "مصائد الأسماك وإسهامها في التنمية المستدامة والركام البحري" (A/60/99)، و "الموارد الجينية البحرية" (A/59/169)، و "نهج النظم الإيكولوجية والمحيطات" (A/61/156).

ثانياً - الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات ذات الصلة مؤخراً، بما في ذلك المتعلقة بالجوانب العلمية، والفنية، والاقتصادية، والقانونية، والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية

١١ - بُنيت المعلومات الواردة في هذا الفرع أساساً في غالبيتها على المساهمات المتلقاة من الهيئات الدولية ذات الصلة، وتستكمل من مصادر أخرى متاحة بسهولة في المجال العام. ومع ذلك، وفي ضوء قلة المعلومات المتاحة بشأن الجوانب الرئيسية، مثل الاقتصادية والاجتماعية - الاقتصادية، لا يمكن النظر إلى هذا التقرير على أنه يقدم استقصاء شاملاً للتطورات الأخيرة. وفي عرض المعلومات كذلك، ورغم اتخاذ الحيلة والحذر إلى أقصى حد ممكن، لدى استخدام مصطلحات قانون البحار، ينبغي ملاحظة أن مصطلحات "المحيط المفتوح" و "البحر العميق" يتزايد استخدامها حالياً من قبل العلماء وواضعي السياسات^(١٢).

ألف - علم وتكنولوجيا البحار

١٢ - أكد اجتماع الفريق العامل في عام ٢٠٠٨ على الدور الأساسي الذي تقوم به العلوم في مساندة بذل مزيد من الجهود في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والاستعمال المستدام له. وتم الإعراب عن تأييد واسع النطاق لإجراء أبحاث علمية إضافية من أجل مواصلة تحسين المعرفة بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي للمحيطات، ولا سيما في مجالات معينة، مثل أعماق البحار، والتي لا تزال غير مستكشفة إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، تم إدراك أن تكوين مشورة علمية سليمة وموضوعية أمر ضروري، وفي هذا الصدد،

(١٢) على سبيل المثال، جاء في تقرير للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو بشأن التصنيف البيوجغرافي ما نصه: "المحيط المفتوح وقاع البحر العميق هما مصطلحان غير قانونيين يفهمهما العلماء بصفة عامة على أنهما يُشيران إلى عمود الماء ما بعد الجرف القاري. وقد تُوجد بيئات المحيط المفتوح وقاع البحر العميق في مناطق داخل الولاية الوطنية لدول ذات حرف قاري ضيق، أو حيث يتقاطع الجرف القاري مع أحادييد مغمورة تحت الماء". انظر اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ اليونسكو، المحيطات المفتوحة العالمية وقاع البحر العميق، السلسلة الفنية للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية رقم ٨٤ (٢٠٠٩). وقد عُرِف مصطلح "البحر العميق" بحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما جاء في نشرة حديثة، على أنه المياه ومنطقة قاع البحر على عمق أقل من ٢٠٠ متر، حيث تنخفض نفاذية ضوء الشمس جداً لدرجة لا تسمح بأي نواتج للبناء الضوئي. انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية للبحار العميقة: تقرير دراسة النطاق بشأن الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، وإدارتها وحوكمتها (٢٠٠٧). انظر أيضاً المرفق ١ بالمقرر ٢٠/٩ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

اعتُبر من المستصوب إجراء تقييم منتظم لحالة البيئة البحرية، على نطاق عالمي، لدعم اتخاذ القرار والإدارة التكيفية، (انظر أيضاً الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ١٩٠ و ٢٠٦ أدناه)^(١٣).

١٣ - وتم أيضاً إدراك أهمية تعزيز البحث العلمي في مجال الموارد الجينية البحرية (انظر الفقرات ١٠٣-١٠٦ و ١٩٣ و ١٩٩ أدناه)^(١٤). وبصفة خاصة، لا تزال المعرفة المحدودة بعملية التكيف لدى الكائنات التي تعيش في أعماق البحار، تُثير أسئلة بشأن الآليات التي تستخدمها تلك الكائنات لكي تتكيف مع بيئتها والتطبيقات التجارية الممكنة.

١٤ - وتُناقش أدناه بعض الأمثلة على الأنشطة التي حدثت مؤخراً في مجال علم وتكنولوجيا البحار.

١ - علم البحار

١٥ - يضطلع علم البحار بدورٍ أساسي في الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والاستخدام المستدام له. ومع ذلك، تظل المعرفة بالتنوع البيولوجي البحري، ولا سيما في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، شحيحة. وبينما يتزايد الطلب على المعرفة العلمية، فقد أُفيد بأن التنوع البيولوجي البحري هو مادة للمزيد من الجهد الذي بذل في البحث والحماية أقل بكثير من تلك التي بُذلت من أجل البيئة الأرضية^(١٥). وكنتيجة لذلك، هناك فهم محدود للنظم الإيكولوجية للمحيطات في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، ولا سيما النظم الإيكولوجية في أعماق البحار، وبشأن الضعف، والمرونة وأداء وظيفة التنوع البيولوجي البحري المرتبط بتلك النظم. لذلك تُعدُّ الأنشطة المستمرة للبحث العلمي البحري، أمراً أساسياً من أجل فهم النظم الإيكولوجية البحرية وتقييم التأثيرات المحتملة للأنشطة والاستخدامات المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري^(١٦).

١٦ - ومما لا شك فيه، تُواصل الأنشطة العلمية توسيع وتحسين معارفنا. فعلى سبيل المثال، تهدف مبادرات مثل تعداد الأحياء البحرية إلى تقييم وتفسير التنوع، والتوزيع، ووفرة الحياة في المحيطات. وسوف يصدر التعداد الشامل الأول في عام ٢٠١٠ (انظر أيضاً A/62/66/Add.2، الفقرة ١١١)^(١٧). وتشمل المشاريع ذات الصلة بالتعداد مشروع نظام

(١٣) A/63/79، الفقرتان ١٠ و ١٩.

(١٤) المرجع نفسه، الفقرة ٣٣.

(١٥) انظر الملاحظة ٣ أعلاه.

(١٦) A/60/63/Add.1، الفقرة ١٧٤.

(١٧) انظر <http://www.coml.org/>.

المعلومات البيولوجية - الجغرافية بشأن المحيطات، الذي يركز على البيانات؛ ومشروع علوم النظم الإيكولوجية ذات التركيب الكيميائي، الذي يركز على منافذ المياه الحارة ومنافذ التسريبات الباردة؛ ومشروع التعداد العالمي للحياة البحرية على الجبال البحرية؛ ومشروع النظام الإيكولوجي للمرتفعات الوسطى للخليج الأطلسي؛ ومشروع تعداد تنوع الحياة البحرية في الأعماق السحيقة.

١٧ - وفي عام ٢٠٠٦، أنشأت السلطة الدولية لقاع البحار صندوق أوقاف، وهو برنامج للبحوث العلمية البحرية التعاونية، يسعى إلى دعم مشاركة العلماء والفنيين المؤهلين من الدول النامية في أنشطة البحوث البحرية في المنطقة^(١٨) وإلى توفير فرص للتعاون. وقد أصبح الصندوق يعمل بشكل كامل في عام ٢٠٠٨ وفي كانون الأول/يناير ٢٠٠٩ تم تلقي طلبات للحصول على زمالات في العلوم^(١٩).

١٨ - ومن عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧، شاركت السلطة الدولية لقاع البحار في مشروع كابلان لتحليل التنوع البيولوجي، ونطاقات الأنواع البيولوجية والتدفق الجيني في مناطق العقيدات من قاع البحر. ومنذ عام ٢٠٠٨، كانت السلطة الدولية لقاع البحار شريكاً في مشروع التعداد العالمي للأحياء البحرية الموجودة على الجبال المغمورة تحت مياه البحر^(٢٠)، والذي يُقيّم أنماط التنوع البيولوجي للجبال المغمورة تحت مياه البحر بغية تحديد الفجوات في المعرفة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الأمانة العامة للسلطة الدولية لقاع البحار أيضاً بإجراء تقييمات تفصيلية للموارد في المناطق المحجوزة للسلطة؛ وتحتفظ بقاعدة بيانات متخصصة من المعلومات عن موارد المنطقة، وتُراقب الوضع الحالي للمعرفة العلمية المتعلقة بالبيئة البحرية كجزء من جهودها المستمرة لتطوير وصياغة المستودع المركزي للبيانات.

١٩ - ولتعزيز المعرفة العلمية فيما يتعلق بالمناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، تتعاون منظمة الأغذية والزراعة، عن طريق أحد مشاريعها، مع شركاء آخرين في إجراء مسح سطحي للجبال المغمورة تحت مياه البحر في الحيد البحري المغمور جنوب غرب المحيط الهندي^(٢١).

(١٨) تعرف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار "المنطقة" بأنها قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها، خارج حدود الولاية الوطنية. (المادة ١).

(١٩) انظر <http://www.isa.org.jm>.

(٢٠) انظر <http://censeam.niwa.co.nz/>.

(٢١) مساهمة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ويشمل الشركاء الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومشروع أغهولاس، والقيادات الصومالية، انظر الحاشية ٢٣٦.

٢٠ - وتشمل الجهود البحثية الأخرى مشروع بحوث علوم أعماق البحار اللذين تُمولهما المفوضية الأوروبية؛ هيرمس (بحوث النظم الإيكولوجية الحرجة على حواف البحار الأوروبية) وهيرميون (بحوث النظم الإيكولوجية بالمناطق الساحنة وتأثير الإنسان على البحار الأوروبية) (انظر الفقرات ٣٤، ١٠٦، ١٩٠). وقد صُمِّم مشروع هيرمس، وهو برنامج بحثي متعدد التخصصات، لاكتساب رؤى جديدة في التنوع البيولوجي، وهيكل ووظائف وديناميات النظم الإيكولوجية البحرية على طول الحافة الأوروبية لأعماق المحيط لدعم وضع استراتيجيات مستدامة للإدارة استناداً للمعرفة العلمية^(٢٢). وامتدت مواقع الدراسة من منطقة القطب الشمالي إلى البحر الأسود وشملت النقاط الساحنة للتنوع البيولوجي، مثل الشعاب المرجانية في المياه الباردة وأكوام ركام الكربونات، والتسربات الباردة، والأحاديث وبيئات لا تحتوي على أكسجين. وسوف يتبع مشروع هيرمس مشروع آخر هو مشروع هيرميون، والذي يُركز بشكل خاص على البحث في تأثيرات صيد الأسماك وإلقاء النفايات والتلوث على بيئة أعماق البحر، وعلى الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية من عملية الحفظ؛ وعلى كيفية نجاح المجتمع العلمي في التعامل مع صانعي السياسات بأفضل شكل ممكن. وسوف يتم أيضاً إجراء بحوث على المنافس الحرارية - المائية، والجزر المحيطية والجبال المغمورة تحت مياه البحر^(٢٣).

٢١ - وفي حين أن الأعمال التي نُفذت في إطار مشروع هيرمس وهيرميون كانت في معظمها داخل مناطق الولاية الوطنية، اشتملت الدروس المستفادة من أهميتها بالنسبة للمناطق خارج حدود الولاية الوطنية على ما يلي: أهمية التنوع البيولوجي بالنسبة لوظيفة النظم الإيكولوجية (يمكن أن تُؤدي خسارة قدرها من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من التنوع البيولوجي في أعماق البحر إلى انخفاض قدره من ٥٠ إلى ٨٠ في المائة في العمليات الرئيسية للنظم الإيكولوجية في أعماق البحر)؛ ومدى الآثار السلبية لمصائد الأسماك أقل من العمق لجهود الصيد الفعلي؛ والبصمة النسبية لمصائد الأسماك مقارنةً بغيرها من الأنشطة البشرية؛ والعلاقات المتشابكة بين البحار العميقة والهوامش، ولا سيما أهمية الأحاديث المغمورة، وندرة البيانات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في أعماق البحار، وضرورة الوصول المفتوح للبيانات الوافية وتبادل البيانات^(٢٤).

(٢٢) انظر <http://www.eu-hermes.net>.

(٢٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "قصة مشروع هيرمس: إلقاء الضوء على أعماق البحار، نيسان/أبريل ٢٠٠٩، على الموقع: <http://www.unep-wcmc.org/oneocean/pdf/TheHERMESstory.pdf> و www.eu-hermes.net/publications_public.html

(٢٤) مساهمة من اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال - شرق المحيط الأطلسي.

٢٢ - وتُعَدُّ المعرفة العلمية أمراً ضرورياً لاتخاذ القرارات السليمة^(٢٥). وينبغي في هذا الصدد، الإشارة إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بأن تُنشئ، في إطار الأمم المتحدة، العملية المنتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها^(٢٦). وسوف توفر العملية المنتظمة لصانعي القرار معلومات بشأن أسباب التدهور البيئي وآثاره على البشر وذلك عن طريق تقييمات سيكون من شأنها أيضاً أن تشمل جوانب اجتماعية - اقتصادية. وستؤدي هذه التقييمات إلى تحسين الفهم العلمي وإلى تقييم النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية كقاعدة أساسية لعملية اتخاذ قرارات سليمة. وسوف تُؤدي نتائج مرحلة البدء في العملية المنتظمة، و "تقييم التقييمات"، وإلى تسليط الضوء على حقيقة مفادها أن عمليات التقييم المتكاملة سوف تُحفز على الأرجح بذل جهودٍ كبيرةٍ لجمع البيانات من قبل الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وقطاعات الصناعة، من أجل تحسين أساس البيانات للتقييمات المقررة في المستقبل^(٢٧). وفي الوقت ذاته، هناك حاجة لبناء القدرات (انظر الفقرة ٢٠٦ أدناه).

٢٣ - وفي تقريره عن "تقييم التقييمات"^(٢٨)، أدرج فريق الخبراء عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠/٦٠ ملخصات شملت مواضيع عالمية أو فوق - إقليمية، مثل التنوع البيولوجي البحري، والمحيطات المفتوحة العالمية والتصنيف البيولوجي - الجغرافي لقاع البحار العميقة^(٢٩). وتقدم هذه الملخصات، في جملة أمور، قائمة بالمنظمات التي شاركت في التقييمات وغيرها من المراجعات العلمية وكذلك مؤشرات على التهديدات الرئيسية والقضايا ذات الأولوية المتصلة بالتنوع البيولوجي البحري، بما في ذلك في المحيطات المفتوحة وقاع البحار. وقد أُشير في الموجز المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري، إلى مادة لعام ٢٠٠٦ بشأن تحليل معارف علمية تتعلق بالاتجاهات العالمية في مجال التنوع البيولوجي البحري حيث ذُكر أن التنوع البيولوجي البحري قد أظهر وبطريقة طبيعية زيادات بطيئة واکبتها حوادث انقراض شامل واضحة^(٣٠). والتبعات المتوقعة للآثار السلبية الضارة الناجمة عن أنشطة الإنسان (انظر الفقرة ٤٤-١٠١ أدناه) هي تغيرات في وظيفة وخدمات النظام الإيكولوجي. وتشير هذه الاتجاهات العالمية إلى تزايد خسائر التنوع البيولوجي، والتي من المرجح أن تتسارع في المستقبل وألا يُمكن التكهّن بعواقبها^(٣١). وتم فحص التقرير المقدم بشأن نتائج

(٢٥) انظر A/56/58، الفقرة ٩.

(٢٦) قرار الجمعية العامة ١٤١/٥٧، الفقرة ٤٥.

(٢٧) انظر A/64/88.

(٢٨) "تقييم التقييمات"، متاح على الموقع <http://www.unga-regular-process.org>.

(٢٩) المرجع نفسه، المرفق الخامس.

(٣٠) Sala, E. and N. Knowlton. 2006. "Global marine biodiversity trends", *Annual Review of Environment*

and Resources, Vol. 31, 2006.

”تقييم التقييمات“ بواسطة الفريق العامل الجامع المخصص المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ١١١/٦٣ في اجتماع عقد بنيويورك في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٢٤ - وقد أشارت الوكالة الأوروبية للبيئة إلى أنها كانت تعمل على دعم التقييمات البحرية الهامة بالنسبة لتنفيذ التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي، والذي يحول نهج إدارة الأنشطة البشرية القائم على النظام الإيكولوجي إلى تشريع للاتحاد الأوروبي. وأنها قد دعمت أيضاً بعض الأعمال التحضيرية والمشاريع التجريبية المتصلة بتنفيذ السياسة البحرية المتكاملة للاتحاد الأوروبي (على سبيل المثال: مشروع الاتحاد الأوروبي بشأن رسم خرائط قاع البحر، والشبكة الأوروبية للمراقبة البحرية والبيانات)^(٣١).

٢ - التكنولوجيا البحرية

٢٥ - يعتمد البحث، وبشكل خاص، إمكانية الوصول إلى أعماق البحار لاستكشاف الأحياء البحرية على القدرات والهياكل الأساسية التكنولوجية كالسفن مثلاً للانتقال إلى منطقة الدراسة، والمعدات والأدوات لمشاهدة الكائنات الحية وجمعها وتحديد هويتها وفهرستها، وقياس الخصائص الفيزيائية، ودراسة التحركات وجمع البيانات وتحليلها^(٣٢). ويتطلب البحث أيضاً موظفين مدربين تدريباً رفيعاً وموارد مالية ملائمة^(٣٣). وتقدر تكلفة الاستخدام اليومي، على سبيل المثال، لسفينة أبحاث لا تزال تشكل أداة من الأدوات الأساسية للقيام بالبحث بالرغم من تطور التكنولوجيات الجديدة، بما يتراوح بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٥ ٠٠٠ دولار لكل يوم في البحر^(٣٤). وفي العديد من الحالات، تحد التكاليف اللازمة لإجراء بحث علمي بحري، وتحديدًا خارج نطاق الولاية الوطنية، من مشاركة علماء الدول النامية وموظفيها الآخرين. كما يؤدي نقص التكنولوجيا والخبرة في ميدان لا يزال في مرحلة علمية شديدة التقدم إلى مشاركة قلة من الباحثين من البلدان النامية في مبادرات البحث في أعماق البحار^(٣٥).

(٣١) مساهمة من الوكالة الأوروبية للبيئة.

(٣٢) للاطلاع على تفاصيل الوسائط المستخدمة في سبر أغوار الأحياء البحرية، انظر موقع www.coml.org/edu/tech/t1.htm.

(٣٣) A/60/63/Add.1، الفقرة ٥٨.

(٣٤) F.H. Th. Wegelein *Marine Scientific Research: The operation and status of research vessels and other platforms in international law* Martinus Nijhoff Publishers (2005).

(٣٥) M. Lodge, “Collaborative Marine Scientific Research on the International Seabed”. *Journal of Ocean Technology* 2008.

٢٦ - وقد سمح كل من التقدم التكنولوجي واقتصادات الاستخراج المتغيرة وأدت إلى استكشاف واستغلال بيئات أكثر عمقاً وبعداً. فعلى سبيل المثال، يتم الصيد في الأعماق واستخراج الهيدروكربون بشكل روتيني حالياً في أعماق تزيد عن ١ ٥٠٠ و ٢ ٠٠٠ متر على التوالي^(٣٦). وأدت الشواغل المترتبة عن تغير المناخ العالمي إلى تطوير طرق في التكنولوجيا والهندسة الجيولوجية (انظر الفقرات ٨٧-٩١ و ٩٨-١٠١ أدناه).

٢٧ - وفي اجتماع الفريق العامل في عام ٢٠٠٨، شدد العديد من الوفود على الحاجة إلى التكنولوجيا وإلى نقلها (انظر أيضاً الفقرات ١٧٢-١٨٢ و ٢٠٤-٢١١ أدناه).

٢٨ - ووفرت تقارير سابقة قدمها الأمين العام معلومات محددة عن المسائل التكنولوجية المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري^(٣٧). وبعض التطورات الأخيرة مذكورة أدناه.

٢٩ - وجُهزت ستين عوامة من عوامات مصفوفة للرصد الأوقيانوغرافي للغلاف الجوي الجغرافي في الزمن الحقيقي بأجهزة استشعار الأكسجين. ومصفوفة الرصد الأوقيانوغرافي للغلاف الجوي الجغرافي في الزمن الحقيقي هي مجموعة شاملة تتألف من ٣ ٠٠٠ طوافة عائمة لجمع المقاييس، يسمح بمراقبة درجة حرارة وملوحة وسرعة الألفي متر من الطبقة المحيطية العليا بشكل متواصل. ويساهم هذا البرنامج في إعداد وصف شامل للدورة الموسمية والتقلبية السنوية للدوران المدفوع بالتباين الحراري والملحي في الطبقة المحيطية العليا. وقد أصبح برنامج مصفوفة الرصد الأوقيانوغرافي للغلاف الجوي الجغرافي في الزمن الحقيقي الدعامة التي يركز إليها نظام الإنذار المتعلق بمناخ المحيط بما ينتج عنه من فوائد تنعكس على حماية الحياة والملكية وتخطيط فعال للتكيف مع آثار تقلبية المناخ الموسمية والسنوية. وتتوفر جميع بيانات مصفوفة الرصد الأوقيانوغرافي للغلاف الجوي الجغرافي في الزمن الحقيقي، وتنظر المصفوفة بصورة منتظمة في حالة المحيطات بما فيها تلك الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وسيشكل عنصر إضافة الأكسجين إلى البيانات المحملة عن قياس درجة الحرارة والملوحة في مصفوفة الرصد الأوقيانوغرافي للغلاف الجوي الجغرافي في الزمن الحقيقي تقدماً ثورياً في

(٣٦) V. Gunn and L. Thomsen "The Next Generation: providing inspiration and training for future marine scientists" *Oceanography*, vol 22 (1) 2009

(٣٧) نظر تحديداً A/60/63/Add.1 الفقرات ٥٨-٧٥، و ٧٧-٨٢، و ٩١ و A/62/66/Add.2 الفقرات ٢٠٦-٢٠٨ وانظر أيضاً A/63/63/Add.1 الفقرة ٢٣٩، و A/63/63/Add.1 الفقرة ١١٧ التي تصف التكنولوجيات التي يمكن استخدامها للوصول إلى التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية والبحث فيه A/63/63، الفقرة ٢٤٢، و A/63/63/Add.1 الفقرة ١٢٠ و ١٢١، تصف التكنولوجيات المستخدمة لتخفيف آثار الأنشطة الاصطناعية على التنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية.

القدرة على مراقبة تطور المحيط مع مرور الوقت، تدمج الملاحظات الكيميائية الجيولوجية الحيوية والفيزيائية^(٣٨).

٣٠ - وفي ما يتعلق بالتنوع البيولوجي البحري، تعتبر التكنولوجيا واسعة النطاق وتتضمن تكنولوجيات تحليلية تسمح بالاطلاع على البيانات المجموعة ومعالجتها وإضافة قيمة إليها، والوصول إليها^(٣٩).

٣١ - وتندرج طرق البحث كتصنيف الكائنات الحية واستخدام الكائنات الحية النموذجية بشكل متزايد في طرق البحث الجديدة مثل التناوب الوراثي المعلوماتية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وتسمح هذه الطرق التي تستند إلى تحديد الجينات المتوفرة في عينة بيئية معينة بإجراء دراسات في مجال التنوع البيولوجي على مستوى المجتمع/النظام الإيكولوجي. ويعتقد أن بعض النهج الجديدة كعلم الوراثة وعلم البروتينات ستساهم في فهم أكبر للمناطق المحيطية العميقة والمفتوحة^(٤٠).

٣٢ - نظام المعلومات الجغرافية - في السنوات الأخيرة، اتسع نطاق إيصال البيانات والمعلومات بشكل دينامي إلى الشبكات من خلال نظام المعلومات الجغرافية نتيجةً لعرض النطاق الترددي المتزايد الذي سمح بتوفير المزيد من المعلومات، ونتيجةً لتواجد التكنولوجيات الفضائية في المجتمع بشكل متزايد عبر تكنولوجيات من نوع النظام العالمي لتحديد المواقع وبرنامج غوغل الخاص بالأرض (Google Earth). ويستخدم نظام المعلومات الجغرافية اليوم كوسيلة إضافية لدعم عمليات اتخاذ القرار. ويمكن الإشارة إلى تقرير سابق للأمين العام، لفت فيه الانتباه إلى المشاكل المترتبة على استخدام المعلومات المتعلقة بالحدود البحرية والتي قد لا تصدر عن مصدر موثوق به^(٤١).

٣٣ - أما الخريطة التفاعلية للمناطق المحمية البحرية وتوزيع الموائل الأساسية في أعالي البحار فهي نظام معلومات جغرافية يستند إلى الشبكة جرى تطويره من خلال التعاون بين أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٤٢). وتبرز الخريطة التفاعلية المعلومات المستكملة عن تدابير حماية لأعالي البحار،

(٣٨) انظر "Argo Oxygen Program - White Paper" في www.ioccg.org/groups/argo.html.

(٣٩) لمزيد من قواعد البيانات والملفات الأخرى في ما يتعلق بالموارد الجينية البحرية، انظر A/62/66 الفقرات ١٣٨-١٤٤ انظر أيضاً الفقرة ١٠٦ من التقرير الحالي.

(٤٠) IOC, Global Open Oceans and Deep Seabed (GOODS) – Biogeographic Classification IOC Technical (Series No 84 2009).

(٤١) A/63/63/Add 1، الفقرات ٢٢-٢٨.

(٤٢) <http://bure.unep-wcmc.org/marine/highseas/viewer.htm>.

بما فيها الموائل والأنواع ذات الوضع الحرج. ويخطط لإطلاق نسخة ثانية من الخريطة التفاعلية، ستؤدي إلى دمج المعلومات المتعلقة بمهام النظام الإيكولوجي، والقدرة على الاتصال، والتهديدات، والموائل، وتسهيل الربط بالمعلومات عن النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة التي عينتها منظمة الأغذية والزراعة.

٣٤ - وقد أضيف مؤخراً عنصراً من عناصر نظام المعلومات الجغرافية إلى مشروع هيرمس - بحوث النظم الإيكولوجية الحرجة على حواف البحار الأوروبية (انظر الفقرات ٢٠ و ١٠٦ و ١٩٠ من هذا التقرير). ونظام المعلومات الجغرافية التابع لمشروع هيرمس هو نظام معلومات جغرافية برنامجي مستقل متصل بالشبكة ويوفر أداة تفاعلية للاستعلام والاطلاع مع إمكانية الحصول على المعلومات المجموعة كجزء من المشروع ومحفوظات البيانات والبيانات الفوقية^(٤٣). ونظام المعلومات الجغرافية متوفر لاستخدامه من قبل العامة^(٤٤)، ويستطيع الشركاء في المشروع الحصول على البيانات غير المنشورة أو ذات الملكية الخاصة من خلال استخدام كلمة سر^(٤٥).

٣٥ - ويعمل معهد الدراسات المتقدمة التابع للجامعة الأمم المتحدة على إعداد خرائط لنظام المعلومات الجغرافية في ما يتعلق بالتغطية التنظيمية والمكانية للصكوك الإقليمية، مما سيرز أيضاً ثغرات هذه الصكوك وتداخلاتها. ومن المتوقع صدور النسخة النهائية للخرائط في نهاية عام ٢٠٠٩.

٣٦ - قواعد البيانات - تشكل قواعد البيانات أداة معلومات أخرى لتأمين الحصول على بيانات ومعلومات أولية. ويستضيف عدد متزايد من المؤسسات قواعد بيانات. وعلى سبيل المثال، استعرضت الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي خلال اجتماعها في عام ٢٠٠٨ قواعد البيانات المكانية ومبادرات البحث في ما يتعلق بالمجالات التي تقع خارج نطاق الولاية الوطنية وأنظمة المعلومات الجغرافية^(٤٦).

٣٧ - وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وضع معهد الدراسات المتقدمة التابع للجامعة الأمم المتحدة أداة مرجعية للمعلومات المتعلقة بالتنقيب البيولوجي البحري^(٤٧). وتتضمن الأداة المرجعية قاعدة بيانات للمعلومات المتعلقة بالبحث

(٤٣) B, De Mol et al "HERMES-GIS: a tool to connect scientists" *Oceanography* Vol 22 (1) 2009

(٤٤) انظر www.ub.edu/hermes.

(٤٥) الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/13/INF/12، متاحة على الموقع www.cbd.int/marine/documents.shtml.

(٤٦) المرجع نفسه، المرفق التاسع.

(٤٧) <http://www.bioprospector.org/bioprospector>.

والمنتجات التجارية الناشئة عن العينات البيولوجية القادمة من محيطات العالم (انظر الفقرة ١٠٧ أدناه)^(٤٨).

٣٨ - وبانغايا (PANGAEA) هي شبكة لنشر البيانات الخاصة بدراسات الأرض والبيئة. وهي مكتبة مفتوحة أمام الجميع لحفظ البيانات أو تخزينها^(٤٩). ومن المشاريع الموجودة حالياً في الشبكة "تعداد الكائنات الحية البحرية في الأنتاركتيكا، والتطور والتنوع البيولوجي في الأنتاركتيكا"، و "تطور وحفظ التنوع البيولوجي البحري في مواجهة التغير العالمي".

٣٩ - ويوفر موقع الجبال البحرية^(٥٠) SeamountsOnline بيانات عن أنواع لوحظت أو جمعت من جبال بحرية حول العالم. وقد صمم الموقع على الشبكة لتسهيل البحث في مجال إيكولوجيا الجبال البحرية، وليكون بمثابة مورد للمديرين.

٤٠ - أما التشفير الشريطي للحمض النووي الريبي المتزوع الأكسجين فهو تقنية مولدة لاستخدام جزء من متواليات الحمض النووي الريبي المتزوع الأكسجين من موضع معين في الجينوم كتنخيص جزئي لتحديد مستوى الأنواع. وبما أن التقنية لا تستخدم إلا متواليات أقصر، يمكن الحصول على نتائج بشكل أسهل مما في حال استخدام متواليات الخلية الوراثية^(٥١). وأما قاعدة بيانات التشفير الشريطي للأنواع الحية^(٥٢) فهي قاعدة بيانات آنية لكافة الأنواع، وتتضمن مبادرة التشفير الشريطي للأحياء السمكية^(٥٣).

٤١ - وأنشأت اللجنة العلمية المعنية بالبحوث الخاصة بأنتاركتيكا شبكة معلومات التنوع البيولوجي البحري وهي صفحة على الشبكة تتضمن معلومات جديدة وقائمة عن التنوع البيولوجي البحري في أنتاركتيكا. وستغذي بياناتها مبادرات أكبر كنظام المعلومات البيولوجية الجغرافية بشأن المحيطات والمرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي^(٥٤).

(٤٨) مساهمة من معهد الدراسات المتقدمة التابع لجامعة الأمم المتحدة.

(٤٩) www.pangaea.de

(٥٠) <http://pacific.sdc.edu/seamounts>

(٥١) <http://www.barcoding.si.edu> http://www.scor-int.org/Tech_Panel/Molecular_Techniques_Paper.pdf

(٥٢) <http://www.barcodinglife.org>

(٥٣) www.fishbol.org

(٥٤) www.scarmarbin.be يمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية بشأن المحيطات في الوثيقة A/60/63/Add 1 الفقرة ٧٦ وتتوفر المعلومات عن المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي في www.gbif.org

٤٢ - صنع النماذج - تستخدم تكنولوجيات صنع النماذج للاستقراء الخارجي للمعلومات من خارج المناطق التي جمعت فيها البيانات، أو للتنبؤ بأحداث مستقبلية على أساس قراءات حالية وتاريخية. وصنع النماذج هو أداة أخرى تستخدم لإعلام صانعي القرارات وتوجيه البحث.

٤٣ - وأكوامابس^(٥٥) (AquaMaps) هي سلسلة نموذجية من الخرائط التي تعرض تنبؤات واسعة النطاق للظهور الطبيعي للأنواع البحرية. ويستخدم صنع النماذج سجلات الظهور المعروفة للأنواع، ويقوم بالاستقراء الخارجي منها، بالاستناد إلى المرونة البيئية للأنواع المحددة والظروف البيئية المحلية. وتخضع النماذج الأساسية لاحقاً لاستعراض الخبراء لتقليل الانحيازات أو الأخطاء التي قد تقع خلال عملية صنع النماذج. وتغطي النماذج حالياً توزيع ٩٠٠٠ نوع من السمك، والثدييات واللافقريات البحرية، في كافة المناطق المحيطية.

باء - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية - الاقتصادية والبيئية والقانونية للأنشطة والاستخدامات ذات الصلة

٤٤ - وتتضمن أنشطة واستخدامات المحيطات والبحار المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية استثمار الموارد (كمصائد الأسماك، والهيدروكربونات، والمعادن، والموارد الوراثية)، والنقل البحري، وتشغيل المنشآت لأهداف مختلفة (كالبحث، والأمور العسكرية)، والتخلص من النفايات، وإرساء خطوط الأنابيب والكابلات، والاستخدامات الناشئة كتخفيف أثر تغير المناخ (كعزل الكربون وتسميد المحيط).

٤٥ - أما الأنشطة البشرية في مناطق خارج نطاق الولاية الوطنية فيمكن أن توسع المعرفة بالنظم الإيكولوجية النائية، وتساعد في البحث عن مصادر جديدة للغذاء والطاقة. وتسهم هذه الأنشطة بشكل كبير في رفاه البشر وفي اقتصاد العالم، من حيث إنتاج البضائع والخدمات، والتجارة الدولية، كمصدر للرزق لملايين الأشخاص. والاستخدامات الاجتماعية والثقافية وغيرها للمحيطات هي أيضاً ذات قيمة كمصدر لرفاه الناس حول العالم.

٤٦ - وتتعرض المناطق الساحلية للضغط بسبب طائفة من الأنشطة ومن مصادر التلوث. وكنيجة لذلك، يتم الاضطلاع بعدد متزايد من الأنشطة البشرية خارج نطاق الولاية الوطنية وهي أنشطة تستهدف الموارد في تلك المناطق. وبغض النظر عما إذا كانت

(٥٥) K. Kaschner et al 2008 AquaMaps: Predicted range maps for aquatic species، النسخة ١٠/٢٠٠٨، متوفرة على الموقع www.aquamaps.org.

استخدامات المحيطات ومواردها هذه تتم في نطاق الولاية الوطنية أو خارجها، فإنها تؤثر على التنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية. وتتحرك المواد الملوثة والسامة، في المناطق الساحلية وخارجها على السواء، داخل المحيطات من خلال التيارات و/أو تغرق في المناطق الأشد عمقاً. وتتضمن هذه المواد الملوثة والسامة الناتجة عن الأنشطة الجارية على الأرض وفي البحر، النفايات والقمامة كأدوات الصيد الملقاة، والمواد الكيميائية، والزيوت، والمواد المشعة، والانبعثات من السفن. وهي تتأثر أيضاً بأنواع دحيلة توسعية، وبتغير المناخ، وتحمض المحيط، ونفاد الأوزون^(٥٦). ويمكن أن يؤدي كل ما سبق ذكره إلى انقراض الأنواع، وإلى تغيرات في الظروف الكيميائية الحيوية التي قد تؤثر في سلاسل غذائية بكاملها^(٥٧).

٤٧ - ولأي تفاعل بشري مع نظام إيكولوجي آثار كبيرة تزعزع النظام الإيكولوجي وقد تؤدي إلى نقص في التنوع البيولوجي وفي سلامة النظام الإيكولوجي أو مرونته، مع خسارات مماثلة في البضائع والخدمات^(٥٨). إلا أن قابلية العكس لدى هذه الآثار تختلف وترتبط بطائفة من العوامل منها تواتر الأنشطة وكثافتها، بالإضافة إلى التأثيرات التراكمية لمختلف الأنشطة. ومن الضروري بالتالي النظر في الأنشطة الاصطناعية خارج نطاق الولاية الوطنية على ألا يكون ذلك في ضوء فوائدها المباشرة وحسب إنما أيضاً في ضوء تأثيراتها الضارة المحتملة، مما قد يقلل قدرة النظم الإيكولوجية البحرية على توفير البضائع والخدمات للأجيال الحالية والمستقبلية.

١ - أنشطة صيد الأسماك والتطورات المتعلقة بالموارد البحرية الحية

٤٨ - تولد الموارد المتوافرة في مصائد الأسماك على النطاق العالمي نشاطا اقتصاديا كبيرا للكثيرين، من الصيادين الحرفيين إلى أساطيل الصيد الصناعية. وتوفر مصائد الأسماك مصدرا حيويا للغذاء والعمالة وفرصا للتنمية المستدامة والتجارة، ولا سيما للدول النامية. وقد أفادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأن إجمالي الإنتاج المستمد من المصائد ومن مزارع تربية الأحياء المائية قد وصل في عام ٢٠٠٦ إلى نحو ١٤٣,٦ مليون طن، كان المصيد البحري العالمي يمثل منه ٨١,٩ مليون طن. وتشير التقارير إلى أن الحجم العالمي للأرصدة السمكية المصيدة أساسا من أعالي البحار كان يناهز ١٠,٥ ملايين طن في عام ٢٠٠٦. وخلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦، انخفض المصيد من الأنواع التي تعيش

(٥٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Deep-Sea Biodiversity and Ecosystems: A scoping report on their socio-economy management and governance* 2007.

(٥٧) المرجع نفسه.

(٥٨) المرجع نفسه.

في المياه العميقة (من ٣,٩ إلى ٣,٣ ملايين طن)، في حين ظل المصيد الكلي من أسماك التونة التي تعيش في المحيطات يتزايد (ليصل إلى نحو ٥,٢ ملايين طن في عام ٢٠٠٦) وظل المصيد من أنواع السطح الأخرى في المحيطات مستقرا (عند نحو ٢ مليون طن).

٤٩ - ووفر الإنتاج الكلي نحو ١١٠ ملايين طن من الأسماك والمنتجات السمكية للاستهلاك الآدمي. وتشير التقديرات إلى أن المنتجات السمكية تستأثر بما لا يقل عن ٥٠ في المائة من إجمالي المدخول من البروتين الحيواني في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية الساحلية^(٥٩).

٥٠ - ويدخل ما يربو على ٣٧ في المائة من الإنتاج الكلي من الأسماك والمنتجات السمكية في التجارة الدولية، ووصلت قيمة الصادرات العالمية منها في عام ٢٠٠٦ إلى ٨٥,٩ بليون دولار. وارتفعت قيمة هذه الصادرات بنسبة ٣٢,١ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٦. وما زالت الصادرات السمكية الصافية للبلدان النامية تتسم بأهمية اقتصادية حيوية، وارتفعت من ١,٨ بليون دولار في عام ١٩٧٦ إلى ٢٤,٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. وتستخدم في صناعة الإنتاج السمكي بما في ذلك قطاع الصيد الثانوي، ١٧٠ مليون شخص تقريبا^(٦٠).

٥١ - وصيد الأسماك هو من الأنشطة البشرية التي تترك أشد الآثار على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة داخل الولايات الوطنية وخارجها. وتشمل هذه الآثار ما يلي: الصيد المفرط للأرصدة السمكية؛ وتدهور الموئل من جراء ممارسات الصيد المدمرة؛ والصيد العرضي لأنواع غير مستهدفة من بينها أنواع مهددة بالانقراض؛ فضلا عن الآثار الأخرى المرتبطة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام^(٦١). ومن ذلك مثلا أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة قد أفادت بأن زهاء ٨٠ في المائة من الأرصدة الخاضعة للرصد إجمالا تتعرض لاستغلال مفرط أو لاستغلال كامل، أو قد استنزفت وتعافت من النضوب. وتبدو الحالة أكثر حرجا فيما يخص بعض الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الترحال، وغيرها من موارد سمكية تستغل حصرا أو جزئيا في أعالي البحار^(٦٢). والتقارير السابقة للأمين العام قد وصفت، على وجه الخصوص، الآثار الضارة لصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وآثار استعمال معدات صيد

(٥٩) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حالة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، ٢٠٠٨.

(٦٠) المرجع نفسه.

(٦١) المرجع نفسه.

(٦٢) المرجع نفسه.

غير انتقائية بالقدر الكافي، مثل شباك الجر على القاع، على التنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية، بما فيها النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة^(٦٣).

٥٢ - وقد أدت الممارسات الموصوفة أعلاه، إلى جانب المعوقات الأخرى التي تعترض استدامة المصائد، إلى الحد من الفرص الاقتصادية المتصلة بحفظ وإدارة التنوع البيولوجي البحري خارج المناطق الخاضعة للولاية الوطنية. وقدرت دراسة اشترك في إجرائها البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ونشرت في عام ٢٠٠٨، أن الفارق بين المنافع الاقتصادية الصافية المحتملة والفعلية المستمدة من مصائد الأسماك البحرية تبلغ قرابة ٥٠ بليون دولار سنوياً، وأن تحسين إدارة مصائد الأسماك (انظر الفقرات ١٢٣، ١٣٢، ١٤٨، ١٥٤-١٥٦، ١٦٢-١٦٤، ١٧٩-١٨٢، ١٨٧-١٨٨، ٢١٣، ٢١٧-٢١٨، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٤٩ أدناه). بمقدوره تعويض جزء كبير من هذه الخسارة^(٦٤).

٥٣ - ونظراً للعواقب الخطيرة والخسائر الجسيمة الناجمة عن الممارسات السالفة الذكر وعملاً على تحسين إدارة مصائد الأسماك، نفذت، في إطار منظومة الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، عدة مبادرات يرد وصفها فيما يلي.

٥٤ - الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم - تضمنت المبادرات العالمية التي نفذت مؤخراً لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم التركيز على تدابير دولة الميناء وأداء دولة العلم. وفي عام ٢٠٠٨، استهلكت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عملية تفاوض حول صك ملزم قانوناً بشأن تدابير دولة الميناء من شأنه أن يرسى معايير دنيا لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم بغية التصدي لعدم استعداد أو لعدم قدرة بعض دول العلم على أداء مسؤولياتها فيما يخص سفن الصيد التي ترفع علمها. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عقدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة اجتماع مشاورات للخبراء بشأن أداء دولة العلم. ودرست مشاورات الخبراء المعايير التي يمكن الاستناد إليها في تقييم أداء دولة العلم، والعمليات اللازمة لإجراء التقييم، والإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد السفن التي ترفع أعلام دول لا تفي بمعايير الأداء المقررة، ومساعدة البلدان النامية على تحسين أدائها كدول علم (انظر الفقرات ١٧٩-١٨٢ أدناه)^(٦٥).

(٦٣) انظر الوثيقة A/59/62/Add.1، الفقرات ٢٩٥-٣٠٠، والوثيقة A/59/298، الفقرات ٧٢-٩٨، والوثيقة A/60/63/Add.1، الفقرات ١٣٢-١٤٦، والوثيقة A/62/260، الفقرات ٦٠-٩٦، والوثيقة A/62/66/Add.2، الفقرات ١٤-٢٧.

(٦٤) البنك الدولي، "البلايين الغارقة: التقرير الاقتصادي لإصلاح مصائد الأسماك" ٢٠٠٨.

(٦٥) لم يكن تقرير الاجتماع متاحاً وقت كتابة هذه الوثيقة.

٥٥ - وعلى المستوى الإقليمي، تواصل المنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك اتخاذ خطوات ترمي إلى مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وذلك بجملة سبل منها وضع وتبادل "قوائم سوداء" بالسفن التي يشتبه في أنها تمارس مثل هذا الصيد، والتعاون على تبادل الاعتراف بـ "القوائم السوداء"، ووضع سجلات للسفن المأذون لها بالصيد في المناطق الخاضعة لأنظمة كل منظمة/ترتيب منها، وتدابير تتعلق بمراقبة دول العلم، وتدابير تتعلق بالتجارة، ووضع تدابير لدولة الميناء^(٦٦). وبالإضافة إلى ذلك، أبرم الأطراف في اتفاق ناورو المتعلق بالتعاون في إدارة مصائد الأسماك ذات المصلحة المشتركة لعام ١٩٨٢ ترتيباً تنفيذياً ثالثاً في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ يتضمن طائفة من التدابير التي تنطبق على سفن الصيد الأجنبية المرخصة داخل المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وخارجها، ويعزز قدرة الدول الساحلية على رصد ومراقبة نشاط سفن الصيد المرخصة ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم داخل تلك المناطق^(٦٧). وأكد الوزراء المسؤولون عن مصائد الأسماك البحرية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إصرارهم، في بيان التزام أُوُعمد في تموز/يوليه، على اتخاذ طائفة واسعة من التدابير لردع وتبسيط الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم^(٦٨).

٥٦ - الآثار الضارة للصيد في قاع البحار - بعد اعتماد الجمعية العامة للقرارين ٢٥/٥٩ و ١٠/٥/٦١، أوليت عناية كبيرة لآثار الصيد في أعماق البحار على النظم الإيكولوجية البحرية، بما فيها الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. وضماناً لتنفيذ القرار ١٠/٥/٦١ (انظر أيضاً الفقرات ١٢١ و ٢١٣ و ٢١٧ أدناه)، قررت الجمعية العامة أن تجري استعراضاً للإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك لتنفيذ الفقرات ٨٣ إلى ٩٠ من القرار من أجل معالجة آثار الصيد في أعماق البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، وذلك بغية وضع توصيات أخرى إذا لزم الأمر. وتيسيراً لاستعراض الجمعية العامة للمسألة، قُدمت معلومات تفصيلية عن التدابير التي اتخذتها دول العلم والمنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك المختصة بتنظيم مصائد أسماك القاع في تقرير الأمين العام الذي أعد بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (انظر الوثيقة A/64/305).

(٦٦) الوثيقة A/62/260 الفقرات ١١٩-١٢٥، والوثيقة A/63/128، الفقرات ٩٢، و ٩٥-٩٦، و ٩٩-١٠٠.

(٦٧) مساهمة من وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ.

(٦٨) انظر الوثيقة A/63/63/Add.1، الفقرة ١٢٦.

٥٧ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، اعتمدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار^(٦٩). وقد وضعت هذه المبادئ التوجيهية من أجل أنشطة الصيد التي تستغل الأرصد السمكية في أعماق البحار خارج المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، ويشمل ذلك أنشطة الصيد التي يمكن أن تكون لها آثار ضارة على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وتوفر المبادئ التوجيهية أدوات تيسر وتشجع الجهود الرامية إلى ضمان الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية التي تستغلها أنشطة الصيد في أعماق البحار، ووقاية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في أعماق البحار من التعرض لآثار ضارة جسيمة، وحماية التنوع البيولوجي لهذه النظم الإيكولوجية.

٥٨ - وبالإضافة إلى ذلك، وضعت منظمة الأغذية والزراعة برنامجاً يتعلق بالأنشطة المضطلع بها في أعماق البحار من أجل مساعدة الدول والكيانات وصناعة الصيد والمنظمات/الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على تنفيذ المبادئ التوجيهية. ويتمثل الهدف العام للبرنامج في الارتقاء بنظم الإدارة الحالية من خلال زيادة وتحسين المعلومات، والتشارك والاتصال فيما بين أصحاب المصلحة وبناء القدرات. ويتألف البرنامج من أربعة عناصر رئيسية هي: الأدوات المساندة لتنفيذ المبادئ التوجيهية، وقاعدة بيانات للنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، ودعم أنشطة الإدارة في المناطق التي لا توجد بها أنظمة إقليمية، والتنسيق والرصد والتقييم ونشر المعلومات على الصعيد العالمي^(٧٠).

٥٩ - المصيد العرضي والآثار الضارة على التنوع البيولوجي البحري - أعرب مديرو مصائد الأسماك والجماعات المدافعة عن البيئة سواء بسواء عن القلق من أن يكون المصيد العرضي المرتجع عنصراً يسهم في الصيد المفرط وفي تغيير هيكل النظم الإيكولوجية البحرية. وينتشر الآن على نطاق واسع الاعتقاد بأن الأمر يقتضي خفض المصيد العرضي إلى مستويات لا يكاد يعتد بها^(٧١). وفي الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصائد الأسماك، بمنظمة الأغذية والزراعة، حظي بالتأييد اقتراح يدعو إلى وضع مبادئ توجيهية دولية بشأن إدارة المصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع^(٧٢).

(٦٩) منظمة الأغذية والزراعة، تقرير المشاورة التقنية عن المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة مصائد أسماك البحار العميقة في أعالي البحار، تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم ٨٨١ (٢٠٠٩).

(٧٠) مساهمة من منظمة الأغذية والزراعة.

(٧١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الحاشية ٥٦ أعلاه.

(٧٢) منظمة الأغذية والزراعة، تقرير الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصائد الأسماك، تقرير مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم ٩٠٢، ٢٠٠٩.

٦٠ - وأشارت اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان، في المساهمة التي تقدمت بها، إلى أن المصيد العرضي وصدّات السفن في مصائد الأسماك يشكلان تهديدا كبيرا لتجمعات الحيتان والحيتانيات الأخرى، حتى خارج المناطق الخاضعة للولاية الوطنية (انظر أيضا الفقرة ١٦٥ أدناه). وتقدر اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان حدا لعدد الحيتان النافقة لأسباب غير طبيعية، كما تقدر حدا للمصيد التجاري منها. وتستكشف اللجنة العلمية التابعة للجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان طرائق يستعان بها في تقدير المصيد العرضي، تشمل بيانات المصائد، وبرامج المراقبة، والبيانات الجينية المستمدة من العينات التجارية. وهي تتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في تجميع البيانات ذات الدلالة المتعلقة بالمصائد والمصيد العرضي بهدف الوقوف على المصائد التي سيكون من المفيد إجراء مزيد من الرصد فيها.

٦١ - واتخذ مؤتمر الأطراف في اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة في اجتماعه التاسع الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ قرارا^(٧٣) طلب فيه إلى الأطراف أن تخفف من تأثير الصيد العرضي على الأنواع المهاجرة وأن تقيم أفضل الممارسات بذلك الشأن. كما سلط مؤتمر الأطراف الضوء على أهمية رصد المصيد العرضي، وتبادل المعلومات بشأنه، وتنفيذ خطط العمل المتعلقة به. وطلب إلى أمانة الاتفاقية. أن تقيم اتصالا وثيقا مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك من أجل القيام، في جملة أمور، بتبادل المعلومات عن الآثار التي تتركها مصائد كل منها على الأنواع المهاجرة المدرجة في قوائم الاتفاقية وعما تتخذه من تدابير لرصد هذه الآثار والتخفيف منها^(٧٤).

٦٢ - واتخذت المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك تدابير للحد من الصيد العرضي للأنواع المرتبطة بالأسماك المتوخى صيدها، ومن الصيد العرضي للأنواع غير المستهدفة (انظر أيضا الوثيقتين A/61/154 و A/62/260). ومن ذلك مثلا أن اللجنة الدولية لحماية أسماك التونة في المحيط الأطلسي قد أفادت بأنها اعتمدت عدة تدابير لحفظ تجمعات سمك القرش والسلاحف البحرية المرتبطة بالأسماك المستهدفة، وتدابير للحد من الصيد العرضي للطيور البحرية في مصائد الخيوط الطويلة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة الفرعية المعنية بالنظم الإيكولوجية، التابعة للجنة الدولية لحماية أسماك التونة في المحيط الأطلسي، بتقييم ما لمصائد أسماك التونة في المحيط الأطلسي من تأثير على تجمعات الطيور البحرية^(٧٥).

(٧٣) القرار ٩-١٨.

(٧٤) مساهمة من أمانة الاتفاقية.

(٧٥) مساهمة من اللجنة الدولية لحماية أسماك التونة في المحيط الأطلسي.

٦٣ - التطورات الأخرى - أفادت لجنة مصائد الأسماك في آسيا والمحيط الهادئ بأن بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا تشجع الصيد على مسافات أكبر داخل البحر بعيدا عن سواحلها، ويشمل ذلك مصائد أعماق البحار، وأنها تتوسع فيه، مما استتبع ضرورة تطوير التكنولوجيات والقدرات البشرية لضمان أن يجري صيد هذه الموارد ومعالجتها وتسويقها بشكل فعال وكفاء ومسؤول بيئيا^(٧٦).

٦٤ - وأشارت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ إلى أنها واصلت العمل على تعزيز جهود الحفظ والإدارة، بجملة سبل منها الترويج لنهج الحفاظ على النظم الإيكولوجية في مصائد الأسماك، وزيادة المعرفة بالأرصدة السمكية والموارد البحرية الحية الأخرى خارج المناطق الخاضعة للولاية الوطنية^(٧٧). وذكرت لجنة الأسماك البحرية النهرية السرى في شمال المحيط الهادئ بأنها أسهمت في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن الوقف المؤقت العالمي لصيد الأسماك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة، وذلك بحظر الصيد المباشر للأسماك البحرية النهرية السرى في مناطق أعالي البحار بشمال المحيط الهادئ^(٧٨).

٦٥ - وتتواصل المناقشات والاستعدادات في إطار اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة لوضع اتفاق عالمي جديد لحماية أسماك القرش. ويجري إعداد خطة عمل ستوفر أساسا يستند إليه في الانتهاء من الاتفاق في عام ٢٠٠٩. ويجري أيضا وضع مشروع اتفاق بشأن السلاحف البحرية في منطقة جزر المحيط الهادئ. وتشمل أهدافه الرصد والبحث، وإرشاد المجتمعات المحلية المعنية وتوعيتها^(٧٩).

٢ - أنشطة النقل البحري

٦٦ - يمثل النقل البحري ٩٠ في المائة من النشاط التجاري العالمي من حيث الوزن، وهو بذلك يضطلع بدور بالغ الأهمية في تعزيز الاقتصاد العالمي بتوفير وسيلة آمنة وفعالة لنقل السلع والمواد الخام بأسعار منخفضة، وبكميات كبيرة، في جميع أنحاء العالم. وللنقل البحري أيضا دور حاسم في التنمية المستدامة وفي اقتصادات كل من الدول المتقدمة النمو والدول

(٧٦) مساهمة من لجنة مصائد الأسماك في آسيا والمحيط الهادئ، حلقة العمل المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ولجنة مصائد الأسماك في آسيا والمحيط الهادئ بشأن تقييم وإدارة الموارد البحرية في جنوب وجنوب شرق آسيا التي عقدت في بانكوك في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، انظر www.apfic.org.

(٧٧) مساهمة من وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ.

(٧٨) مساهمة من لجنة الأسماك النهرية السرى في شمال المحيط الهادئ.

(٧٩) مساهمة من أمانة الاتفاقية.

النامية^(٨٠). وتحتل البلدان النامية مركز الصدارة في العالم حاليا في بعض من أهم الخدمات التكميلية في صناعة النقل البحري، بما في ذلك توفير القوى العاملة البحرية، وتسجيل السفن، وإعادة استخدام السفن القديمة. وتقوم تلك البلدان بدور كبير أيضا في امتلاك السفن وتشغيلها، وبناء السفن وخدمات الموانئ، وما إلى ذلك^(٨١).

٦٧ - إلا أن التنوع البيولوجي البحري، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، قد يتأثر بالتلوث النفطي، وتلوث الهواء، وانبعاثات غازات الدفيئة، والأنواع الغازية، والضجيج، والتصادم، والتلوث الكيميائي الناجم عن أنشطة النقل البحري. ويرد أدناه موجز للجهود لمعالجة البعض من هذه المشاكل.

٦٨ - التلوث النفطي - رغم وقوع حوادث كبرى معزولة، فإن الاتجاه العام لعدد وحجم الانسكابات النفطية المرتبطة بالنقل البحري كل سنة آخذ في التحسن^(٨٢). وعلى الرغم من هذا الاتجاه، يظل تأثير التلوث النفطي على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية مصدر قلق بالغ^(٨٣). وقد اتخذت المنظمة البحرية الدولية عددا من التدابير في إطار المرفق الأول للاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن من أجل الحد من تلوث البيئة البحرية بالنفط، وتنطبق تلك التدابير أيضا في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأما التعديلات التي أدخلتها لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية على المرفق الأول المتعلق بالوقاية من التلوث أثناء نقل حمولة النفط بين خزانات النفط في عرض البحر فقد تؤدي إلى مزيد من الحد من آثار انسكابات النفط على التنوع البيولوجي البحري^(٨٤).

٦٩ - تلوث الهواء - تسهم انبعاثات أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والجسيمات من السفن المبحرة في مراكز التلوث في الهواء وتسبب آثارا ضارة بالصحة العامة والبيئة، منها تحمض المحيطات واتخام المياه بالمغذيات^(٨٥). ويتطلب الأمر مزيد من الدراسات

(٨٠) وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 59/4/Add.1.

(٨١) ترد استعراضات منتظمة للتطورات التي يشهدها قطاع النقل البحري في الاستعراض المتعلق بالنقل البحري الذي ينشره سنويا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(٨٢) "يوم الملاحة البحرية العالمي لعام ٢٠٠٧، استجابة المنظمة البحرية الدولية للتحديات البيئية الحالية"، ورقة معلومات أساسية.

(٨٣) A/62/66/Add.2، الفقرات ٣١-٣٣.

(٨٤) مشروع تقرير لجنة حماية البيئة البحرية عن دورها التاسعة والخمسين، وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 59/WP.12.

(٨٥) تقرير لجنة حماية البيئة البحرية عن دورها الثامنة والخمسين، وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 58/23/Add.1، المرفق ١٣.

لمعرفة مدى تأثير هذه الانبعاثات على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية.

٧٠ - وقد اعتمدت المنظمة البحرية الدولية في عام ٢٠٠٨ تعديلات للوائح المرفق السادس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣ في صيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٨، وذلك بهدف الحد من الانبعاثات الضارة الآتية من السفن. وتنص تلك التعديلات على التخفيض التدريجي لانبعاثات أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والجسيمات من السفن^(٨٦).

٧١ - انبعاثات غازات الدفيئة - عند مقارنة النقل البحري بغيره من طرق النقل، يتبين أنه وسيلة نقل ذات كفاءة من حيث الطاقة بصورة عامة. غير أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن النقل البحري تؤدي أيضا إلى اختلال إشعاعي موجب، مما يساهم في تغير المناخ (انظر الفقرات ٩٨-١٠١ أدناه). وقد أوضحت دراسة أجرتها المنظمة البحرية الدولية في عام ٢٠٠٩ أن الانبعاثات الناجمة عن السفن قد ترتفع بحلول عام ٢٠٥٠، إن لم تُنفذ سياسات ملائمة، بما يتراوح بين ١٥٠ و ٢٥٠ في المائة بالمقارنة بكمية الانبعاثات في عام ٢٠٠٧، وذلك نتيجة لنمو قطاع النقل البحري^(٨٧). وبالإضافة إلى ذلك، تقول التقديرات إن النقل البحري الدولي نجم عنه من الانبعاثات ما قدره ٨٤٣ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٠٧، أو حوالي ٢,٧ في المائة من الانبعاثات على الصعيد العالمي^(٨٨).

٧٢ - ونظرت لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية، في دورتها الثامنة والخمسين، في إجراءات متابعة القرار A.963(23) بشأن سياسات المنظمة البحرية الدولية وممارستها المتصلة بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة من السفن^(٨٩)، فضلا عن النتائج التي توصلت إليها المرحلة الأولى لتحديث دراسة المنظمة البحرية الدولية لعام ٢٠٠٠ عن

(٨٦) تقرير لجنة حماية البيئة البحرية عن دورتها الثامنة والخمسين، وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 58/23 Add.1، المرفق ١٣. وانظر أيضا A/63/63/Add.1، الفقرات ١٧٣-١٧٧.

(٨٧) الدراسة الثانية التي أجرتها المنظمة البحرية الدولية في عام ٢٠٠٩ لانبعاثات غازات الدفيئة، وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 59/INF.10. وكانت المنظمة قد نشرت الدراسة الأولى لانبعاثات غازات الدفيئة من السفن في عام ٢٠٠٠ بصفتها الوثيقة MEPC 45/8.

(٨٨) تحديث الدراسة التي أجريت في عام ٢٠٠٠ لانبعاثات غازات الدفيئة من السفن، وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 58/INF.6.

(٨٩) تقرير لجنة حماية البيئة البحرية عن دورتها الثامنة والخمسين، وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 58/23 Add.1، المرفق ١٣. وانظر أيضا التقرير المتعلق بنتائج الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بانبعاثات غازات الدفيئة من السفن، الذي عقد بين الدورتين من ٩ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 59/4/2.

انبعاثات غازات الدفيئة من السفن. ووضع التقرير النهائي اليد على إمكانات مهمة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة باتخاذ تدابير تقنية وتشغيلية ستمكن، في حال تنفيذها، من زيادة الكفاءة وخفض معدل الانبعاثات بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٧٥ في المائة دون المستويات الحالية^(٩٠).

٧٣ - الأنواع الدخيلة الغازية - لا تزال الأنواع الدخيلة الغازية تلحق الضرر بخدمات النظام الإيكولوجي وسبل العيش والاقتصادات في جميع أنحاء العالم، وقد صُنفت كواحدة من أكبر التهديدات الأربعة المحدقة بالبيئة البحرية. وإذا كان النمو في التجارة العالمية والنقل والسفر، بما في ذلك السياحة، ينتج عائدات، فقد يكون مكلفاً أيضاً بالنسبة لصحة الإنسان والحيوان، وقد تترتب عليه آثار اجتماعية واقتصادية وإيكولوجية. وهناك عدد من الأنشطة والظواهر المتعلقة بالمحيطات يمكن أن تؤدي إلى إقحام أنواع دخيلة غازية عن غير قصد، بما في ذلك تبادل مياه الصابورة على متن السفن، والقاذورات البيولوجية في قيعان السفن، وتربية الأحياء البحرية^(٩١).

٧٤ - وقد يساعد تبادل مياه الصابورة في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية في الحيلولة دون دخول الأنواع الغازية إلى المياه الساحلية، وإلا فيمكنها أن تتسبب في ضرر كبير^(٩٢). فالتنوع البيولوجي الكبير في هذه المناطق قد يساعد على احتواء المشكلة. إذ يمكن للكائنات العضوية القاعية، على سبيل المثال، أن تساهم في التحكم في الأنواع الغازية إما بابتلاعها أو التنافس معها على الموارد المتاحة، مما يقلل من إمكانات نمو الأشكال الغازية^(٩٣). ومع ذلك، فإن المخاطر والآثار المترتبة على هذا النشاط في التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية ما زالت مجهولة إلى حد بعيد.

٧٥ - وقد اعتمدت المنظمة البحرية الدولية مبادئ توجيهية لأخذ عينات من مياه الصابورة ونقحت المبادئ التوجيهية للموافقة على نظم إدارة مياه الصابورة، وهي مبادئ توجيهية تهدف إلى المساعدة في التطبيق الفعال للاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن

(٩٠) الدراسة الثانية التي أجرتها المنظمة البحرية الدولية في عام ٢٠٠٩ لانبعاثات غازات الدفيئة، وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 59/INF.10.

(٩١) A/59/62/Add.1، الفقرة ٢٢١، و A/60/63/Add.1، الفقرة ١٥٨، و A/62/66/Add.2، الفقرة ٣٤، و A/63/63/Add.1، الفقرات ١٨٢-١٩٠. وانظر أيضاً www.imo.org/home.asp. وانظر أيضاً النشرة الصحفية لاتفاقية التنوع البيولوجي، "الاحتفال باليوم الدولي للتنوع البيولوجي"، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩.

(٩٢) انظر www.imo.org/home.asp، و A/59/62/Add.1، الفقرة ٥٧.

(٩٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الحاشية ٥٦ أعلاه.

ورواسيها^(٩٤). وبالإضافة إلى مشروع البرنامج العالمي لإدارة مياه الصابورة، أنشئ مؤخرا تحالف صناعي عالمي للحد من نقل الأنواع الغازية الضارة والكائنات المسببة للأمراض عن طريق مياه الصابورة^(٩٥).

٧٦ - التلوث الكيميائي الناجم عن السفن - من الممكن أيضا أن يتأثر التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية بالمواد الكيميائية المستخدمة في النظم المضادة للحشَف على السفن. وتستخدم هذه النظم لمنع الكائنات الحية البحرية، مثل الطحالب والرخويات، من الالتصاق بجسم السفينة مما يبطئ سيرها ويزيد من استهلاك الوقود. إلا أن الدراسات أظهرت أن مركبات معدنية من الطلاءات المضادة للحشَف تتسرب ببطء إلى مياه البحر، وقد تضر بالحياة البحرية والبيئة، وربما دخلت السلسلة الغذائية^(٩٦).

٧٧ - بموجب الاتفاقية الدولية لمراقبة النظم المضادة للحشَف على السفن، التي دخلت حيز النفاذ في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، لا يُسمح للسفن باستخدام أو إعادة استخدام المركبات العضوية القصديرية التي لها مفعول المبيدات الحيوية في نظمها المضادة للحشَف. ويتعين على السفن الامتناع عن تحمل هذه المركبات على أجسامها أو على أجزائها الخارجية أو أسطحها الخارجية، ويتعين على السفن التي تحمل بالفعل على أجسامها مركبات من ذلك الصنف استعمال طلاء يكون حاجزا يحول دون تسربها إلى النظم المخالفة المضادة للحشَف التي يغطيها ذلك الطلاء^(٩٧).

(٩٤) تقرير لجنة حماية البيئة البحرية عن دورتها الثامنة والخمسين، وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 58/23، المرفقان ٣ و ٤. وقد صدقت حتى الآن ١٨ دولة على هذه الاتفاقية، وهي تمثل نحو ١٥,٣٦ في المائة من نشاط النقل البحري التجاري على صعيد العالم. ووفقا للمادة ١٨، ستدخل الاتفاقية حيز النفاذ بعد مرور ١٢ شهرا على التاريخ الذي ينضم فيه إلى الاتفاقية ما لا يقل عن ٣٠ دولة، تشكل أساطيلها التجارية مجتمعة ما لا يقل عن ٣٥ في المائة من الحمولة الإجمالية للنقل البحري التجاري على صعيد العالم.

(٩٥) يتألف التحالف الصناعي العالمي من أجل الأمن البيولوجي البحري من المنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية وأربع من كبريات شركات النقل البحري. انظر <http://globallast.imo.org/index.asp>.

(٩٦) انظر www.imo.org/home.asp. ويحتوي أحد أنواع الطلاءات الأكثر فعالية في مقاومة الحشَف مركبا قصديريا حيويا ثلاثي البيوتيلتين، وهو ما ثبت أنه يسبب تشوهات للمحار وتغيرات جنسية لحلزونات.

(٩٧) A/63/63، الفقرات ٢٨٨-٢٩٢، و A/63/63/Add.1، الفقرات ١٩٧-٢٠١. انظر أيضا www.imo.org/home.asp.

٣ - التلخيص من النفايات

٧٨ - سلطت تقارير سابقة للأمين العام الضوء على مدى خطورة التخلص من النفايات في المحيطات والآثار المترتبة عليه، بما في ذلك خطورته على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (انظر، على سبيل المثال، التقرير A/60/63/Add.1). وقد اعتمد كل من الاجتماع الاستشاري الثلاثين للأطراف المتعاقدة في اتفاقية لندن، والاجتماع الثالث للأطراف المتعاقدة في بروتوكول لندن، المعقودين في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عددا من الوثائق التوجيهية بشأن المسائل ذات الأهمية بالنسبة لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله بصورة مستدامة، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية (انظر أيضا الفقرات من ٨٧ إلى ٩١ أدناه، والوثيقة A/64/66/Add.1^(٩٨)).

٤ - الأنشطة البرية

٧٩ - للأنشطة البشرية على البر دور حاسم في تعزيز الاقتصادات والتنمية في البلدان في جميع أنحاء العالم، وتنتج عنها فوائد اجتماعية واقتصادية عديدة. غير أن بعض هذه الأنشطة تشكل أيضا تهديدا كبيرا للنظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي البحري، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية^(٩٩). ويرد في A/64/66، الفقرات من ١٠٠ إلى ١٠٢، و A/64/66/Add.1 بيان الأنشطة الأخيرة في الجهود الرامية إلى التصدي للتهديدات التي يشكلها التلوث الناجم عن الأنشطة البرية.

٥ - البحث العلمي البحري

٨٠ - يعد البحث العلمي البحري أمرا أساسيا لتحسين فهم النظم الإيكولوجية للمحيطات، وتوفير الأساس اللازم لاتخاذ القرارات السليمة (انظر الفقرات ١٢، و ٢٢-٢٤، و ١١٩، و ١٩٢-٢٠٣ من هذا التقرير). إلا أن البحث، إن تم بغير ما يلزم

(٩٨) تشمل هذه الوثائق: المبادئ التوجيهية العامة المنقحة لتقييم النفايات وغيرها من المواد؛ والمبادئ التوجيهية الخاصة بالمنقحة لتقييم المواد الجيولوجية غير العضوية الخاملة؛ واتفاقية لندن/بروتوكول لندن - المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لنصب شعاب مرجانية اصطناعية؛ والمبادئ التوجيهية بشأن إدارة البضائع الفاسدة؛ والمبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات الإدارية لإزالة الطلاءات المضادة للحشيش من السفن، بما في ذلك الطلاءات المصنوعة من مركبات القصدير؛ والمبادئ التوجيهية لوضع قوائم الإجراءات ومستويات الإجراءات المتعلقة بالمواد المحروقة. انظر وثيقة المنظمة البحرية الدولية LC 30/16، الفقرة صفر-٨.

(٩٩) انظر A/59/62/Add.1، الفقرة ٢١٤، و A/60/63/Add.1، الفقرتان ١٥٤ و ١٥٥، و A/62/66/Add.2، الفقرتان ٣١٦ و ٣١٧.

من الحرص والعناية، قد يكون له أثر سلبي على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية البحرية، بما يلزمه، على سبيل المثال، من ضوء وضجيج وحرارة وعوامل اختناق واضطراب طبيعي ناتج عن إزالة الرواسب أو نشرها، وترسب المخلفات، أو التلوث الكيميائي أو البيولوجي^(١٠٠). ففي الوقت الذي لم يُجر أي تقييم شامل لآثار البحث العلمي البحري على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، تهدف مبادرات متنوعة إلى التقليل من حدة تلك الآثار من خلال اعتماد مدونات طوعية لقواعد السلوك على وجه الخصوص. ومن هذه المدونات مدونة قواعد السلوك للسفن المستعملة في البحث العلمي البحري، ومدونة قواعد السلوك للبحث العلمي البحري المسؤول في أعماق البحار وأعلى البحار التابعة للجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي^(١٠١).

٦ - استكشاف المعادن واستغلالها

٨١ - على الرغم من أهمية الطاقة الكامنة لعمليات التعدين في قاع البحار، فإن الأنشطة التعدين في عمق البحار لا تزال استشرافية إلى حد بعيد إذ يؤثر عدد من العوامل، ذات الطبيعة الاقتصادية والتكنولوجية بالأساس، على إمكانية القيام بالتعدين في أعماق البحار^(١٠٢). والمنطقة ومواردها تراث مشترك للإنسانية تديره السلطة الدولية لقاع البحار، التي كلفتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بأن تهَيّ لتقاسم الفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة في المنطقة تقاسما منصفاً^(١٠٣).

(١٠٠) A/61/65، الفقرة ١٨؛ و A/62/66/Add.2، الفقرة ٥٥.

(١٠١) A/63/63/Add.1، الفقرات ١٠٦-١٠٨. وانظر أيضا: الاجتماع الدولي لمشغلي السفن، قينغداو، الصين، ١٧-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛ و A/62/169، الفقرات ٦٧-٨٠ للإطلاع على بيان التزام منظمة إنتربريدج بممارسات البحث المسؤولة عند المنافذ المائية الحرارية في قاع البحار؛ وانظر أيضا - http://www.ospar.org/documents/dbase/decrecs/agreements/08-01e_code%20of%20conduct%20marine%20research.doc للإطلاع على مدونة قواعد السلوك للبحث البحري المسؤول في أعماق البحار وأعلى البحار للجنة حماية البيئة البحرية في منطقة شمال شرق المحيط الأطلسي.

(١٠٢) للحصول على معلومات عن الجوانب الاقتصادية للتعدين في قاع البحار العميقة، انظر السلطة الدولية لقاع البحار، Technical and Economic Considerations for Mining Cobalt-Rich Ferromanganese Crusts and Polymetallic Sulphide Resources of the international seabed area ("the Area")، مداوالات حلقة عمل عقدت بين ٣١ تموز/يوليه و ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ في كينغستون، جامايكا؛ الأمم المتحدة/السلطة الدولية لقاع البحار، الموارد المعدنية البحرية: Scientific Advances and Economic Perspectives، ISBN:976-610-712-2.

(١٠٣) انظر الجزء الحادي عشر واتفاق تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢.

٨٢ - وتوجد الموارد الرئيسية الكامنة القابلة للاستغلال من معادن أعماق البحار في عقيدات المنغنيز المتعددة الفلزات وفي الكبريتيدات متعددة الفلزات وفي القشور المنغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت^(١٠٤). وحتى الآن، وافقت السلطة الدولية لقاع البحار على ثمانية عقود استكشاف لتمكين المتعاقدين من التنقيب عن العقيدات في المنطقة واستكشافها^(١٠٥). ورعت ناورو وتونغا، نيابة عن كيانين من القطاع الخاص، طلي اعتماد خطط عمل لاستكشاف العقيدات متعددة الفلزات في المناطق الخاضعة للسلطة^(١٠٦).

٨٣ - ورعت السلطة الدولية لقاع البحار عددا من الدراسات العلمية وحلقات العمل المتعلقة بيئة قاع البحار والآثار الكامنة للتعدين لتمثل أساسا لوضع تدابير من أجل حماية البيئة البحرية. وفي هذا الصدد، حددت السلطة ثلاثة أنواع من الأنشطة التي يمكن أن تخلف آثارا بيئية: (أ) استكشاف الرواسب التجارية؛ (ب) الاختبارات على نطاق ضيق وذات النموذج الأولي لنظم استرجاع المعادن التجارية؛ (ج) معالجة المعادن، إذا كانت تقع في المنطقة. وتم تحديد عدد من آثار تعدين العقيدات التي يُرجَّح أنها تضرّ بالكائنات الموجودة بالقاع بدرجات متفاوتة، بما في ذلك سحق الكائنات التي توجد في طريق عربة تعدين، ودفن الكائنات المجاورة تحت الرواسب التي يجري تحريكها وإعادة توزيعها، والتغيرات الكيميائية والفيزيائية في عمود الماء بسبب التسربات من آلية الرفع ومن تفريغ النفايات من سفن السطح^(١٠٧).

٨٤ - ولا تزال المناقشات جارية بشأن مشروع النظام الأساسي للتنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة. وستواصل المناقشات أثناء الدورة السادسة عشرة

(١٠٤) A/60/63/Add.1، الفقرات ١٦٨-١٧٣.

(١٠٥) للحصول على قائمة بالمتعاقدين، انظر <http://www.isa.org.jm/en/scientific/exploration/contractors>.

(١٠٦) انظر التقرير الموجز المقدم من رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن عمل اللجنة عن أعمال اللجنة خلال الدورة الخامسة عشرة ISBA/15/C/5. وانظر أيضا A/63/63/Add.1، الفقرة ٤٧.

(١٠٧) انظر حلقة العمل عن Deep-Seabed Polymetallic Nodule Exploration: Development of Environmental Guidelines, Sanya, China, 1-5 June 1998 (<http://www.isa.org.jm/en/home>) وتوصيات حلقة العمل المتعلقة بإنشاء خطوط أساس بيئية في مواقع تعدين القشور الغنية بالكوبالت والكبريتيد المتعدد المعادن من قيعان البحار العميقة في المنطقة لأغراض تقييم الآثار المحتملة لأنشطة الاستكشاف والاستغلال على البيئة البحرية، والمعقودة في كينغستون، في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛ تتضمن قائمة بالآثار المحتملة على الأحياء الموجودة بالقاع وعمود الماء وعمود طبقة المياه العلوية أثناء التنقيب عن القشرة المنغنيزية الحديدية الغنية بالكوبالت والكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها. وانظر أيضا A/60/63/Add.1، الفقرات ١٦٨-١٧٣؛ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة *Regulatory and Governance Gaps in the International Regime for the Conservation and Sustainable Use of Marine Biodiversity in Areas beyond National Jurisdiction (2008)*، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الحاشية ٥٦.

للسلطة التي ستُعقد في عام ٢٠١٠، بما في ذلك بشأن النظام الأساسي المنقح المتعلق بالتنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة، والذي اعتمدته اللجنة القانونية والتقنية في دورتها الخامسة عشرة^(١٠٨).

٧ - الأنشطة الأخرى بما في ذلك الاستخدامات الجديدة

٨٥ - تُستخدم المحيطات لعدد من الأنشطة والاستخدامات الأخرى مثل تطوير مصادر الطاقة المتجددة^(١٠٩) وتربية المائيات^(١١٠) ومد كبلات بحرية (انظر الفقرة ٢٤٥ أدناه)^(١١١) والسياحة في البحار العميقة^(١١٢). ولكن من غير الواضح بالقدر الكافي مدى القيام ببعض هذه الأنشطة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ومع أنه يمكن لتلك الأنشطة والاستخدامات أن تدرّ فوائد اقتصادية واجتماعية - اقتصادية، إلا أنه قد يكون لها أيضا أثر عكسي على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(١١٣).

٨٦ - ومؤخراً، جرى إيلاء اهتمام خاص لتطوير طرائق تكنولوجية وهندسية جيولوجية لتعزيز العمليات الطبيعية لامتصاص الكربون، بشكل اصطناعي، على الأرض وفي المحيطات للتخفيف من حدة تغير المناخ. وتفتقد العديد من هذه الطرائق إلى تقييم علمي مناسب لآثارها وفعاليتها البيئية (انظر الفقرات ١٢٨-١٣٣ و ٢٢٣-٢٢٤ أدناه)^(١١٤). وأقر الفريق العامل أثناء اجتماعه في عام ٢٠٠٨ بأهمية أن تكون الاستراتيجيات الهادفة لتخفيف حدة تغير المناخ سليمة بيئياً. وعلى وجه الخصوص، أثّرت شواغل متعلقة بعزل الكربون وبتخصيب الحديد على نطاق واسع في المحيط للتخفيف من حدة أثر تغير المناخ. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تحسين الفهم العلمي لدور المحيطات في تنظيم المناخ، وآثار تغير المناخ

(١٠٨) انظر الحاشية ١٠٦.

(١٠٩) مجلس الطاقة العالمي، مسح موارد الطاقة لسنة ٢٠٠٧، ٢٠٠٧. وضعت الوكالة الدولية للطاقة اتفاقاً تنفيذياً بشأن طاقة المحيطات لتوفير إطار للتعاون الدولي في مجال بحوث وتطوير تكنولوجيا الطاقة، عرض وتبادل المعلومات. انظر www.iea-oceans.org.

(١١٠) منظمة الأغذية والزراعة، الحاشية ٥٩.

(١١١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الحاشية ٥٦. بحسب التقديرات، تُمدّ ١٠٠ ٠٠٠ كيلومتر من الكبلات في قاع البحر كل سنة.

(١١٢) A/59/62/Add.1، الفقرتان ٢٣٥ و ٢٩٤.

(١١٣) الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، الحاشية ١٠٧ أعلاه. وانظر أيضاً A/63/63، الفقرات ٢٣٩-٢٤٦، و A/63/63/Add.1، الفقرات ١١٦-١٢٣، و A/59/62/Add.1، الفقرتان ٢٣٥ و ٢٩٤.

(١١٤) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الحاشية ٥٦ أعلاه. تشمل الأمثلة على عزل ثاني أكسيد الكربون في المحيط تخصيب المحيط، وضخ ثاني أكسيد الكربون مباشرة في أعماق المحيط، والمزج الميكانيكي لعمود الماء عبر المضخات.

على البيئة البحرية وينبغي العمل على تحسين التكنولوجيات المستخدمة لأغراض التخفيف من آثار المناخ^(١١٥).

٨٧ - تخصيص المحيطات - رحبت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين بالقرار LC-LP.1 (٢٠٠٨) الذي اتخذته الأطراف المتعاقدة في اتفاقية لندن وفي بروتوكول لندن بشأن تنظيم تخصيص المحيطات. وفي ذلك القرار اتفقت الأطراف المتعاقدة على أمور منها أنه لا ينبغي، في ضوء المعارف المتوافرة حالياً، السماح بأنشطة تخصيص المحيطات إلا لأغراض البحث العلمي المشروعة. وعلى أنه ينبغي تقييم مقترحات البحث العلمي على أساس كل حالة على حدة باستخدام إطار للتقييم يضعه الفريقان العلميان في إطار اتفاقية وبروتوكول لندن^(١١٦).

٨٨ - ورحبت الجمعية العامة أيضاً بالمقرر ١٦/٩ جيم الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والذي تناول الآثار المحتملة لتخصيص المحيطات بالفعل المباشر للإنسان على التنوع البيولوجي البحري. وفي المقرر ١٦/٩ جيم، طُلب من الأطراف في الاتفاقية وغيرها من الأطراف أن تكفل، وفقاً للنهج التحوُّطي، عدم إجراء أنشطة لتخصيص المحيطات ريثما يتوافر الأساس العلمي الكافي لتبرير هذه الأنشطة (انظر A/63/63/Add.1، الفقرة ٢٨٠).

٨٩ - وواصل الاجتماع الثاني والثلاثون للفريق العلمي في إطار اتفاقية لندن والاجتماع الثالث للفريق العلمي في إطار بروتوكول لندن، في أيار/مايو ٢٠٠٩، العمل على إعداد مشروع إطار تقييمي للبحث العلمي في مجال تخصيص المحيطات^(١١٧). وجرى تحديد عدد من المسائل التي تتطلب مناقشات متعمّقة بدرجة أكبر من قبل الفريقين العلميين، أو بحثاً متعمّقا بدرجة أكبر من قبل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية لندن وبروتوكول لندن^(١١٨). وفيما يتعلق

(١١٥) A/63/79، الفقرة ١٤. انظر أيضاً A/63/63/Add.1، الفقرات ٢٧٨-٢٨٣، والفقرة ١١٥ من قرار الجمعية العامة ١١١/٦٣. انظر أيضاً تجميع البيانات والاتفاقات والتوصيات الدولية الأخيرة المتعلقة بتخصيص المحيطات، وثيقة صادرة عن المنظمة البحرية الدولية LC 30/INF.4 و Add.1؛ والمقرر ١٦/٩ لمؤتمر الأطراف باتفاقية التنوع البيولوجي وتغير المناخ؛ وإعلان فالنسيا الصادر عن المؤتمر العالمي للتنوع البيولوجي البحري، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وهو متاح على <http://www.marbef.org/worldconference/declaration.php>.

(١١٦) قرار الجمعية العامة ١١١/٦٣، الفقرة ١٥. انظر أيضاً الوثيقة الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية LC 30/16، المرفق ٦، المقرر LC-LP.1 (٢٠٠٨).

(١١٧) تقرير الاجتماع الأول للفريق العامل التقني العلمي لما بين الدورات عن تخصيص المحيطات، وثيقة صادرة عن المنظمة البحرية الدولية LC/SG-CO2 3/5، المرفق الثاني.

(١١٨) تقرير الاجتماع الثاني والثلاثين للفريق العلمي في إطار اتفاقية لندن والاجتماع الثالث للفريق العلمي في إطار بروتوكول لندن، الوثيقة الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية LC/SG 32/15، بما في ذلك المرفق ٢. ونظر الفريق العلمي أيضاً في نتائج تجربة تخصيص الحديد LOHAFEX في جنوب المحيط الأطلسي، التي خلصت إلى أن أثر حفّض ثاني أكسيد الكربون في التجربة كان متدنياً. انظر أيضاً <http://www.awi.de/en/home>.

بتحضير استعراض عام يعرض بإيجاز المعارف المتوافرة حاليا بشأن تخصيص المحيطات، أشار الفريقان العلميان إلى أن أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية قد شرعتا في تحضير استعراضين علميين عامين، وطلبا من الأطراف المتعاقدة تحديد ما إذا كان هذان الاستعراضان العلميان العامان، عند إتاحتها، كافيين لأغراض اتفاقية لندن وبروتوكول لندن^(١١٩).

٩٠ - عزل الكربون - أثناء اجتماعها الثالث، اتفقت الأطراف المتعاقدة في بروتوكول لندن على أن البروتوكول يجب ألا يشكل حاجزا أمام حركة تدفقات ثاني أكسيد الكربون عبر الحدود بين دولتين أو أكثر^(١٢٠). كما اعتمدت الأطراف المتعاقدة صيغة للإبلاغ عن تدفقات ثاني أكسيد الكربون إلى التراكيبات الجيولوجية تحت قاع البحار في إطار بروتوكول لندن^(١٢١).

٩١ - واعترف الفريق العلمي أثناء الاجتماع الثالث في إطار بروتوكول لندن بأنه قد يكون هنالك مسائل تقنية ذات صلة بعزل ثاني أكسيد الكربون في تراكيبات جيولوجية تحت قاع البحار عبر الحدود قد تستوجب مراجعة للمبادئ التوجيهية لعزل ثاني أكسيد الكربون لسنة ٢٠٠٧^(١٢٢).

٨ - آثار شاملة لعدة قطاعات

٩٢ - بينما تشمل الفروع السابقة معلومات عن الآثار الناجمة عن أنشطة محددة، يركز هذا الفرع على الآثار الضارة المشتركة بين عدة أنشطة.

٩٣ - الحطام البحري - الحطام البحري دليل واضح على أثر الأنشطة البرية والبحرية على البيئة البحرية، وهو من دواعي القلق الرئيسية^(١٢٣). وبحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن معدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو المستغنى عنها، بشكل آخر، في المحيطات تمثل حوالي ١٠ في المائة (٦٤٠.٠٠٠ طن) من القمامة

(١١٩) انظر الحاشية ١١٨ أعلاه.

(١٢٠) وثيقة صادرة عن المنظمة البحرية الدولية LC 30/16.

(١٢١) المرجع نفسه، المرفق ٨.

(١٢٢) انظر الحاشية ١١٨ أعلاه.

(١٢٣) انظر A/59/62/Add.1، الفقرتان ٢١٢-٢١٣، و A/60/63/Add.1، الفقرة ١٥٥، و A/62/66/Add.2 الفقرات ٣٩-٤٧.

البحرية بأكملها. وازدادت هذه المشكلة سوءا بسبب تنامي حجم العمليات العالمية لصيد الأسماك واستحداث معدات صيد تعمّر طويلا^(١٢٤).

٩٤ - وأجري استعراض عام للمعلومات المتاحة عن القمامة البحرية المتأتية من ١٢ برنامجا إقليميا مشاركا في المبادرة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن القمامة البحرية كشف عن نقص فادح في المعارف العلمية المنهجية المتعلقة بالقمامة البحرية، مما أعاق تطوير وتنفيذ أنشطة تخفيف فعالة^(١٢٥). وتصديا للنقص في برامج الرصد والتقييم العلميين المتصلة بالقمامة البحرية، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بوضع مبادئ توجيهية لمعالجة هذه المشكلة^(١٢٦). وأشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا إلى أن ثمة حاجة ملحة لمعالجة مسألة القمامة البحرية عبر إنفاذ أفضل للقوانين والأنظمة، وإجراء حملات موسّعة إرشادية وتنقيفية واستخدام صكوك وحوافز اقتصادية قوية^(١٢٧). وترد الأدوات والاستراتيجيات الاقتصادية الهادفة للتصدي للمشاكل ذات الصلة بالقمامة البحرية في المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن استخدام الأدوات التي تستجيب لآليات السوق للتصدي لمشكلة القمامة البحرية^(١٢٨). وجرى الإشارة إلى المستجندات الأخرى الهادفة للتصدي للقمامة البحرية في تقارير سابقة للأمين العام^(١٢٩).

٩٥ - الضجيج في المحيطات - الأنشطة البشرية في المحيطات مسؤولة عن إثارة ضجيج تحت الماء بمستويات آخذة في الارتفاع، وثمة قلق متزايد إزاء التهديد الكامن الذي يمثله انتشار الضجيج على الموارد الحية البحرية. وتشمل مصادر الضجيج الذي يحدثه الإنسان في المحيطات النقل التجاري وغير التجاري والمدافع الهوائية المستخدمة في عمليات مسح المهنزات، والمسبار الصوتي العسكري، والتفجيرات والبناء تحت سطح الماء، واستخراج الموارد وأنشطة صيد الأسماك. واعتبرت أيضا مزارع الرياح البحرية وعملياتها مصدرا للضجيج، وقد تشكل

(١٢٤) منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، "Abandoned, lost or otherwise discarded fishing gear", Regional Seas Reports and Studies No.185, FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper No.523, 2009.

(١٢٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2009، *Marine Litter: A Global Challenge*.

(١٢٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، *Guidelines on Survey and Monitoring of Marine Litter*, Regional Seas Reports and Studies No.186, IOC Technical Series No.83 (2009).

(١٢٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة/الأوزون، *Global Threat, Global Challenge, Review and analysis of UNEP's* Global Initiative on Marine Litter 2009.

(١٢٨) برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠٠٩.

(١٢٩) انظر A/63/63/Add.1، الفقرة ٢٢٩ و A/64/66، الفقرات ١٠٤-١٠٦.

التكنولوجيا الجديدة الأخرى الهادفة لاحتذاب الطاقة المتجددة البحرية، مثل مولدات الأمواج والمدّ، مصادر إضافية للضجيج^(١٣٠). وفي حين تدر هذه الأنشطة فوائد اقتصادية واجتماعية - اقتصادية كبيرة، إلا أنها تتسبب في ضجيج يمكن أن يؤثر على الموارد الحية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية حتى عندما تتم هذه الأنشطة داخل المناطق الخاضعة للولاية الوطنية.

٩٦ - وكانت هناك دعوات متواصلة في كثير من المحافل من أجل البحث والرصد وبذل الجهود لتقليل مخاطر التأثيرات الضارة للضجيج في المحيطات إلى الحد الأدنى^(١٣١). وفي عام ٢٠٠٨، وافقت لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية على إدراج بند جديد في جدول أعمالها بشأن الضجيج الصادر عن الشحن البحري التجاري وآثاره الضارة على الحياة البحرية. وتتمثل اختصاصات فريق المراسلات الذي أنشأته اللجنة في تحديد وبخ طرق للتقليل إلى الحد الأدنى من إحداث ضجيج عارض في البيئة البحرية عن طريق الشحن البحري التجاري، وتقليل الأثر الضار المحتمل على الحياة البحرية، وعلى وجه الخصوص، وضع مبادئ توجيهية تقنية طوعية لتكنولوجيات خفض صوت السفن، وكذلك الممارسات الملاحية والتشغيلية الممكنة^(١٣٢).

٩٧ - واتخذت في الجلسة التاسعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة القرار ٩-١٩ بشأن الآثار الضارة للضجيج البشري في البحار/المحيطات على الثدييات البحرية (الحيتانيات) وغيرها من الكائنات الحية، الذي طُلب فيه من الأطراف، في جملة أمور، الحد من أثر الضجيج البشري على الأنواع البحرية، وتطبيق تدابير ملائمة للتخفيف منه من أجل تلافي الآثار الناتجة عن مصادر الضجيج العالية بشدة، مثل أجهزة السونار، وخاصة في المناطق المعروفة بأنها موائل هامة لأنواع حساسة أو التي يظن أنها كذلك^(١٣٣).

٩٨ - **تغير المناخ** - لا تزال المعرفة بآثار تغير المناخ على المحيطات والتنوع البيولوجي بها في اتساع، ولكن قد تهدد مجرد التغيرات في كيمياء المياه وحرارتها عددا من النظم الإيكولوجية

(١٣٠) تقرير الاجتماع السادس عشر للجنة الاستشارية للاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات الصغيرة في بحر البلطيق وبحر الشمال، الفقرة ٦٦. انظر أيضا، تقرير اللجنة العلمية لدى اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان، الوثيقة IWC/61/Rep 1 الفقرة ١٢-٥-٢.

(١٣١) انظر A/59/62/Add.1، الفقرة ٢٢٠ و A/60/63/Add.1، الفقرة ١٥٩، A/62/66/Add.2، الفقرات ٥١-٥٤.

(١٣٢) تقرير لجنة حماية البيئة البحرية في دورتها الثامنة والخمسين، وثيقة اللجنة التابعة للمنظمة البحرية الدولية ٢٣/٥٨، الفقرات من ١٩-١ إلى ١٩-٥. انظر أيضا A/64/66/Add.1.

(١٣٣) مساهمة من أمانة الاتفاقية.

الضعيفة، بما فيها الشعاب المرجانية في المياه الباردة، وتؤدي إلى تحولات ضخمة في التنوع البيولوجي، وخاصة في المناطق الحساسة مثل المناطق القطبية. وهناك العديد من الكائنات البحرية، وبخاصة تلك التي تقطن أعماق البحار، تميل إلى العيش في نطاق ضيق من درجات الحرارة، وقد لا تستطيع التكيف مع التغيرات المفاجئة^(١٣٤).

٩٩ - وقرر مؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع البيولوجي في مقرره ١٦/٩ بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ، أنه ينبغي إدماج اعتبارات تغير المناخ في كل برنامج من برامج العمل، بما في ذلك برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي.

١٠٠ - ويعترف إعلان مانادو الذي اعتمد في المؤتمر العالمي المعني بالمحيطات في أيار/مايو ٢٠٠٩ بالدور الرئيسي الذي تضطلع به المحيطات بوصفها مكونا من مكونات النظام المناخي العالمي ودورها في إضفاء الاعتدال على نظم الطقس به. ويتناول الإعلان الحاجة إلى الالتزام على المدى الطويل بالمحافظة على الموارد البحرية الحية وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام؛ ووضع استراتيجيات وطنية من أجل إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وتعزيز تحملها؛ وخفض التلوث البحري؛ وزيادة الفهم وتبادل المعلومات بشأن السواحل والمحيطات وتغير المناخ، وخاصة في البلدان النامية؛ وإنشاء مناطق بحرية محمية وإدارتها بشكل فعال، بما في ذلك شبكات التحمل. ويعترف الإعلان أيضا بأهمية تحسين الفهم بأثر تغير المناخ على المحيط، والحاجة إلى النظر في الأبعاد المتعلقة بالمحيطات كتي تسترشد بها، على النحو الملئم، استراتيجيات التكيف والتخفيف. ويدعو المشاركون إلى النظر في الكيفية التي يمكن أن تنعكس بها الأبعاد المتعلقة بالسواحل والمحيطات على نحو ملائم في اجتماع مؤتمر الأطراف الخامس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في عام ٢٠٠٩^(١٣٥).

١٠١ - ويقوم معهد الدراسات المتقدمة التابع لجامعة الأمم المتحدة حاليا بإجراء استعراض مكثي ذي صلة بالسياسات للمنشورات العلمية المتصلة بآثار تغير المناخ على النظم الإيكولوجية والأنواع الموجودة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وسيكون هذا الاستعراض متاحا في أوائل عام ٢٠١٠، وسيضمن موجزا للإدارة المقترحة لتغير المناخ واستجابة السياسات له^(١٣٦).

(١٣٤) انظر الحاشية ٥٦. انظر أيضا A/60/63/Add.1، الفقرات ١٤٩-١٥٣؛ و A/62/66، الفقرات ٣٢٦-٣٣٦؛ و A/62/66/Add.1، الفقرات ٢٢٥-٢٤١؛ و A/62/66/Add.2، الفقرات ٥٧-٦٤؛ و A/63/63، الفقرات ٣٥٤-٣٦٤؛ و A/63/63/Add.1، الفقرات ٢٥٩-٢٨٣.

(١٣٥) المعهد الدولي للتنمية المستدامة، نشرة المؤتمر العالمي المعني بالمحيطات، الإصدار النهائي، المجلد ١٦٢، رقم ٥، ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩. نص الإعلان متاح على الموقع الشبكي <http://woc2009.org/home.php>.

(١٣٦) مساهمة من معهد الدراسات المتقدمة التابع لجامعة الأمم المتحدة.

جيم - الموارد الجينية البحرية

١٠٢ - يركز هذا الفرع على التطورات التي حدثت مؤخرا بشأن الموارد الجينية البحرية من منظور متعدد التخصصات، ويقدم معلومات أساسية بشأن قضايا أثارت أثناء اجتماع الفريق العامل في عام ٢٠٠٨، ولكن لم تتناولها بالتفصيل التقارير السابقة للأمين العام.

١٠٣ - وعلى خلاف الأسماك لا ينصب الاهتمام الأساسي بالموارد الجينية البحرية على كونها مصدرا من مصادر الغذاء، ولكن على المعلومات التي تحملها، والتي يمكن تكرارها واستخدامها في عدد من التطبيقات. ففي السنوات الأخيرة، تزايد الاهتمام الذي يولي للقدرة الكامنة للكائنات المجهرية مثل البكتيريا والفطريات. وعلى سبيل المثال، فإن البكتيريا التي يعثر عليها في موائل ذات طابع فريد وغالبا قاس في المحيطات من حيث درجة الحرارة والسمية والحمضية والضغط، تبدي أوجها للتكيف مع هذه البيئات، ويمكن لاحقا تسخيرها في تطبيقات التكنولوجيا البيولوجية. ولما كانت الكائنات المجهرية البحرية عناصر رئيسية في الدورة الغذائية حيث تعمل كموامل محللة، فإنها تؤدي أيضا دورا جوهريا في تحليل المواد السمية وغيرها من الملوثات سواء منها ما هو من أصل طبيعي أو من صنع الإنسان. ولها أيضا دور في تنظيم المناخ، وفي دورة الكتلة الأحيائية في المحيطات وفي الحفاظ على استمرار التنوع البيولوجي البحري. وتوفر الأبحاث بشأن الموارد الجينية البحرية واستغلالها، بما فيها تلك التي عزلت من كائنات عثر عليها في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، عددا من الفوائد للمجتمع. فعلى سبيل المثال، تسمح لنا الأبحاث بشأن الموارد الجينية البحرية بتوسيع فهمنا للنواحي الإيكولوجية والبيولوجية والفسولوجية للأنواع والكائنات البحرية والنظم الإيكولوجية التي تعد جزءا منها. وأدت تطبيقات التكنولوجيا البيولوجية أيضا إلى تطوير منتجات وعمليات جديدة لتطبيقها في العديد من القطاعات، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية، والأنزيمات، وأنواع الوقود البيولوجي، ومستحضرات التجميل، والمواد الكيميائية الزراعية، والإصلاح البيئي^(١٣٧).

١٠٤ - ولا يزال من الصعب تقييم القيمة الاقتصادية الإجمالية الفعلية أو الممكنة للموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وذلك نظرا لمحدودية المعلومات

(١٣٧) انظر A/62/66 الفقرات ١٦٠-١٦٨، و D. Leary et al., "Marine genetic resources: A review of scientific and commercial interest", Marine Policy, Vol.33, 2009. For experiments for the production of biofuels from marine microalgae, see D. Song et al., "Exploitation of Oil-bearing Microalgae for Biodiesel", Chinese Journal of Biotechnology, Vol.24(3), 2008; Bridge Marine Science Group, Global Marine News, Issue 2, July 2009; and "Exxon to Invest Millions to Make Fuel From Algae", The New York Times (13 July 2009).

بشأن الموقع المحدد للعينات المستخدمة، على سبيل المثال، في اكتشاف العقاقير أو تطوير الأنزيمات المستخدمة لأغراض صناعية. وهناك طرق مختلفة للتقييم (انظر الفقرة ١٢٧)^(١٣٨) بعضها يصلح أكثر من غيره عند النظر في تقييم الموارد الجينية البحرية. ويمكن موازنة ذلك، على سبيل المثال، مع الاتجاهات العالمية في قطاع التكنولوجيا البيولوجية، ولكن تظل هذه الطريقة على قدر كبير من التكهن في سياق المعلومات المحدودة المتاحة بشكل مباشر والمتعلقة تحديدا بقطاع التكنولوجيا البيولوجية البحرية.

١٠٥ - وقدمت تقارير الأمين العام السابقة معلومات بشأن طبيعة الموارد الجينية البحرية، والسماوات والكائنات المثيرة للاهتمام في البحث عن الموارد الجينية البحرية، وجغرافية جهود أخذ العينات. وتناولت أيضا المصالح العلمية والتجارية في الموارد الجينية البحرية، والمسائل التكنولوجية، وتقييم الخدمات التي تقدمها الموارد الجينية البحرية، والجوانب البيئية، والمسائل القانونية^(١٣٩). وفي أعقاب المناقشات التي جرت في الفريق العامل^(١٤٠)، واعتراف الجمعية العامة بأهمية البحث في الموارد الجينية البحرية (انظر الفقرات ١٣، ١٩٣، ١٩٩ من هذا التقرير)^(١٤١) كان هناك عدد من الأنشطة التي جرت لتعزيز قاعدة المعارف المتعلقة بالموارد الجينية البحرية.

١٠٦ - ولا تزال المبادرات التي جرى بصفة عامة القيام بها كشراكات بين القطاعين العام والخاص، توفر المعرفة من أجل تقييم التنوع البيولوجي البحري ورسم خرائط له، بما في ذلك على المستوى الجيني، مثل مبادرة تعداد الكائنات الحية البحرية على الصعيد العالمي، ومشروع هيرمس (لبحوث النظم الإيكولوجية الحرجة على حواف البحار الأوروبية) على الصعيد الإقليمي (انظر الفقرات ١٦، ٢٠، ٣٤، ١٩٠، ٢٠٢ من هذا التقرير)^(١٤٢). وواصلت أيضا البعثة العالمية لأخذ عينات من المحيط التابعة لمعهد J. Craig Venter أخذ عينات وعمل تسلسلات وتحليلات للحمض النووي للكائنات المجهرية البحرية في أنحاء المحيطات، بما في ذلك في النظم الإيكولوجية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وخلال عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ انصب تركيز البعثة على البيئات المتباينة والقاسية في بعض الأحيان، مثل المنافذ الحرارية المائية، والبرك عالية الملوحة والجليد القطبي في أنتاركتيكا^(١٤٣). والبيانات التي توصلت إليها البعثة حتى الآن متاحة أمام الجمهور من على مصرف الجينات

(١٣٨) انظر A/60/63/Add.1، الفقرات ٩٨-١١٨، و A/62/66/Add.2، الفقرات ٢٠٩-٢٢٢.

(١٣٩) انظر A/60/63/Add.1، A/62/66، الفقرات ١٢٦-٢٤٩، و A/62/66/Add.2، الفقرات ١٨٧-٢٤٨.

(١٤٠) انظر A/61/65 و A/63/79، الفقرات ٣٢-٣٩.

(١٤١) A/63/111، الفقرة ١٢٤.

(١٤٢) انظر www.eu-hermes.net/intro.html و www.coml.org.

(١٤٣) انظر www.jcvi.org/cms/research/projects/gos/overview.

والبنية الأساسية الحاسوبية للمجتمع من أجل البحث والتحليل المتطورين بشأن إيكولوجية الجراثيم البحرية، وهي قاعدة بيانات على الإنترنت ومورد حاسوبي عالي السرعة^(١٤٤).

١٠٧ - وفيما يتعلق باستخدامات الموارد الجينية البحرية، اضطلع معهد الدراسات المتقدمة التابع لجامعة الأمم المتحدة بعمل من أجل تقييم نطاق التنقيب البيولوجي على الصعيد العالمي، بما في ذلك إجراء دراسات (انظر مرفق هذا التقرير) وباستحداث أداة مرجعية للمعلومات المتعلقة بالتنقيب البيولوجي البحري، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وتتضمن هذه الأداة قاعدة بيانات قابلة للبحث فيها تضم الأبحاث والمنتجات التجارية التي تنشأ من العينات البيولوجية المأخوذة من المحيطات والمناطق الساحلية في العالم. وتتضمن أيضاً أدوات وموارد متعلقة بالتشريع، والقانون العرفي، والإعلانات، وإمكانية الوصول وتقاسم المنفعة، والملكية الفكرية، والاقتصادات والتقييم^(١٤٥). وفي الكثير من الحالات فإن المعلومات المتعلقة بالموقع المحدد لتجميع العينات غير واردة في طلبات براءات الاختراع، وبينما جرى تطوير عدد كبير من المنتجات الموجودة في السوق الآن استناداً إلى كائنات مأخوذة من موائل في أعماق قاع البحار (مثل المنافث الحرارية المائية واسفنجيات المياه العميقة)، فإنه يعتقد أن الغالبية قد جمعت في مناطق اقتصادية خالصة^(١٤٦). وتقدم بعض الأبحاث أيضاً معلومات بشأن مناظير المجتمع العلمي للموارد الجينية البحرية، بما في ذلك استخداماتها الممكنة وقيمتها المحتملة^(١٤٧).

١٠٨ - ومن منظور تكنولوجي، تتواصل الجهود لتطوير أساليب محسنة لعمليات التقنية، والفصل، والفحص، والتحديد للمركبات الجديدة النشطة بيولوجياً المستمدة من الكائنات البحرية، ومن أجل فهم أفضل لدور ووظائف الكائنات المجهرية البحرية في النظم الإيكولوجية للمحيطات. ويجري العمل على وجه الخصوص، بشكل متواصل من أجل تحسين فحص المواد الجينية المستخلصة مباشرة من البيئة والمكتبات الخاصة بها، من أجل تقليل التآكل الجيني وتقصير المهل الزمنية لاكتشاف العقاقير وتوسيع نطاق تنقية المنتج الطبيعي من

(١٤٤) انظر "Global Ocean Sampling Expedition, Fact Sheet - Expedition Overview"، متاح على www.jcvi.org/cms/research/projects/gos/past-voyages.

(١٤٥) يمكن الوصول إلى أداة مرجعية للمعلومات المتعلقة بالتنقيب البيولوجي البحري بواسطة الموقع الشبكي www.bioprospector.org/bioprospector.

(١٤٦) مساهمة من معهد الدراسات المتقدمة التابع لجامعة الأمم المتحدة.

(١٤٧) D. Leary et al., "Marine genetic resources: A review of scientific and commercial interest", Marine Policy, (١٤٧) Vol.33, 2009.

المستوى التحليلي إلى مستوى التنفيذ التجريبي^(١٤٨). ويستمر العمل أيضا بشأن طرق لتتبع ورصد الموارد الجينية من خلال استخدام محددات عالمية ثابتة مميزة. ويتيح نظام التتبع بتتبع كل مورد جيني ومشتقاته، مثل بيانات التسلسل، من نقطة المنشأ وخلال مروره. بمستخدم أو أكثر^(١٤٩).

١٠٩ - وفيما يتعلق بالتطورات في مجال السياسة العامة، في سياق عملها على وضع نظام عالمي لإمكانية الوصول وتقاسم المنفعة، واصل الفريق العامل المخصص لموضوع الوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، النظر فيما إذا كان النظام سيشمل في نطاق عمله الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ولا تزال الخيارات بشأن العلاقة بين النظام الدولي والاتفاقات الدولية الأخرى أيضا قيد المناقشة^(١٥٠).

١١٠ - ولا يزال العمل المتعلق بجوانب الملكية الفكرية للموارد الجينية مستمرا في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بما في ذلك اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية (الفولكلور). ونظرت اللجنة الدائمة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية المعنية بقرائن براءات الاختراع، في جلستها المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٩، في قضايا موضوعية رئيسية متعلقة بقرائن براءات الاختراع، والممارسات فيها. وطلبت اللجنة، على وجه الخصوص، القيام بمزيد من العمل بشأن الاستبعاد من الحماية بموجب براءة الاختراع، والقيود والاستثناءات المتصلة بحقوق الملكية، وكذلك نشر المعلومات عن براءات الاختراع، بطرق عدة منها قواعد البيانات^(١٥١).

١١١ - وتتواصل أيضا المناقشات بشأن الإفصاح عن منشأ الموارد الجينية في إطار منظمة التجارة العالمية^(١٥٢).

(١٤٨) انظر العروض التقديمية في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالتكنولوجيا البيولوجية، ترومسو، النرويج، ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، متاح على الموقع الشبكي www.bioprospect.no.

(١٤٩) دراسة بشأن تحديد وتتبع ورصد الموارد الجينية، UNEP/CBD/WG-ABS/7/INF/2.

(١٥٠) تقرير الاجتماع السابع للفريق العامل المخصص لموضوع الوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع، UNEP/CBD/WG-ABS/7/8. وكان تحت نظر الفريق العامل دراسة عن العلاقة بين النظام العالمي لإمكانية الوصول وتقاسم المنفعة والصكوك والمحافل الدولية الأخرى التي تحكم استخدام الموارد الجينية - نظام معاهدة أنتاركتيكا، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار UNEP/CBD/WG-ABS/7/INF/3/Part.3.

(١٥١) اللجنة الدائمة المعنية بقرائن براءات الاختراع، الدورة الثالثة عشرة، موجز قَدَمه الرئيس، وثيقة المنظمة العالمية للملكية الفكرية SCP/13/7.

(١٥٢) www.wto.org/english/news_e/news08_e/trips_28oct08_e.htm (١٥٢).

١١٢ - وفي اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠٠٨، أعربت عدة وفود عن رغبتها في دراسة اقتراح باستخدام النظام المتعدد الأطراف الذي وُضع في إطار المعاهدة الدولية لتسخير الموارد الوراثية النباتية لأغراض الأغذية والزراعة، كنقطة مرجعية ممكنة لإجراء مناقشات بشأن التدابير العملية المتصلة بالموارد الجينية البحرية. وأعربت عدة وفود عن استعدادها للنظر في التدابير العملية، إلا أنها شددت على أهمية مواصلة النقاش أيضا بشأن النظام القانوني^(١٥٣).

١١٣ - وتمثل أهداف المعاهدة في حفظ الموارد الجينية النباتية واستخدامها المستدام للأغذية والزراعة^(١٥٤) والتقاسم المنصف والعادل للمنافع المستمدة من استخدامها، بما ينسجم مع اتفاقية التنوع البيولوجي، من أجل الزراعة والأمن الغذائي المستدامين (المادة ١). ويتعين على الأطراف في المعاهدة تعزيز اعتماد نهج متكامل لاستكشاف هذه الموارد، وحفظها واستخدامها بطريقة مستدامة^(١٥٥) (المادة ٥). وقد أنشأت الأطراف، من خلال المعاهدة، نظاما متعدد الأطراف لتيسير إمكانية الحصول على الموارد ولتقاسم منافع استخدامها بطريقة منصفة وعادلة (المادة ١٠)، بطرق من بينها تبادل المعلومات، والوصول إلى التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، وتقاسم المنافع الناشئة عن التسويق (المادة ١٣). ويكون الحصول على المواد الجينية من خلال المجموعات في المصرف العالمي للجينات. وعملا بالمادة ١٢ من المعاهدة، يقتصر توفير إمكانية الوصول على أغراض الاستعمال والحفظ من أجل إجراء البحوث، والتوالد والاستنبات، والتدريب، في مجال الأغذية والزراعة، شريطة ألا يشمل هذا الغرض الاستخدامات الكيميائية والصيدلانية و/أو غيرها من الاستخدامات الصناعية غير الغذائية/العلفية. ولا يمكن للمتلقين المطالبة بأية حقوق بالملكية الفكرية أو أية حقوق أخرى تُحد من تيسير الحصول على الموارد أو أجزائها أو مكوناتها الوراثية، بالشكل الذي وردت فيه من النظام المتعدد الأطراف. ويكون الحصول على الموارد التي تحميها حقوق الملكية الفكرية وغيرها، متسقا مع الاتفاقات الدولية ذات الصلة، ومع القوانين الوطنية ذات الصلة. ويسرّ الوصول من خلال استخدام "اتفاق موحد لنقل المواد". وتتضمن المعاهدة أيضا عدد من العناصر الداعمة لهذا النظام، بما فيها وجود شبكات دولية للموارد الجينية النباتية، ونظام عالمي للمعلومات (المادتان ١٦ و ١٧).

(١٥٣) A/63/79، الفقرة ٣٨.

(١٥٤) لأغراض المعاهدة، تعني "الموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة" أية مواد جينية من أصل نباتي ذات قيمة فعلية أو محتملة للأغذية والزراعة. وتُعرّف "المواد الجينية" بأنها أية مواد من أصل نباتي، بما فيها مواد التكاثر التناسلي والخضري، تحتوي على وحدات وراثية وظيفية (المادة ٢).

(١٥٥) ينطبق النظام المتعدد الأطراف على أكثر من ٦٤ محصولا ومحصولا علفيا، خاضعا لإدارة الأطراف ومراقبتها، وفي الأملاك العامة (المادة ١١). واتفقت الأطراف أيضا على تشجيع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الخاضعين لولايتها، الذين يستحوذون على الموارد المشمولة بالنظام، على إدراجها في النظام (المادة ١١).

١١٤ - وأجرى مجلس إدارة المعاهدة، في دورته الثالثة، تقييماً للتقدم المحرز في إدراج النظام المتعدد الأطراف للموارد التي يستحوذ عليها أشخاص طبيعيون واعتباريون؛ واستعرض تنفيذ النظام المتعدد الأطراف، وسريان الاتفاق الموحد لنقل المواد. وستُستعرض هذه المواضيع مرة أخرى في الدورة الرابعة لمجلس الإدارة^(١٥٦).

١١٥ - وشُدِّد، في اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠٠٨، على الحاجة إلى بناء القدرات للبلدان النامية من أجل المشاركة في الأنشطة المتصلة بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والاستفادة منها؛ وكذلك على الحاجة إلى تعزيز تبادل المعلومات والنتائج العلمية. وأشار في ذلك الصدد، إلى فائدة صندوق الهبات للسلطة الدولية لقاع البحار (انظر الفقرة ١٧ أعلاه)^(١٥٧). ويتصل عدد من التطورات، التي تبرزها الفقرات من ١٢ إلى ٤٣، ومن ١٧٢ إلى ١٨٢ من هذا التقرير، بهذا الموضوع أيضاً.

دال - المسائل الشاملة

١١٦ - يركز هذا القسم على التطورات الأخيرة المتصلة بالإدارة، والوسائل الإدارية، وبناء القدرات. ويوفر أيضاً معلومات أساسية عن الإدارة المتكاملة للمحيطات، ونُهج النظام البيئي، وتقييمات الأثر البيئي، وهي مواضيع لم يتناولها الأمين العام بالتفصيل في تقاريره السابقة عن التنوع الأحيائي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ ولكنها أثّرت خلال اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠٠٨.

١ - وسائل الإدارة

(أ) الإدارة المتكاملة للمحيطات، ونُهج النظام البيئي

١١٧ - شجّعت الجمعية العامة الدول على التعاون، وتنسيق جهودها، واتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما يتفق مع القانون الدولي، لمعالجة الآثار على النظم البيئية البحرية في المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية، وخارجها؛ ودعت الدول إلى النظر في الوسائل التي تؤدي إلى تنفيذ نُهج النظام البيئي لإدارة الأنشطة البشرية في المحيطات^(١٥٨).

(١٥٦) انظر وثائق منظمة الأغذية والزراعة IT/GB-3/09/12؛ و IT/GB-3/09/13؛ و IT/GB-3/09/14. وانظر أيضاً تقرير الدورة الثالثة لمجلس إدارة المعاهدة IT/GB-3/09/REPORT.

(١٥٧) A/63/79، الفقرة ٣٥.

(١٥٨) القرار ٢٢٢/٦١، الفقرة ١١٩. وانظر أيضاً A/61/156.

١١٨ - واقترحت بعض الوفود، في اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠٠٨، إلى أنه على الرغم من أن وضع سياسات متكاملة للمحيطات تمثل تحدياً، فقد يوفر إطاراً لحماية البيئة البحرية تفوق فعاليته فعالية الترتيبات الحالية، التي تميل إلى التركيز على تقييم الآثار البيئية لأنشطة محددة، وتخفيف هذه الآثار، بدلا من التركيز على البيئة البحرية ككل^(١٥٩).

١١٩ - ويمكن أن تكون الإدارة المتكاملة للمحيطات أساساً لبناء نهج للنظام البيئي من أجل إدارة الأنشطة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ولعل هذا النهج ينطوي على تغيير في التركيز على إيجاد إدارة قائمة على أساس علمي، ترمي إلى الحفاظ على النظام البيئي، ومكوناتها، ووظائفها؛ وإلى الاستغلال المستدام لها. وتتعلم التحديات المتمثلة في تنفيذ هذه النهج، بالقدرة على إجراء البحوث في المحيطات، والحاجة إلى وضع أنظمة موثوق بها للإدارة، والرصد، والإنفاذ، والامتثال^(١٦٠).

١٢٠ - ورغم أن هذا الفرع يتناول التطورات المتصلة بتنفيذ نهج الإدارة المتكاملة والنظم البيئية، يتعلّق أيضاً عدد من التطورات الأخرى التي ورد وصف لها في الفروع السابقة بهذا الموضوع.

١٢١ - ويمكن تطبيق نهج للنظام البيئي على قطاعات محددة، وعلى مختلف القطاعات. وبالإمكان ضرب أمثلة على التطورات في المحافل الدولية نحو تنفيذ نهج للنظام البيئي لإدارة الأنشطة القطاعية التي تؤثر على التنوع الأحيائي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وخاصة في قطاع الموارد الحية البحرية (انظر الفقرات من ٤٨ إلى ٦٠ أعلاه)^(١٦١). ومن الجدير بالذكر، اعتماد الجمعية العامة لقرارها ١٠٥/٦١، الذي يتناول جملة أمور، من بينها آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة؛ واعتماد منظمة الأغذية والزراعة للمبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار؛ وموافقة الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، على مطالبة الدول الأعضاء بالتخفيف من أثر الصيد العرضي على أنواع الحيوانات المهاجرة، وتقييم أفضل الممارسات المتاحة للقيام بذلك (انظر الفقرات من ٣٦ إلى ٥٨، والفقرة ٦١ أعلاه).

(١٥٩) A/63/79، الفقرة ٢١.

(١٦٠) Project Hermes, "Promoting an Ecosystem Approach to the Sustainable Use and Governance of Deep-

Water Resources", *ceanography*, Vol.22(1), 2009.

(١٦١) انظر أيضاً A/64/66، الفقرات ١٤١-١٥٠.

١٢٢ - ونوهت اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان بأن إحدى الصعوبات التي يمكن مصادفتها لدى تنفيذ نهج للنظام البيئي هو أن إجراءاته الإدارية، رغم أنها تراعي العوامل البيئية على سبيل التحوط، فهي تُهجّج تقوم أساساً على أنواع مفردة، مما يجعل من الصعوبة وضع نماذج مناسبة، والحصول على البيانات اللازمة للإدارة الفعلية لأنواع حيوانية متعددة.

١٢٣ - أما على الصعيد الإقليمي، فقد قام عدد من المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، بما فيها لجنة صيانة الموارد الحية البحرية في القطب الجنوبي، ولجنة حفظ أسماك التونة الأزرق الزعانف الجنوبي، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة أسماك التونة في المحيط الهندي، ومنظمة مصائد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، بتعديل صكوكها أو مراجعة نهج أداؤها وإدارتها، لزيادة إدماج نهج للنظام البيئي في إدارة مصائد الأسماك (انظر أيضاً الوثيقة A/64/305)^(١٦٢). وأبرزت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، في مساهمتها، التعديلات التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦، على اتفاقية مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، التي تتضمن الآن هدف ضمان حفظ موارد مصائد الأسماك في المنطقة المشمولة بالاتفاقية على المدى الطويل، واستخدامها الاستخدام الأمثل، وتوفير منافع اقتصادية وبيئية واجتماعية مستدامة، وحماية التنوع الأحيائي (المادة ٤)^(١٦٣).

١٢٤ - وعلى الصعيد الإقليمي أيضاً، أُقيمت شراكة تربط بين برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونهج النظام البيئي البحري الكبير^(١٦٤). وفي هذا السياق، تتعاون منظمات عديدة من أجل تنفيذ نهج للنظام البيئي من أجل إدارة الموارد البحرية والساحلية. وتشمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال مشروعه بشأن بحث الأنشطة البرية في غرب المحيط الهندي في إطار اتفاقية نيروبي؛ والبنك الدولي، من خلال مشروع مصائد أسماك جنوب غرب المحيط الهندي؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال

(١٦٢) انظر A/63/128، الفقرات ١٣١-١٣٤.

(١٦٣) انظر أيضاً A/64/66، الفقرات ١٤١-١٥٠.

(١٦٤) يوفر نهج النظام البيئي البحري الكبير إطاراً للاستفادة من النظم البيئية البحرية الكبيرة المحددة بيئياً، بوصفها مناطق مرتبطة بالأمكنة في جميع أنحاء العالم، للتركيز على أساليب العلوم، والسياسات، والقوانين، والاقتصادات، والحوكمة البحرية، بشأن صياغة استراتيجية مشتركة من أجل تقييم الموارد البحرية وبيئاتها، وإدارة هذه الموارد، واستعادتها، وإدامتها. ويمكن أن تُعدّ النظم البيئية البحرية الكبيرة، وحدات لتيسير التكامل بين القطاعات المختلفة، ووضع أطر إدارة متوائمة مع أهداف خاصة بالموقع، وتوفير الصكوك اللازمة لإشراك أصحاب المصلحة.

مشروع النظم البيئية البحرية الكبيرة لتيّار آغولهااس والتيّار الصومالي^(١٦٥)؛ وبما أن النطاق المادي للنظام البيئي البحري الكبير وحدوده يستندان إلى معايير بيئية، لا إلى معايير سياسية أو اقتصادية، فيمكن أن تمتد هذه النظم إلى مناطق واقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

١٢٥ - وأفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بأنه يقوم بوضع استراتيجية تنفيذ على نطاق البرنامج بأكمله، من أجل الأعمال البحرية والساحلية المقبلة. وتركز هذه الاستراتيجية على تطبيق نهج للنظام البيئي، كوسيلة لتعزيز رفاه الإنسان، وضمان تكافؤ فرص الحصول على خدمات النظام البيئي. وتدعم الاستراتيجية، في ما تدعمه، وضع صكوك ومبادئ توجيهية وأطر مشتركة من أجل تحديد وتقييم الموائل البحرية والساحلية وخدمات نظمها البيئية؛ ودعم وضع سياسات وطنية لمعالجة الجوانب البيئية لاستخدام الموارد البحرية. وتدعم أيضا جمع المعلومات عن حالة النظم البيئية البحرية والساحلية، واتجاهاتها، في إطار العملية المنتظمة، ودمج هذه المعلومات، وتجميعها (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه)؛ فضلا عن التثقيف والتوعية بدور خدمات النظم البيئية البحرية والساحلية من أجل رفاه الإنسان (انظر أيضا الفقرة ١٧٦ أدناه)^(١٦٦).

١٢٦ - ويقوم البرنامج أيضا بإعداد اقتراح مشروع لدعم المداولات الدولية الجارية، والجهود الحالية التي تبذلها الحكومات وأصحاب المصلحة على الصعيد الدولي، فيما يتعلق بحفظ التنوع الأحيائي البحري في أعالي البحار، واستخدامه المستدام. ويهدف المشروع إلى تعزيز معرفة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، بالتنوع الأحيائي في أعالي البحار، والوعي به، وحمايته، واستخدامه المستدام، من خلال التعاون، وتحسين الحكم والممارسات الإدارية. وتتمثل أهداف المشروع المحددة في: (أ) تعزيز البحوث والتقييم العلمي المتكاملين المتعددي التخصصات والمتعلقين بالسياسات، لأعالي البحار؛ بما في ذلك تقييم الموارد وخدمات النظم البيئية، وإنشاء أو تعزيز شبكات من أجل مشاركة البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية في هذه التقييمات والبحوث؛ (ب) تعزيز قدرة المسؤولين/الباحثين من البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر الفقرة ١٧٦)؛ (ج) تعزيز التعاون في إطار الأمم المتحدة، وفيما بين أطراف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة؛ (د) دعم قيام البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين بوضع صكوك حكم وإدارة حديثين

(١٦٥) انظر www.unep.org/NairobiConvention/The_Convention/index.asp. انظر أيضا برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن النظم البيئية البحرية الكبيرة: منظور الظروف المتغيرة في النظم البيئية البحرية الكبيرة للبحار الإقليمية في العالم، تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودراساته عن البحار الإقليمية، العدد ١٨٢ (٢٠٠٧).

(١٦٦) مساهمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

للمحيطات، واستخدام هذه الصكوك (أسس، ومبادئ توجيهية، ومدونات سلوك)؛ على سبيل المثال؛ في تحديد أعالي البحار والمناطق المحمية، وإنشائها، وتنفيذها^(١٦٧).

١٢٧ - ويبيّن العمل الذي أنجز مؤخرًا في ميدان تقييم خدمات النظام البيئي، كأداة لتنفيذ نهج للنظام البيئي، أنه يمكن استخدام مفهوم قيمة سلع النظام البيئي وخدماته؛ وهي المنافع التي تستمدّها الجماعات البشرية، بشكل مباشر أو غير مباشر، من وظائف النظام البيئي؛ وسيلةً للدلالة على أهمية التنوع الأحيائي بالنسبة لرفاه الإنسان؛ وأن يحفز على العمل السياسي من أجل معالجة فقدان التنوع الأحيائي. ويمثّل تقييم النظم البيئية، والسلع والخدمات التي تقدمها، ولا سيما السلع والخدمات غير المتداولة في الأسواق، مسألةً أساسية لحفظ التنوع الأحيائي والنظم البيئية، وإدارتهما^(١٦٨). ويعتبر إبراز القيم الاقتصادية للموارد القاعية، أهميةً أساسية لتحسين إدارة هذه النظم البيئية غير المعروفة نسبيًا، وصونها. ويمكن أن يسفر الإخفاق في تقدير قيمة النظم البيئية، كما أو نوعًا، عن الافتراض بأنها عديمة القيمة، وعن عدم مراعاتها في عمليات صنع القرار^(١٦٩).

(ب) تقييمات الأثر البيئي

١٢٨ - في اجتماع الفريق العامل المعقود في عام ٢٠٠٨، تناولت عدة وفود إمكانية استخدام تقييمات الأثر البيئي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأشار بعض الوفود إلى ضرورة التنفيذ التام للأحكام التي تنص على تقييمات الأثر البيئي الواردة في الصكوك الدولية ودعم النهج الإقليمية والقطاعية المتبعة لإجراء التقييمات^(١٧٠).

١٢٩ - وتقييمات الأثر البيئي إجراء لتقييم الآثار المحتملة للأنشطة المقترحة المتعلقة بالبيئة^(١٧١)، وينظر في الجوانب الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية. ويتمثل الغرض في كفالة مشاركة صانعي القرارات في أخذ الآثار في الحسبان عند البت في المضي قدما في مشروع. وقد وُضع مفهوم التقييم البيئي الاستراتيجي أيضا كأداة لدمج الاعتبارات البيئية في السياسات والخطط والبرامج في أولى مراحل صنع القرارات. ويوسع التقييم البيئي

(١٦٧) المرجع نفسه.

(١٦٨) انظر الحاشيتين ٥٦ و ١٦٠ أعلاه. وانظر أيضا: H. Naber et al, "Valuation of Marine Ecosystem Services: Gap Analysis" المتاح على الموقع الشبكي: www.cbd.int/marine/voluntary-reports/vr-mc-wb-en.pdf

(١٦٩) مشروع هرمس، انظر الحاشية ١٦٠ أعلاه.

(١٧٠) انظر A/63/79، الفقرتان ١٧ و ١٨.

(١٧١) انظر اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي لعام ١٩٩١.

الاستراتيجي نطاق تطبيق تقييمات الأثر البيئي من المشاريع إلى السياسات والبرامج والخطط^(١٧٢)، وبالتالي يعتبر أداة أساسية للتنمية المستدامة^(١٧٣).

١٣٠ - ويتطلب عدد من الصكوك التي تشمل تطبيقها المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية إجراء تقييمات الأثر البيئي قبل أن يكون من الممكن القيام بنشاط معين. وبصفة خاصة، تشترط اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على الدول الأطراف أن ترصد مخاطر تلوث البيئة البحرية أو آثاره، بمراقبتها وقياسها وتقييمها وتحليلها عن طريق أساليب علمية معترف بها. وعلى وجه الخصوص، يطلب من الدول أن تبقي قيد المراقبة الآثار الناتجة عن أي أنشطة تأذن بها أو تقوم بها بقصد البت فيما إذا كان من المحتمل أن تؤدي هذه الأنشطة إلى تلويث البيئة البحرية (المادة ٢٠٤). ويطلب إلى الدول الأطراف أن تنشر تقارير بما يتم الحصول عليه من نتائج أو أن تقدم هذه التقارير على فترات مناسبة إلى المنظمات الدولية المختصة التي تجعلها في متناول جميع الدول (المادة ٢٠٥). وعلاوة على ذلك، عندما تكون لدى الدول الأطراف أسباب معقولة للاعتقاد بأن أنشطة يعتزم القيام بها تحت ولايتها أو رقابتها قد تسبب تلوثاً كبيراً للبيئة البحرية أو تغييرات هامة وضارة فيها، تعتمد هذه الدول إلى أقصى حد ممكن عملياً إلى تقييم الآثار المحتملة لهذه الأنشطة على البيئة البحرية وتقدم تقارير عن نتائج تلك التقييمات على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٠٥ (المادة ٢٠٦).

١٣١ - ويذكر المبدأ ١٧ من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية أنه يضطلع بتقييمات الأثر البيئي كأداة وطنية للأنشطة المقترحة التي يحتمل أن تكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة والتي تكون مرهونة بقرار لإحدى السلطات الوطنية المختصة. ومن بين الصكوك الأخرى التي تدعو إلى استخدام تقييمات الأثر البيئي: اتفاقية التنوع البيولوجي (المادة ١٤)^(١٧٤)؛ وبروتوكول لندن (المادة ١٤)؛ ونظام السلطة الدولية لقاع البحار للتنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في المنطقة (ISBA/6/A/18)، المرفق، المادة (ب)، الفقرة ٢٤ (ب) من المرفق الثاني، والفقرة ٥-٥ من المرفق ٤؛ واتفاق الأرصاد

World Bank, "Strategic Environmental Assessment - Concept and Practice", World Bank Environmental Strategy Note No.14, 2005.

(١٧٣) يصف مقرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي ٧/٦ التقييم البيئي الاستراتيجي بأنه عملية ذات طابع رسمي ومنهجية وشاملة لتحديد وتقييم الآثار البيئية للسياسات والخطط والبرامج المقترحة لكفالة دمجها بالكامل ومعالجتها على النحو الصحيح في أقرب مرحلة ممكنة من مراحل صنع القرارات على قدم المساواة مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، في حين أن تقييم الأثر البيئي عملية لتقييم الآثار البيئية المحتملة لمشروع مقترح أو تنمية مقترحة.

(١٧٤) اعتمد مؤتمر الأطراف في مقرره ٢٨/٨ الخطوط التوجيهية الطوعية المتعلقة بتقييم الأثر الشامل للتنوع البيولوجي.

السمكية لعام ١٩٩٥ (المادة ٦)). وعلى الصعيد الإقليمي، تشمل الصكوك ذات الصلة بالموضوع بروتوكول معاهدة أنتاركتيكا المتعلق بحماية البيئة (المادتان ٦ و ٨)؛ واتفاقية برشلونة (المادة ٤). كما اعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٧ أهداف ومبادئ تقييم الأثر البيئي^(١٧٥).

١٣٢ - وشجعت الجمعية العامة على استخدام تقييمات الأثر البيئي فيما يتعلق بآثار الصيد على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، بطلبها إلى الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أن تجري تقييما لآثار أنشطة الصيد في القاع وضمان أنها ستؤدي إلى آثار ضارة كبيرة وإدارة تلك الأنشطة بطريقة تحول دون حدوث هذه الآثار أو عدم الإذن بالقيام بها (انظر أيضا الفقرة ٥٦ أعلاه)^(١٧٦). وتدعو المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة مصائد أسماك البحار العميقة في أعالي البحار (انظر الفقرتين ٥٧-٥٨) التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة إلى إجراء تقييمات الأثر البيئي لتحديد ما إذا كان يحتمل أن تؤدي أنشطة الصيد في المياه العميقة إلى آثار ضارة كبيرة في منطقة معينة^(١٧٧).

١٣٣ - ودعا مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه التاسع الأطراف وغيرها من الحكومات والمنظمات المعنية، بما في ذلك في سياق الفريق العامل التابع للجمعية العامة، إلى التعاون على مواصلة تطوير إرشادات علمية وتقنية لتنفيذ عمليات تقييم الأثر البيئي وعمليات التقييم البيئي الاستراتيجي للأنشطة والعمليات التي تخضع لولاياتها وسيطرها والتي قد يكون لها تأثيرات ضارة كبيرة على التنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار أعمال منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمات الأخرى ذات الصلة، بغية ضمان أن هذه الأنشطة تخضع لتنظيم يجعلها لا تقوّض سلامة النظام الإيكولوجي^(١٧٨). وفي المقرر نفسه، أحاط اجتماع الدول الأطراف علما بالحاجة إلى بناء القدرات للبلدان النامية، بغية تنفيذ الأحكام القائمة لتقييم الأثر البيئي تنفيذًا كاملاً، وكذلك مواجهة التحديات والصعوبات في تنفيذ التقييمات في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وبمراعاة الأحكام ذات الصلة بالموضوع من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية التنوع البيولوجي، قرر اجتماع الدول الأطراف عقد حلقة عمل للخبراء لمناقشة الجوانب العلمية والتقنية لتقييم الأثر البيئي في المناطق الواقعة خارج نطاق

(١٧٥) مقرر مجلس الإدارة ٢٥/١٤ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٧. وانظر أيضا UNEP/GC.14/17، المرفق.

(١٧٦) انظر القرار ١٠٥/٦١، الفقرات ٨٣-٨٦. وانظر أيضا الوثيقة A/63/63، الفقرتان ٢٥٥ و ٢٥٦.

(١٧٧) منظمة الأغذية والزراعة، الحاشية ٦٩.

(١٧٨) المقرر ٢٠/٩.

الولاية الوطنية، بغية المساهمة في إعداد الإرشادات العلمية والتقنية ذات الصلة، استنادا إلى الجهود الجارية على المستويات القطاعية والإقليمية والوطنية. وستعقد حلقة عمل للخبراء في مانيلا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩^(١٧٩).

(ج) أدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق

١٣٤ - اعترف بالإدارة القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك إنشاء المناطق البحرية المحمية، كأداة مهمة لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وتقدم تقارير الأمين العام السابقة معلومات واسعة النطاق عن هذا الموضوع (انظر بشكل خاص الوثيقة A/62/66/Add.2، الفقرات ١٢٢-١٦١).

١٣٥ - وفي اجتماع الفريق العامل في عام ٢٠٠٨، اعترف بأدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق كأدوات أساسية وفعالة في حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأبرزت وفود عديدة أهمية هذه الأدوات، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية، في تنفيذ نهج النظم الإيكولوجية والنهج التحوطية في إدارة الأنشطة البشرية في المحيطات، وفي التصدي للتهديدات التي تواجهها النظم الإيكولوجية البحرية بصورة كلية وشاملة. غير أنه جرى التشديد على أن المناطق البحرية المحمية هي مجرد أداة واحدة من بين العديد من الأدوات المتاحة، وأنها لا بد وأن تكون متسقة مع القانون الدولي، على النحو الذي تعبر عنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(١٨٠).

١٣٦ - وفي إعلان مانادو بشأن المحيطات، قررت الدول المشاركة في المؤتمر العالمي للمحيطات لعام ٢٠٠٩ مواصلة إنشاء مناطق بحرية محمية وإدارتها بفعالية، بما في ذلك شبكات تمثيلية تتسم بالمرونة، وفقا للقانون الدولي، على النحو الوارد في الاتفاقية، وعلى أساس أفضل العلوم المتاحة، مع الاعتراف بأهمية مساهمتها في سلع وخدمات النظام الإيكولوجي، والإسهام في الجهود الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي، وإيجاد سبل عيش مستدامة والتكيف مع تغير المناخ^(١٨١).

(١٧٩) مساهمة من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.

(١٨٠) A/63/79، الفقرة ٢٦.

(١٨١) انظر www.woc2009.org.

١٣٧ - واعتمد اجتماع الدول الأطراف في مقرره ٢٠/٩ في اتفاقية التنوع البيولوجي معايير علمية لتحديد المناطق البحرية المهمة إيكولوجيا وبيولوجيا التي تحتاج إلى الحماية، فضلا عن إرشادات علمية لاختيار المناطق اللازمة لإنشاء شبكات تمثيلية من المناطق البحرية المحمية (الواردة في المرفقين الأول والثاني للمقرر) وأحاط علما بالخطوات الأربع الأولية التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند إعداد الشبكات التمثيلية للمناطق البحرية المحمية (الواردة في المرفق الثالث). وطلب اجتماع الدول الأطراف إلى الأمين التنفيذي أن يحيل المعلومات الواردة في تلك المرفقات إلى العمليات المعنية التابعة للجمعية العامة^(١٨٢).

١٣٨ - وفي المقرر نفسه، حث اجتماع الدول الأطراف، ودعا الحكومات الأخرى، والمنظمات ذات الصلة إلى تطبيق المعايير العلمية (الواردة في المرفق الأول) والإرشادات العلمية (الواردة في المرفق الثاني)، والخطوات الأولية (الواردة في المرفق الثالث)، حسب الحالة، لتحديد المناطق البحرية المهمة و/أو المهددة من الناحية الإيكولوجية والبيولوجية التي تحتاج إلى الحماية، بغية مساعدة العمليات ذات الصلة في إطار الجمعية العامة وتنفيذ تدابير الحفظ والإدارة، بما في ذلك إنشاء شبكات تمثيلية للمناطق البحرية المحمية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

١٣٩ - وقرر كذلك اجتماع الدول الأطراف عقد حلقة عمل للخبراء، باستخدام أفضل المعلومات والمتاحة في الوقت الراهن، لتقديم الإرشادات العلمية والتقنية بشأن استخدام ومواصلة تطوير نظم التصنيف الجغرافي البيولوجي، وإرشادات بشأن تحديد المناطق التي تحتاج إلى حماية. وستقوم حلقة العمل هذه باستعراض وتلخيص التقدم المحرز في تحديد المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية التي تستوفي المعايير العلمية والخبرة في استخدام نظام التصنيف الجغرافي البيولوجي، اعتمادا على تجميع للجهود المبذولة حاليا على المستوى القطاعي والإقليمي والوطني. وستقدم نتائج حلقة العمل هذه إلى الجلسات ذات الصلة باجتماع الدول الأطراف بغية مساعدة الجمعية العامة. وعملا بالمقرر، ستكتفي حلقة العمل التي ستعقد في أوتاوا، في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بتقديم معلومات وإرشادات علمية وتقنية.

١٤٠ - ويدعم عدد من المنظمات أعمال أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي في هذا الصدد. فمثلا، يعمل المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومعهد بيولوجيا حفظ البيئة البحرية وجامعة ديوك، بالتعاون مع الأمانة وغيرها من الشركاء المعنيين على تقديم مدخلات علمية ذات صلة بتحديد المناطق البحرية

(١٨٢) انظر أيضا A/63/63/Add.1، الفقرات ١٣٣-١٣٥.

المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ويقود أيضا المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء وتحليل دراسة حالة إقليمية إقليمية متعلقة بآثار كتيكا ستوضح كيفية تطبيق هذه المعايير العلمية بشكل جماعي ورسم معالمها في منطقة واحدة من المحيطات. وعُقدت حلقة عمل للخبراء في آذار/مارس ٢٠٠٩ في المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف استكشاف طبيعة الثغرات الموجودة في المعارف واستخدام الوسائل غير المباشرة لتحديد المناطق المهمة بطريقة مستنيرة علميا باستخدام أفضل البيانات المتاحة. وبعد الانتهاء من مرحلة التحديد، ستعالج المسائل اللاحقة المتعلقة بتحديد الأولويات والسياسات والتنفيذ والإدارة. وستقدم نتائج دراسة الحالة الإفرادية الإقليمية المتعلقة بآثار كتيكا في حلقة عمل اتفاقية التنوع البيولوجي (انظر الفقرة ١٣٩ أعلاه)^(١٨٣).

١٤١ - أفادت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بأنها ساهمت في وضع معايير اتفاقية التنوع البيولوجي لتحديد المناطق البحرية ذات الأهمية البيئية أو البيولوجية التي تحتاج إلى حماية، لا سيما من خلال إصدار المحيطات المفتوحة وقاع البحار العميقة في العالم - تصنيف إحيائي جغرافي^(١٨٤). ويشكل هذا التصنيف الإحيائي الجغرافي أداة تخطيط لاستيعاب طبقات متعددة من المعلومات واستقراء البيانات الحالية المتعلقة بالمناطق البيولوجية أو المقاطعات الكبيرة. ويشير التقرير إلى أن التصنيف الإحيائي الجغرافي أداة هامة لفهم توزيع الأنواع البيولوجية والموائل لأغراض البحث العلمي والمحافظة عليها وإدارتها. لذا فهو مهم لصانعي السياسات عند دراسة أشكال الإدارة القائمة على النظم البيئية وتحديد المناطق التي تمثل النظم البيئية الكبرى، سواء كانت تلك المناطق داخل حدود الولاية الوطنية أو خارجها. ويمكن أن يشكل هذا التصنيف الإحيائي الجغرافي، من الناحية العملية، أساسا لفرضيات ولمزيد من الدراسات العلمية عن نشأة التجمعات الحيوانية في قاع البحار وتطورها، والصلات بين تجمعات الأنواع البيولوجية والظروف البيئية في المحيطات المفتوحة وقاع البحار. ومثل هذا التصنيف مكون ضروري عند النظر في الخيارات الإدارية الملائمة لكل منطقة، مثل المناطق البحرية المحمية لا سيما عند تقييم القدرة التمثيلية لشبكة محتملة.

١٤٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، لاحظ مجلس السلطة الدولية لقاع البحار أن إنشاء شبكة من المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون يمكن أن يسهم بطرق عدة هامة في تحقيق الأهداف العامة للنظام البيئي الذي أنشأته السلطة الدولية

(١٨٣) مساهمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(١٨٤) اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، الحاشية ٤٠ أعلاه.

لقاع البحار. وستكون للمعلومات العلمية التي يمكن أن تنشأ عن هذه المناطق فائدتها عند اعتماد قواعد وأنظمة وإجراءات تجمع بين المعايير المطبقة لحماية البيئة البحرية وحفظها. وأيد المجلس أيضا دعوة السلطة الدولية لقاع البحار إلى عقد حلقة عمل مواصلة استعراض المقترح المتعلق بإنشاء الشبكة وتقديم المشورة بشأن وضع خطة لإدارة البيئة في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون^(١٨٥).

١٤٣ - وأفادت المنظمة البحرية الدولية بأنها قدمت المشورة لعدة هيئات إقليمية، من بينها اتفاقية حماية البيئة البحرية لشرق المحيط الأطلسي وأمانة اتفاقية برشلونة بشأن الأثر الزمنية والإجراءات والبيانات المطلوبة والسلبيات المحتملة لتحديد مناطق محمية في أعالي البحار دون مشاركة المنظمة البحرية الدولية^(١٨٦). وأفادت المنظمة البحرية الدولية أيضا بشأن مجموعة من الصكوك والتوصيات والمبادئ التوجيهية التي تشكل أساسا لإدارة السفن المشاركة في الرحلات الدولية حسب كل منطقة بهدف الحد من التلوث الناتج عن السفن ومنعه، بما فيها الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن والمبادئ التوجيهية لتحديد وتعيين المناطق البحرية شديدة الحساسية المنصوص عليها في قرار جمعية المنظمة البحرية الدولية A/982 (24)^(١٨٧).

١٤٤ - وأفادت اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان بأنها تعمل على وضع خطط حفظ تشمل دور المناطق البحرية المحمية كأدوات إدارية في مثل هذه الخطط.

١٤٥ - وعلى الصعيد الإقليمي، تقوم الوكالة الأوروبية للبيئة بوضع تصنيف قياسي شامل للموائل، بالتعاون مع الاتفاقيات البحرية الإقليمية ذات الصلة، الأمر الذي يمكن أن يساعد في تحديد أهداف للحفظ في البيئة البحرية، بما في ذلك خارج حدود الولاية الوطنية^(١٨٨).

١٤٦ - وقدمت لجنة اتفاقية حماية البيئة البحرية بـشمال شرق المحيط الأطلسي تقريرا عن عملها من أجل إنشاء شبكة من المناطق البحرية المحمية خارج حدود الولايات الوطنية وتشمل الإجراءات الرامية إلى تحقيق ذلك ما يلي: الاتفاق على أهداف حفظ المنطقة التي اقترحها الفريق العامل المعني بالمناطق والأنواع والموائل المحمية البحرية بشأن منطقة صدع تشارلي جيبس؛ دراسة المعنيين بالشؤون القانونية واللغوية في لجنة اتفاقية حماية البيئة البحرية

(١٨٥) ISBA/15/C/5 وانظر أيضا ISBA/15/C/8.

(١٨٦) مساهمة من المنظمة البحرية الدولية.

(١٨٧) المرجع نفسه، دخلت منطقة خاصة، على سبيل المثال، بموجب المرفق الخامس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن، حيز النفاذ، في أيار/مايو ٢٠٠٩. انظر أيضا A/62/66/Add.2، الفقرات ١٥٣-١٥٥.

(١٨٨) انظر <http://eunis.eea.europa.eu/habitats.jsp>.

بشمال شرق المحيط الأطلسي للآثار القانونية المترتبة على تحديد مناطق بحرية محمية، بما في ذلك ولاية اللجنة فيما يتعلق بتحديد مثل هذه المناطق، وتقديم مشورة رسمية للجنة الاتفاقية^(١٨٩) والتشاور بشأن التحديد المبدئي لمنطقة صدع تشارلي جيبس مع جميع السلطات المختصة ذات الصلة، بما في ذلك لجنة مصائد الأسماك في شمال المحيط الأطلسي والسلطة الدولية لقاع البحار والمنظمة البحرية الدولية؛ ومزيد من التطوير لمجموعة تضم سبع مناطق بحرية محمية إضافية، بما في ذلك قطاعات أخرى من ارتفاع وسط المحيط الأطلسي ومجموعات الجبال البحرية التي تلقت دعماً على الصعيد العلمي التقني من لجنة التنوع البيولوجي التابعة للجنة والفريق العامل المعني بالمناطق والأنواع والموائل البحرية المحمية، والتي ستنظر فيها اللجنة وموافقة الأطراف المتعاقدة على أن تقوم اللجنة، خلال فترة تتراوح بين ستة وتسعة أشهر من الآن باتخاذ ترتيبات للنظر في تدابير إدارة المناطق البحرية المحمية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وآليات الامتثال والإنفاذ المتعلقة بتلك المناطق، ومشاركة أوسع من جانب أصحاب المصالح ذوي الصلة والتواصل معهم. وأفادت الاتفاقية أيضاً بأن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين بعض المواقع الإضافية وعمليات وقف صيد الأسماك التي أيدتها لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، وأقرت كلا من اتفاقية حماية البيئة البحرية بشمال شرق المحيط الأطلسي واللجنة بأنه ينبغي زيادة هذه المواقع من أجل حماية التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(١٩٠).

١٤٧ - وأطلقت أمانة اتفاقية برشلونة مبادرة تهدف إلى الترويج لإنشاء شبكة بيئية ممثلة للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط وقد اجتمعت اللجنة التوجيهية لتحديد مناطق بحرية محمية خاصة محتملة ذات أهمية في حوض البحر الأبيض المتوسط، في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية من البحر المتوسط^(١٩١). وستقدم قائمة تصفية بمواقع أعالي البحار الواقعة في البحر المتوسط التي ستعلن مناطق مشمولة بحماية خاصة كي تنظر فيها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة^(١٩٢).

(١٨٩) عقد اجتماع اللجنة لعام ٢٠٠٩ في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

(١٩٠) مساهمة من اتفاقية حماية البيئة البحرية بشمال شرق المحيط الأطلسي.

(١٩١) تتألف لجنة التوجيه من: برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، الجماعة الأوروبية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، المنظمة البحرية الدولية، لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي، المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أمانة الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي، محمية بيلاغوس، اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، اللجنة العلمية للبحر الأبيض المتوسط، الصندوق العالمي للطبيعة.

(١٩٢) انظر UNEP(DEPI) MEDWG.331 Inf.7.

١٤٨ - وقد أدرجت معلومات عن أنشطة المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك فيما يتعلق بالإدارة القائمة على أساس المنطقة في تقرير الأمين العام عن الإجراءات التي اتخذت لمعالجة آثار أنشطة الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة (A/64/305).

١٤٩ - وأشارت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ، في مساهمتها، إلى أن أمانتها بصدد إجراء تحليل مبدئي للآثار المترتبة على إغلاق الجبين المتبقين في أعالي البحار بمنطقة جزر المحيط الهادئ. وسيشمل التحليل الآثار العلمية والبيئية والقانونية، والمتعلقة بامتنال مصائد الأسماك لعملية إغلاقها على أعضاء الوكالة.

٢ - الإدارة

١٥٠ - كانت الحاجة إلى تحسين الإدارة وراء الجهود الرامية إلى تعزيز المحافظة على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ورغم أنه لم يحدث حتى الآن، توافق بشأن بعض المسائل القانونية والمتعلقة بالسياسات فيما يتعلق بإدارة التنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية، فقد طُرحت ونوقشت بدائل مختلفة عديدة^(١٩٣).

١٥١ - وناقش الفريق العامل منذ نشأته^(١٩٤) بالمسائل المتعلقة بالإدارة. ولاحظ الفريق العامل في هذا السياق أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تشكّل الإطار القانوني الذي يجب أن تمارس من خلاله جميع الأنشطة التي تجري في المحيطات والبحار، وأن عددا من الاتفاقيات والصكوك الأخرى تكمل الاتفاقية وتشكّل معها الإطار القانوني للأنشطة المتعلقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(١٩٥). وفي اجتماعه لعام ٢٠٠٨ ناقش الفريق العامل ما إذا كانت هناك فجوة في الإدارة أو فجوة تنظيمية، وكيفية معالجتها في حال وجودها^(١٩٦).

١٥٢ - وكما ورد في الفروع السابقة من هذا التقرير، فقد وُضع أو ما زال يجري وضع عدد من الصكوك الدولية، ذات الصلة بالمحافظة على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه

(١٩٣) مساهمة من مصرف التنمية الآسيوي.

(١٩٤) على سبيل المثال، انظر A/61/65، الفقرات ٢٢-٣١، و ٥٠-٥٢، و ٥٤-٦٢ و A/63/79، الفقرات ٤٠-٤٨.

(١٩٥) A/63/79، الفقرة ٩.

(١٩٦) A/63/79، الفقرات ٤٠-٤٨.

على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وهي تهدف إلى تيسير وتوفير الإرشاد العملي المتعلق بتنفيذ الصكوك الحالية.

١٥٣ - وتم التأكيد في عدة منتديات من بينها الجمعية العامة والفريق العامل^(١٩٧) على أهمية زيادة المشاركة في مثل هذه الصكوك. وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، بلغ عدد أطراف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٥٩ طرفاً. وارتفع عدد أطراف الاتفاق المتعلق بالجزء الحادي عشر^(١٩٨) إلى ١٣٧ طرفاً.

١٥٤ - وفي سياق مصائد الأسماك، وُصف الاتفاق المتعلق بالأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥^(١٩٩) بأنه أهم صك متعدد الأطراف ملزم من الناحية القانونية للمحافظة على مصائد أعالي البحار وإدارتها منذ إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(٢٠٠). بيد أنه لن يحقق أهدافه بالكامل ما لم تصبح جميع الدول أطرافاً فيه، وتمثل تماماً لالتزاماتها بالتعاون في إطار القانون الدولي. وقد ارتفع عدد أطراف الاتفاق مؤخراً إلى ٧٥ طرفاً، منها ١٨ دولة أصبحت أطرافاً منذ الدورة الأولى للمؤتمر الاستعراضي الذي عقد في عام ٢٠٠٦. وشملت الجولة الثامنة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية، والتي عقدت في آذار/مارس ٢٠٠٩، حواراً مستمراً بشأن تعزيز مشاركة أوسع نطاقاً في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية (انظر أيضاً الفقرة ١٧٩ أدناه). وخلال الحوار، أكد عدد من المشاركين على ضرورة وجود مزايا حقيقية وعملية تعود على الدول النامية من وراء المشاركة في الاتفاق، لا سيما من خلال استغلال الموارد السمكية في المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية وفي أعالي البحار. وتم التأكيد على بناء القدرات من أجل تعزيز أساطيل الصيد وحاجة الدول النامية إلى المشاركة على قدم المساواة في مصائد أعالي البحار التي تنظمها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك^(٢٠١).

١٥٥ - وألقي الضوء أيضاً على أهمية زيادة المشاركة في الصكوك التأسيسية للمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بما في ذلك في إطار معالجة آثار الصيد في قاع

(١٩٧) انظر، على سبيل المثال، القرار ١١١/٦٣، الفقرات ٣ و ٤ و ٥٣ و ١٠١ و ١٠٨ والقرار ١١٢/٦٣، الفقرات ٥ و ١٨ و ٨٤ و ٨٥ و ١١٨.

(١٩٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات المجلد ١٨٣٦، رقم ٣١٣٦٤.

(١٩٩) المصدر نفسه، المجلد ٢١٦٧، رقم ٣٧٩٢٤.

(٢٠٠) A/63/128، الفقرة ١١.

(٢٠١) تقرير عن الجولة الثامنة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية، ICSP8/UNFSA/REP/INF.6، المرفق الثاني.

البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة^(٢٠٢). وحث مؤتمر الأطراف في اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة الأطراف على المشاركة في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وغيرها من المحافل ذات الصلة من أجل الحد من أثر الصيد العرضي على الأنواع السمكية الكثيرة الارتحال المهددة بالانقراض (انظر الفقرة ٦١ أعلاه)^(٢٠٣).

١٥٦ - وأفادت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ بأن أعضائها يشاركون في مفاوضات لإنشاء المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، والتي ستركز على الأسماك غير كثيرة الارتحال، وتكمّل لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، وبأن يكفل أعضاؤها إدراج أحكام مناسبة في ما يتعلق بمنطقة جزر المحيط الهادئ، نظرا لوجود جيوب في أعالي البحار محاطة كلياً بالمناطق الاقتصادية الخالصة^(٢٠٤). وقد عقد الاجتماع الدولي السابع بشأن إنشاء المنظمة في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ في ليما، وتم الاتفاق مؤقتاً على أكثر أحكام مشروع الاتفاقية. ومن المتوقع أن تنتهي المفاوضات في الاجتماع الثامن الذي سيعقد في نيوزيلندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (انظر الوثيقة A/64/305)^(٢٠٥).

١٥٧ - بالإضافة إلى ذلك، أبرزت الجمعية العامة أهمية المشاركة في الصكوك الدولية المتعلقة بالتلوث الناجم عن السفن والسلامة البحرية وغيرها من الصكوك التي تهدف إلى حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. وشجعت الجمعية العامة مؤخرًا، على نحو خاص، الدول على أن تصبح طرفاً في بروتوكول عام ١٩٩٧ (المرفق السادس - المواد المتعلقة بمنع تلوث الهواء الناجم عن السفن) للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، وللتصديق على الاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها أو الانضمام إليها^(٢٠٦).

١٥٨ - وفي الاجتماع الذي عقده الفريق العامل في عام ٢٠٠٨، أقرت الوفود بشكل عام بوجود ثغرات في تنفيذ الإطار القانوني الدولي، وشددت على ضرورة التنفيذ الكامل والفعال

(٢٠٢) انظر على سبيل المثال، A/63/79، الفقرة ٤٥، والقرار ١١٢/٦٣، الفقرات ٢٦ و ٧٧ و ٨٣ و ٨٧ و ١٠٦.

(٢٠٣) مساهمة من أمانة اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة.

(٢٠٤) مساهمة من وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ.

(٢٠٥) تقرير الاجتماع الدولي السابع بشأن إنشاء المنظمة الإقليمية المقترحة لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ، ليما، بيرو، ١٨-٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩.

(٢٠٦) انظر مثلاً، الفقرة ٢٨٣ من الوثيقة A/62/66/Add.2، والفقرات ٥٣ و ١٠١ و ١٠٨ من القرار ١١١/٦٣. للحصول على معلومات بشأن حالة صكوك المنظمة البحرية الدولية، انظر الموقع www.imo.org/home.asp.

للمصكوك الحالية، بما في ذلك المبادئ والأدوات المتاحة^(٢٠٧). وشدّدت عدة وفود أيضا على أن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا يقع في صميم الجهود المبذولة لمعالجة الثغرات في التنفيذ، وشجعت على تعزيز أنشطة بناء القدرات (انظر الفقرتان ١٧٢ و ٢٠٥ أعلاه)^(٢٠٨).

١٥٩ - وبذلت جهود مختلفة لتحسين التنفيذ الفعال للمصكوك الدولية القائمة المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك المبادئ والأدوات المتاحة، التي وصف بعضها أعلاه. وكانت قرارات الجمعية العامة والقرارات الأخيرة للمؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة^(٢٠٩) قد أكدت على الحاجة إلى التنفيذ الفعال للاتفاقيات ذات الصلة وتطبيق المصكوك الأخرى. واتخذ المؤتمر الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عددا من القرارات المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وأطلق "عشرة مبادئ لإدارة أعالي البحار"^(٢١٠).

١٦٠ - يعتبر التعاون والتنسيق الدوليان جوهرين في الجهود الرامية إلى تحسين الإدارة فيما يتعلق بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وفي هذا الصدد، أعرب الفريق العامل عن قلقه إزاء انعدام التنسيق بينه وبين الجهات القطاعية المختلفة مما يشكل عائقا أمام أنشطة الإدارة الفعالة في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، ولوحظ أن الترتيبات الحالية تنحو إلى التركيز على تقييم الآثار البيئية لأنشطة محددة والتخفيف من حدتها بدلا من التركيز على البيئة البحرية ككل^(٢١١).

(٢٠٧) A/63/79، الفقرة ٤٠.

(٢٠٨) المرجع نفسه، الفقرة ٤١.

(٢٠٩) مساهمة من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. انظر القرار ٤-٣١. "تحقيق حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية".

(٢١٠) مساهمة من الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة. انظر بصورة خاصة القرار ٤-٣١. بعنوان "تحقيق حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية". والقرار ٤-٤٥. بعنوان "تسريع وتيرة التقدم لإنشاء مناطق بحرية محمية، وإقامة شبكات مناطق بحرية محمية". وتشمل المبادئ العشرة ما يلي: حرية مشروطة للأنشطة في أعالي البحار؛ حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها؛ التعاون الدولي؛ النهج القائم على العلم في الإدارة؛ إتاحة المعلومات للجمهور؛ عمليات صنع القرار الشفافة والمفتوحة؛ النهج الوقائي؛ نهج النظام الإيكولوجي؛ الاستخدام المستدام والعادل؛ ومسؤولية الدول بوصفها راعية للبيئة البحرية العالمية.

(٢١١) A/63/79، الفقرة ٢١.

١٦١ - ويرد أدناه وصف لعدد من الأنشطة التي جرت مؤخرا والرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين، وبالتالي لتحسين الإدارة بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية.

١٦٢ - وقد دأبت منظمة الأغذية والزراعة على تعزيز الشراكات المتعددة القطاعات في إدارة مصائد الأسماك وحفظها في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، وتحالف حفظ البحار العميقة، وشبكة تعداد الكائنات الحية البحرية. كما ذكرت المنظمة أنه بُذلت جهود لتبادل المعلومات بشأن أنشطة تتعلق بإدارة الأنشطة البشرية، والحفظ في أعالي البحار، بما في ذلك بين اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية والسلطة الدولية لقاع البحار^(٢١٢). كما أوصت لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بأن تواصل المنظمة تقديم المشورة الفنية إلى أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض بشأن المقترحات لإدراج الأنواع المائية المستغلة تجارياً، ووافقت على ضرورة أن تواصل المنظمة تقديم مساهمات تقنية إلى المفاوضات المتعلقة بالإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك في منظمة التجارة العالمية^(٢١٣). ومن خلال الشراكات العالمية، مثل البرنامج العالمي لمصائد الأسماك، تعاون البنك الدولي مع عدد من الهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك المكلفة بإدارة مصائد الأسماك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٢١٤).

١٦٣ - وأفادت لجنة الأسماك البحرية النهرية السراء في شمال المحيط الهادئ أنها دخلت في عدد من الترتيبات مع محافل أخرى تقوم برصد وتنظيم الأنشطة البشرية في البيئة البحرية، بما في ذلك المجلس الدولي لاستكشاف البحار، والمنظمة البحرية الدولية، ولجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي. وفيما يتعلق بالتعاون بين منظمات وترتيبات إقليمية لإدارة مصائد الأسماك، عقد الاجتماع الثاني المشترك للمنظمات الإقليمية الخمسة لإدارة مصائد أسماك التونا خلال الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، واعتمدت، في جملة أمور، خطة عمل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وقرر الاجتماع أيضاً معالجة قضايا على الصعيد العالمي حيث لا يعتبر عمل هذه المنظمات الفردية كافياً^(٢١٥).

(٢١٢) مساهمة من منظمة الأغذية والزراعة.

(٢١٣) منظمة الأغذية والزراعة، الحاشية ٧٢ أعلاه.

(٢١٤) مساهمة من البنك الدولي.

(٢١٥) مشروع تقرير الاجتماع الثاني المشترك للمنظمات والتدابير الإقليمية لإدارة مصائد أسماك التونا، سان سباستيان، إسبانيا، ٢٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، متاح على الموقع:

www.tuna-org.org/trfmo2.htm

١٦٤ - وقد اتخذت بعض هذه المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك تدابير لتنسيق أنشطة مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم (انظر الفقرة ٥٥ أعلاه)^(٢١٦). وأبرزت لجنة الأسماك البحرية النهرية السراء في شمال المحيط الهادئ جهود الإنفاذ المشتركة التي يبذلها أعضاؤها لمكافحة صيد سمك السلمون بالشباك العائمة في أعالي البحار، بما في ذلك إبرام خطة إنفاذ مشتركة، ومبادرات ترمي إلى تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وبرامج تعاون مع لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ ومنتدى خفر السواحل في شمال المحيط الهادئ^(٢١٧).

١٦٥ - وفيما يتعلق بالتهديدات الحالية التي تتعرض لها بعض أنواع الحيتان والحيتانيات الأخرى من الصيد العرضي في مصائد الأسماك واصطدام السفن بها، واصلت اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان التعاون مع الهيئات الأخرى، مثل منظمة الأغذية والزراعة، وأمانات اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات الصغيرة في بحر البلطيق وبحر الشمال، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي، ومؤخراً، في ما يتعلق باصطدام السفن بالثدييات، مع المنظمة البحرية الدولية التي أبرمت معها اتفاقاً رسمياً للتعاون. وتتعاون اللجنة العلمية أيضاً مع منظمة الأغذية والزراعة بشأن جمع البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك ذات الصلة والصيد العرضي بهدف تحديد مصائد الأسماك التي يكون رصدها بصورة أكبر أمراً قيماً^(٢١٨). كما انضمت اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان إلى مبادرة المنظمة البحرية الدولية التي تهدف إلى التقليل من إحداث ضوضاء عرضية من السفن التجارية للحد من الآثار الضارة المحتملة على الحياة البحرية (انظر أيضاً الفقرة ٩٦ أعلاه). كما تشارك لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي في أعمال الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي لتطوير أدوات مناسبة لتقييم تأثير الضوضاء الناتجة عن الأنشطة البشرية على الثدييات البحرية ومواصلة وضع تدابير للتخفيف من حدة هذه الآثار^(٢١٩).

(٢١٦) على سبيل المثال، انظر A/63/128، الفقرتان ٩٥ و ١٣٨.

(٢١٧) مساهمة من لجنة مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ. من عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٨، أسفرت جهود الإنفاذ المشتركة عن الكشف عن ٤١ سفينة تقوم بعمليات صيد سمك السلمون بالشباك العائمة في منطقة الاتفاقية، تم إيقاف ١٦ سفينة منها.

(٢١٨) مساهمة من اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان.

(٢١٩) انظر A/63/63، الفقرة ٣٠٠ والخضر الموجز لاجتماع الفريق العامل المعني بالآثار البيئية للأنشطة البشرية، وثيقة اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي E/HA 08/8/1-E، الفقرة ٣-٧.

١٦٦ - كما أفادت اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان أنه في حين لا توجد لديها صلاحيات تنظيمية أخرى للسيطرة على التهديدات المحتملة الأخرى للحيتان في محميات^(٢٢٠) (مثل أنشطة النقل البحري وصيد الأسماك، واستكشاف واستغلال النفط والغاز)، فإنه يجب معالجة هذه القضايا من خلال التعاون مع منظمات أخرى ذات صلة أو من خلال الإجراءات الطوعية التي تتخذها البلدان الأعضاء في اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان. وترى بعض البلدان الأعضاء أنه ينبغي إدارة أرصدة الحيتان على أساس كل رصيد على حدة بدلا من إنشاء محميات^(٢٢١).

١٦٧ - وأفادت أمانة اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة أنها تعاونت بصورة وثيقة مع عدد كبير ومجموعة كبيرة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وأنها كانت قد أقامت شراكات رسمية مع عدد من المنظمات في ما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري (انظر أيضا الفقرتين ٦١ و ٦٥ أعلاه)^(٢٢٢).

١٦٨ - وفي ما يتعلق بالتلوث، أجريت حملات تفتيش مركزة مشتركة بين الاتفاقات الإقليمية بشأن مراقبة دولة الميناء لزيادة كفاءة استخدام الموارد والمعلومات فيما يتعلق بصكوك المنظمة البحرية الدولية^(٢٢٣).

١٦٩ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١٤٣ أعلاه، قدمت المنظمة البحرية الدولية المشورة وأمانة اتفاقية برشلونة إلى اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي^(٢٢٤). وبالإضافة إلى تعاون اللجنة مع اتفاقية برشلونة، والمنظمة البحرية الدولية، والسلطة الدولية لقاع البحار ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي (انظر الفقرة ١٤٦ أعلاه)، تخطط للتعاون مع، وتدعم عمل هيئات عديدة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك عن طريق إقامة حلقات عمل من قبل أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي للنظر في تطبيق معايير التنوع البيولوجي وتقييم الأثر البيئي؛ وقد اقترح الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة نهج استراتيجية؛ ويبدل مجلس

(٢٢٠) للحصول على معلومات بشأن محميات اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان في المحيط الهندي وفي المحيط الجنوبي، انظر الفقرة ١٥٢ من الوثيقة A/62/66/Add.2.

(٢٢١) مساهمة من اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان.

(٢٢٢) مساهمة من أمانة الاتفاقية.

(٢٢٣) انظر على سبيل المثال الفقرة ١٩٥ من الوثيقة A/63/63.

(٢٢٤) مساهمة من المنظمة البحرية الدولية.

المنطقة القطبية الشمالية جهودا للتوصل إلى فهم أفضل لآثار تغير المناخ؛ ويبدل المنتدى العالمي المعني بالمحيطات والسواحل والجزر جهودا للتوعية بالروابط بين المحيطات وتغير المناخ^(٢٢٥).

١٧٠ - وقد تعاونت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمانة العامة مع عدد من المنظمات بشأن المسائل ذات الأهمية للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وقد شاركت، على سبيل المثال في اجتماعات تلك المنظمات، وتقديم المشورة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاق للأرصدة السمكية لعام ١٩٩٩. وتعاون الشعبة أيضا في إعداد الوثائق والدراسات. وتشمل الأمثلة الأخيرة التعاون مع أمانات اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، ومنظمة الأغذية والزراعة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما دخلت الشعبة في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إقامة حلقة عمل تدريبية عن نهج النظام الإيكولوجي (انظر الفقرة ١٧٤ أدناه).

١٧١ - وفي اجتماعها السابع المنعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تلقت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات تقريرا عن الأنشطة التي تضطلع بها فرقة العمل التابعة لها المعنية بالتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ولا سيما عملها المتعلق بجمع الأدوات المنصوص عليها في الصكوك الدولية ذات الصلة للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وسبل تعزيز الآليات القائمة للتعاون والتنسيق بين المنظمات والهيئات الحكومية الدولية. وأنشأت الشعبة، التي هي واحدة من الجهات الرئيسية المشاركة في فرقة العمل، صفحة على الإنترنت تتصدى لمسألة التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٢٢٦).

٣ - بناء القدرات

١٧٢ - تقديرا لطابع بناء القدرات الشاملة لعدة قطاعات وأهميتها لجميع المسائل المتصلة بالمحيطات وقانون البحار، تواصل الجمعية العامة التشديد على الحاجة إلى بناء القدرات من أجل تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله على نحو مستدام. ولقد شدد الفريق العامل في اجتماعاته المعقودة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ على

(٢٢٥) مساهمة من اتفاقية حماية البيئة البحرية لشرق المحيط الأطلسي.

(٢٢٦) www.un.org/Depts/los/biodiversityworkinggroup/marine_biodiversity.htm نظر

الحاجة إلى زيادة الجهود التي ترمي إلى تحسين قدرات الدول النامية، ولا سيما القدرة على المشاركة في البحث العلمي البحري والاستفادة من نتائجه، والقدرة على تنفيذ الصكوك القانونية ذات الصلة وإنفاذ أحكامها، والقدرة على التقليل من الآثار البيئية للأنشطة البشرية، بما فيها تغير المناخ، والتكيف معها^(٢٢٧). وجرى أيضا التأكيد على أهمية التعاون فيما بين الدول وفيما بين المنظمات الإقليمية والعالمية لتعزيز بناء القدرات، بما في ذلك في اجتماعات العملية الاستشارية^(٢٢٨).

١٧٣ - وقدم الأمين العام في تقاريره السابقة استعراضا عاما لأنشطة بناء القدرات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٢٢٩). وترد أدناه آخر التطورات.

١٧٤ - وفي ضوء الاعتراف بأن تطبيق نُهج للنظام الإيكولوجي يقتضي، في جملة أمور أخرى، بناء القدرات، وبصفة خاصة للبلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقية الساحلية^(٢٣٠). وأعدت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار أدلة تدريبية وصدّقت عليها بشأن تطوير وتطبيق نُهج النظام الإيكولوجي لإدارة الأنشطة المتعلقة بالمحيطات وبشأن تنمية، وتنفيذ المناطق البحرية المحمية وإدارتها^(٢٣١). وعلى الرغم من تركيز الأدلة على المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية، توفر الأدلة مع الدورات التدريبية المرتبطة بها معلومات ترمي إلى بناء المهارات والمعارف ذات الصلة أيضا بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

١٧٥ - وفيما يتعلق بالبحث العلمي البحري، وكجزء من ولاية تقديم المساعدة للدول على تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على نحو موحد ومتسق، بوسائل تشمل إعداد منشورات عن المحيطات وقانون البحار، فقد عقدت الشعبة اجتماعا لفريق خبراء في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لاستعراض المنشور الصادر في عام ١٩٩١ بعنوان "البحث العلمي البحري: دليل لتنفيذ الأحكام ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار"^(٢٣٢).

(٢٢٧) انظر الوثيقة A/61/65، الفقرات ٢٠ و ٦٨-٧٠، والوثيقة A/63/79، الفقرة ١١.

(٢٢٨) انظر الوثيقة A/64/66، الفرع الأول.

(٢٢٩) انظر الوثيقة A/60/63/Add.1، الفقرتان ٣٠٢ و ٣٠٨، والوثيقة A/62/66/Add.2، الفقرات ٢٤٣-٢٤٨.

(٢٣٠) الوثيقة A/61/156، الفقرة ٨ (أ).

(٢٣١) الوثيقة A/64/66، الفقرة ١٦٢.

(٢٣٢) انظر الوثيقة A/63/63/Add.1، الفقرة ١٠٩.

١٧٦ - وأفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه من المتوقع أن يعزز مشروعه المقترح (انظر الفقرة ١٢٦ أعلاه) قدرات المسؤولين والباحثين في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة في الأبحاث ذات الصلة والاستفادة من نتائجها. وسيعزز أيضا قدراتهم على المشاركة والتفاوض على نحو يتسم بالنشاط في العمليات الدولية المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة والامثال لها وإنفاذها ووضع صكوك قانونية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن المتوقع أيضا أن تدعم استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة (انظر الفقرة ١٢٥ أعلاه)، في جملة أمور أخرى، قدرات البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، على المشاركة في العمليات الدولية لتحديد النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي المعرضة للخطر في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ووضع أطر عمل لتحسين حوكمتها وتنظيمها، وللامثال بشكل فعال لمتطلبات الإبلاغ بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة ورصده^(٢٣٣).

١٧٧ - وفي المقرر ٢٠/٩، أشار اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى الحاجة إلى بناء القدرات لتمكين البلدان النامية من التنفيذ التام للأحكام الحالية لتقييم الأثر البيئي، ومواجهة التحديات المتعلقة بتنفيذ تقييم الأثر البيئي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٢٣٤).

١٧٨ - ويقدم مرفق البيئة العالمية، بوصفه الآلية المالية لاتفاقية التنوع البيولوجي، الدعم لبناء وتنمية القدرات المؤسسية لأطر العمل الملائمة لكفالة حفظ التنوع البيولوجي على نحو مستدام، بما فيه التنوع البيولوجي البحري^(٢٣٥). وجرى حتى الآن تقديم خمسة مشروعات للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في سياق برنامج المياه العالمي لمرفق البيئة العالمية^(٢٣٦).

(٢٣٣) مساهمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٢٣٤) مساهمة من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.

(٢٣٥) انظر أيضا الموقع الشبكي لمرفق البيئة العالمية على العنوان www.gefweb.org.

(٢٣٦) مشروع مصائد الأسماك المحيطية لغرب ووسط المحيط الهادئ (قيد التنفيذ)؛ ومشروع النظام البيئي البحري الكبير لتيارات أغولفا والتيارات الصومالية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (قيد التنفيذ)؛ ومشروع الجبال البحرية في جنوب المحيط الهندي (مفهوم معتمد)؛ ومشروع الطيور البحرية في المحيط الجنوبي (جرى تقديمه)؛ ومشروع مصائد أعماق البحار في جنوب المحيط الهندي (جرى تقديمه). انظر A. Duda, "Overview of the GEF, the Replenishment Process, and the International Waters Portfolio" عرض مقدم أمام حلقة العمل بشأن حوكمة المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية: المسائل الإدارية والخيارات المتعلقة بالسياسات، المعقودة في سنغافورة ٣-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

١٧٩ - وجرى الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية للمشاركة في الإطار القانوني والمتعلق بالسياسات لأغراض مصائد الأسماك المستدامة ولتنفيذ ذلك الإطار (انظر الفقرة ١٥٤ أعلاه). وينص عدد من الصكوك على التعاون لتعزيز قدرات البلدان النامية على تنمية مصائد الأسماك الخاصة بها، والمشاركة في مصائد الأسماك في أعالي البحار وإمكانية الوصول إليها^(٢٣٧). وإلى جانب هذه الصكوك، فقد أثّرت في عدد من المحافل مسألة إمكانية مشاركة البلدان النامية في مصائد الأسماك في أعالي البحار^(٢٣٨).

١٨٠ - وبدأت منظمة الأغذية والزراعة في عقد سلسلة من حلقات العمل الإقليمية وشاركت أو تعاونت مع المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في تقديم حلقات عمل وطنية لتنمية القدرات وتشجيع التنسيق الثنائي، ودون الإقليمي والإقليمي كي تكون البلدان في وضع أفضل لتعزيز تدابير دول الموانئ ومواءمتها، وكنتيجة لذلك، تنفيذ خطط العمل الدولية لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، ومشروع منظمة الأغذية والزراعة النموذجي والإسهام في وضع صك ملزم قانوناً بشأن تدابير دولة الميناء^(٢٣٩).

١٨١ - ولاحظت وكالة مصائد الأسماك لمتندى جنوب المحيط الهادئ في مساهمتها أن المعلومات المتعلقة بمصائد أسماك جزر المحيط الهادئ يتم الحصول عليها بصفة رئيسية من بيانات المراقب ومن أبحاث مصائد الأسماك الإقليمية، بما في ذلك العمل الذي تقوم به أمانة جماعة المحيط الهادئ بالاشتراك مع أعضاء وكالة مصائد الأسماك لمتندى جنوب المحيط الهادئ المعنية بوسم سمك التونة. وثمة حاجة لفهم أعمق للأرصدة السمكية وغيرها من الموارد البحرية الحية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. سيرحب أعضاء وكالة مصائد الأسماك لمتندى جنوب المحيط الهادئ في هذا الصدد بتقديم المزيد من المساعدة، وبنبغي لمقدمي أي بحث علمي بحري مقرر في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في منطقة جزر المحيط الهادئ أن ينظروا في دعوة ممثلين للدول الساحلية المتاحة للمشاركة فيه.

(٢٣٧) المادة ٢٥ (١) من اتفاقية الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٩ والمادة ٥-٢ من مدونة الفاو لقواعد لسلوك.

(٢٣٨) شملت المسائل التي أثّرت أثناء المؤتمر الاستعراضي المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٦ افتقار البلدان النامية إلى وسائل الانضمام إلى المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وتطبيق تدابيرها المتعلقة بالحفظ والإدارة، والحاجة إلى زيادة قدرات البلدان النامية، وعدم التكافؤ المتصور في تخصيص حقوق صيد الأسماك بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو. وفي هذا السياق، أعربت بعض الوفود عن عدم الارتياح إزاء عمليات التخصيص التي تستند إلى الكميات المصيدة المعروفة تاريخياً، حيث أنّها تحايي الدول التي تمتلك أساطيل مستقرة كبيرة الحجم وتعرقل تنمية الدول التي تكون مصائد الأسماك فيها ناشئة.

A/CONF.216/2006/15، الفقرة ٨٠.

(٢٣٩) مساهمة من منظمة الأغذية والزراعة.

١٨٢ - وأفاد البنك الدولي أن العديد من مشاريعه قد أسهمت في تحسين قدرات البلدان النامية على تنفيذ مسؤولياتها بوصفها دول العلم. وقدم من خلال شراكات من قبيل البرنامج العالمي بشأن مصائد الأسماك، بعض الدعم للكيانات التي تدعو إلى استخدام الموارد البحرية الحية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية على نحو يتسم بالمسؤولية والتحوط والتعاون مع عدد من الهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك المكلفة بحوكمة مصائد الأسماك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

ثالثاً - الخيارات والنُهُج الممكنة لتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي

١٨٣ - يعتبر حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، مسألة شاملة تنظمها وتديرها أطر قانونية ومنظمات وهيئات متعددة ومتداخلة في غالب الأحيان، على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويشكل التعاون بين هذه المنظمات والهيئات، على جميع الأصعدة، وكذلك عبر القطاعات والنظم ذات الاختصاصات المتنوعة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، الأساس لنهج منسق لإدارة الأنشطة الرامية إلى حفظ هذا التنوع البيولوجي واستغلاله على نحو مستدام.

١٨٤ - ولقد أكدت وفود كثيرة في اجتماع الفريق العامل المعقود في عام ٢٠٠٨ على الأهمية البالغة للتعاون والتنسيق على الصعيد الدولي في التصدي للتحديات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وكانت هذه هي بالتحديد الحالة في ضوء التهديدات المتعددة في هذا المجال وفي نطاق واسع من الصكوك العالمية والإقليمية والمنظمات والهيئات الدولية المكلفة بولايات يغلب عليها الطابع القطاعي.

١٨٥ - وسلّمت بعض الوفود بأن الفريق العامل أتاح محفلاً هاماً لتيسير التعاون والتنسيق فيما بين الدول، وكذلك بين المنظمات العالمية والإقليمية^(٢٤٠).

١٨٦ - وجرى في مختلف المحافل الدولية مناقشة عدد من الخيارات والنُهُج لتحسين التعاون والتنسيق فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، كما جرى إعداد دراسات عديدة عن هذه المسائل (انظر الفرع الرابع أدناه ومرفق هذا التقرير). ويبين هذا الفرع الخيارات والنُهُج، المقترحة، لتيسير التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي وتعزيزه.

(٢٤٠) A/63/79، الفقرة ٢٣.

ألف - التعاون والتنسيق الشاملان لعدة قطاعات

١٨٧ - جرى التسليم في اجتماع الفريق العامل في عام ٢٠٠٨ بأن المطلوب قيام تعاون وتنسيق بشكل أكبر فيما بين القطاعات والمنظمات التي تعالج مختلف أوجه استغلال المحيطات ومواردها وحماية وحفظ البيئة البحرية، وبصفة خاصة التعاون فيما بين المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وبين تلك المنظمات والمنظمات غير المعنية بمصائد الأسماك^(٢٤١). وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء عدم توافر التنسيق فيما بين مختلف العناصر القطاعية الفاعلة وفيما بينها، مما يشكل إعاقة للإدارة الفعالة للأنشطة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٢٤٢). وجرى التنويه بأهمية التعاون بين وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها ذات الصلة من خلال آلية الأمم المتحدة المعنية بشؤون المحيطات^(٢٤٣). وأبدت آراء مختلفة بشأن سبل ووسائل تيسير التعاون، بما في ذلك ما إذا كانت هناك ضرورة لإنشاء آليات جديدة أم لا^(٢٤٤).

١٨٨ - وكما هو موضح أعلاه، فقد جرى تعاون بدرجة ما تشمل عدة قطاعات (انظر الفقرات ١٦٢-١٧١) ومن الممكن توسيع نطاقه. وأشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مساهمته أن عددا من النظم الإدارية كانت ملائمة لعمليات الحفظ في أعالي البحار، ولكن لا تزال هناك فجوات كبيرة في مجال حفظ التنوع البيولوجي داخل تلك النظم وخارجها، ورأت منظمة الأغذية والزراعة أن ثمة حاجة لإصلاح وتوسيع نطاق المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك لوضع المزيد من التدابير الحمائية للتنوع البيولوجي لأعالي البحار فيما يتعلق بممارسات الصيد المدمرة. وأشارت وكالة مصائد الأسماك لمتدى جنوب المحيط الهادئ في مساهمتها إلى أن المسائل المتعلقة بمدى ملائمة المؤسسات الحالية لإدارة مصائد الأسماك ومعالجة التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وعمما إذا كانت الصكوك المنشئة لها وولايتها تقتضي المزيد من النظر. وأثيرت في اجتماع الفريق العامل المعقود في عام ٢٠٠٨ المسائل المتعلقة بإصلاح المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وتوسيع نطاقها، وكذلك في المؤتمر الاستعراضي والجمعية العامة بشأن اتفاق الأرصاد السمكية لعام ١٩٩٥^(٢٤٥).

(٢٤١) المرجع نفسه، الفقرتان ٢٢ و ٢٣.

(٢٤٢) المرجع نفسه، الفقرتان ٢١ و ٢٢.

(٢٤٣) المرجع نفسه، الفقرة ٢٤.

(٢٤٤) المرجع نفسه، الفقرة ٢٥.

(٢٤٥) المرجع نفسه، الفقرة ٤٠. انظر أيضا الوثيقة A/CONF.210/2006/15، الفقرة ٢١؛ وقرار الجمعية العامة ١١٢/٦٣، الفقرة ٩٤.

١٨٩ - وفيما يتعلق بآلية الأمم المتحدة المعنية بشؤون المحيطات، فمن الممكن تعزيزها بوصفها آلية ومنبرا للتنسيق المشترك بين الوكالات بشأن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٢٤٦). غير أن القيام بهذا الدور يقتضي توجيهها محددات ولاية محددة بهدف اتخاذ إجراء ما، فضلا عن الدعم المقدم من الهيئات الإدارية لأعضائها. وفي هذا الصدد، وكما أشار أيضا برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٢٤٧)، فمن الممكن تعزيز التعاون والتنسيق عن طريق استعراض الأدوار، وأوجه القوة، وإسهامات مختلف المنظمات فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ولا سيما من أجل سد الفجوات المحتملة وتجنب ازدواج العمل.

١٩٠ - ومن الممكن أيضا تشجيع المزيد من التعاون بين المنظمات المعنية، الحكومية الدولية وغير الحكومية على حد سواء، وتطويره على جميع المستويات وعبر القطاعات. فعلى سبيل المثال، في مجال العلم، فإن مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كل من مشروع بحوث النظم الإيكولوجية بالمناطق الساخنة وتأثير الإنسان على البحار الأوروبية (انظر الفقرات ٢٠، و ٣٤، و ١٠٦) قد أكدت المنافع المترتبة على التعاون الوثيق مع العلماء والخبراء في مجال أعماق البحار. فقد مكّن هذا التعاون، ضمن أمور أخرى، من إتاحة نتائج واكتشافات جديدة للأبحاث لجهات اتخاذ القرار، وبالتالي تعزيز التعاون بين العلم والسياسات^(٢٤٨). وتشمل الأمثلة الأخرى مشاركة السلطة الدولية لقاع البحار في مشروع كابلان (انظر الفقرة ١٨ أعلاه) والعمل الذي أُنجِز في إطار تعداد الكائنات البحرية الحية (انظر الفقرة ١٦). وتجدر الإشارة أيضا إلى التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في سياق مرحلة "تقييم التقييمات" للعملية المنتظمة (انظر الفقرات ١٢، و ٢٢ و ٢٣، و ٢٠٦).

١٩١ - ويتسم تحسين الحوار بين المجتمع العلمي وواضعي السياسات بأهمية حيوية لضمان تلبية العلم للاحتياجات المتعلقة بالسياسات فيما يتعلق بالمعلومات، والعكس صحيح.

باء - التعاون والتنسيق لتعزيز قاعدة المعلومات

١٩٢ - يعتبر جمع المعلومات وتبادلها أمرا هاما من أجل تعزيز حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بشكل مستدام^(٢٤٩). ويمكن زيادة تسهيل هذا عن طريق الدول

(٢٤٦) على النحو الذي أشار إليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا في مساهمته.

(٢٤٧) مساهمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٢٤٨) المرجع نفسه.

(٢٤٩) كما أشارت إلى ذلك أيضا منظمة التعاون الاقتصادي في مساهمتها.

والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها تلك التي تتمتع بولاية وطنية أوسع نطاقاً من شؤون المحيطات.

١٩٣ - وقد لاحظ اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠٠٨ وجود ثغرات في المعرفة وأكد الدور الجوهري للعلوم في تعزيز المزيد من الجهود في سبيل حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بشكل مستدام (انظر الفقرة ١٢ أعلاه)^(٢٥٠). وقد أعرب عن دعم واسع النطاق للمضي في الأبحاث العلمية، ولا سيما في المجالات التي لم تستكشف بعد إلى حد كبير^(٢٥١). كما جرى التأكيد على الحاجة الماسة إلى تعزيز الأبحاث الإضافية وتبادل المعلومات بشأن الأنشطة الجديدة والناشئة^(٢٥٢)، وكذلك الحاجة إلى تعزيز تبادل المعلومات والنتائج العلمية عن الموارد الجينية البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٢٥٣) (انظر أيضاً الفرع الرابع).

١٩٤ - وقد أبرز العديد من الوفود الحاجة إلى تعزيز جهود التعاون العلمي والأبحاث المتعددة الاختصاصات والشراكات مع الدول النامية^(٢٥٤). كما اعتُبر التعاون العلمي طريقة لتحسين قدرات الدول النامية^(٢٥٥). وقد أشارت بعض الوفود، في جملة أمور، إلى الحاجة إلى زيادة التمويل للأبحاث الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وإلى إسداء المشورة العلمية المنسقة لتزويد الهيئات التنظيمية القائمة بأساس علمي مشترك من أجل اتخاذ القرارات (انظر الفقرة ١٧٢ أعلاه).

١٩٥ - وعلاوة على ذلك، أُشير إلى أن الأبحاث العلمية البحرية ينبغي أن تتم وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وأنه ينبغي تبادل نتائجها. وفي هذا الصدد، جرى التأكيد على أن أنشطة الأبحاث العلمية ينبغي ألا تسبب أضراراً للبيئة البحرية ومواردها، وأن المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة ينبغي أن تتعاون لذلك الغرض^(٢٥٦).

(٢٥٠) A/63/79، الفقرتان ١٠ و ١٩.

(٢٥١) المرجع ذاته، الفقرة ١٠. انظر أيضاً إعلان فالنسيا الذي اعتمدته المؤتمر العالمي المعني بالتنوع البيولوجي البحري، الذي حث على تعزيز وترويج الجهود البحثية المبذولة لاستكشاف التنوع البيولوجي البحري وفهمه بشكل أفضل وذلك بقصد توفير قاعدة المعارف اللازمة للتأكيد على عملية التكيف في الإدارة. وهذا الإعلان متاح على موقع الشبكة التالي: www.marbef.org/worldconference/index.php.

(٢٥٢) A/63/79، الفقرة ١٥.

(٢٥٣) المرجع ذاته، الفقرة ٣٥.

(٢٥٤) المرجع ذاته، الفقرة ٤١.

(٢٥٥) المرجع ذاته، الفقرة ٤٥.

(٢٥٦) المرجع ذاته، الفقرة ١٦.

١٩٦ - سد الثغرات القائمة في المعرفة: وأوصى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتحديد وتطبيق آليات تمويل مبتكرة لمعالجة المقدار الكبير من الأبحاث التي لا يزال يتعين القيام بها بشأن أعالي البحار لسد ثغرات المعرفة بقصد تحديد المناطق الرئيسية من أجل إنشاء المناطق البحرية المحمية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (انظر الفقرات ١٣٤-١٤٩ أعلاه)^(٢٥٧).

١٩٧ - وتلاحظ اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بشأن التصنيف البيولوجي الجغرافي (انظر الفقرة ١٤١ أعلاه) أن هناك حاجة إلى تشجيع مزيد من العمل التعاوني الدولي في هذا المجال، بما في ذلك بقصد توليد الدعم السياسي لبناء التعاون العلمي الدولي على النطاق العالمي، ومن أجل التمويل الكافي^(٢٥٨).

١٩٨ - وقد ذكرت اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان في مساهمتها أن الحاجة تدعو إلى إجراء أبحاث منسقة دولياً لتدارك الثغرات الحاصلة في المعرفة بشأن جنوح الحيتان المتصل بالسونار، بما في ذلك تحسين القدرة على القيام بتشريح الجثث بالسرعة الممكنة، مع توحيد جمع البيانات عن بيئة الحيوان عند الموت/الجنوح، والتنسيق مع الوكالات العسكرية والحكومية الأخرى كي يتسنى دراسة جميع العوامل المتصلة بالجنوح إلى الشواطئ.

١٩٩ - وفيما يتعلق بالموارد البحرية الجينية، من الضروري الحصول على مزيد من المعلومات عن جوانب مثل مدى أخذ العينات من تلك الموارد ودراساتها واستخدامها (انظر أيضاً الفقرة ١٠٣ أعلاه). ورغم أن الأبحاث العلمية آخذة في التقدم (انظر الفقرة ١٠٤)، فإن الأبحاث المتصلة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية - الاقتصادية من حفظ الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه تبدو محدودة نسبياً. ومما يقيد هذه الأبحاث فضلاً عن ذلك، عدم توفر بعض المعلومات بشكل فوري، كأشكال وشروط الشراكات، بسبب عدم توفر المعلومات عن الموقع الدقيق لأخذ العينات أو للجمع (انظر الفقرة ١٠٦)، والجوانب الاقتصادية مثل عائدات الاستثمارات. وفي اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠٠٨، اقترح إنشاء تحالف بين أفرقة البحث من أجل تحليل الإمكانات البيولوجية والبشرية والاقتصادية للموارد البحرية الجينية. كما اقترح إنشاء برامج لرصد استخدام الموارد التي يتم جنيها^(٢٥٩).

(٢٥٧) مساهمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٢٥٨) اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، الحاشية ٤٠ أعلاه.

(٢٥٩) A/63/79، الفقرة ٣٤.

٢٠٠ - إدارة المعلومات والحصول عليها ونشرها: إدارة المعلومات والحصول عليها ونشرها بين مختلف برامج البحث وكذلك بين آليات البحث ووضع السياسات هي مسألة تتطلب اهتماماً خاصاً.

٢٠١ - ففي حين أن عدداً من المشاريع قد أنشئ لنشر المعلومات والبيانات (انظر الفقرات ١٢-٤٣ أعلاه)، فإن المعرفة الموجودة عن التنوع البيولوجي في أعالي البحار ما برحت غير متساوقة ويعتورها النقص وليست حسنة التنسيق أو سهلة المنال. وفي هذا الصدد، فإن في إنشاء نظم وقواعد بيانات المعلومات العالمية (انظر الفقرات ٣٢-٤٣)، التي تشمل التكنولوجيات وقوائم الجرد، والمعلومات عن التكنولوجيات، ونتائج الأبحاث التقنية والعلمية والاجتماعية - الاقتصادية، أو التزويد بوصلات لهذه المعلومات أو إدخال المزيد من التطوير عليها، وسيلة مفيدة. ولتعزيز قاعدة البيانات ونشرها، سيكون من المفيد الحصول على مزيد من المدخلات من العلماء والاقتصاديين والصناعة، بما في ذلك من خلال شبكة خبراء تضم العديد من أصحاب المصلحة.

٢٠٢ - واقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة توحيد ما يوجد من البيانات والخرائط وتغطية للمناطق البيولوجية المحددة، والعالم البيولوجية - الجغرافية، والأنواع، والموائل، والمعلومات الجغرافية - السياسية المتصلة بالتنوع البيولوجي في أعالي البحار في نظام مركزي لإدارة المعارف، بالاستناد إلى الاتفاقات والوسائل القائمة مثل الخارطة التفاعلية لأعالي البحار (IMAP)، (انظر الفقرة ٣٣ أعلاه). وفي هذا الشأن، أوصى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ببذل الجهود لتشذيب ووصل نظم المعارف القائمة، مثل قواعد بيانات تعداد الأحياء البحرية والمرفق العالمي للمعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وقاعدة البيانات العالمية للمناطق المحمية. واقترح كذلك أن يُدعم توليد المعارف الجديدة باطراد وجعلها جاهزة للتشغيل المشترك مع قواعد البيانات والمبادرات ذات الصلة الأخرى، حيث أمكن ذلك. كما أوصى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعقد حلقات عمل من أجل استعراض البيانات المتاحة عن أعالي البحار والتوصل إلى اتفاق بشأن المعايير لتوحيدها في نظام يمكن الوصول إليه وجاهز للتشغيل المشترك؛ وتحديد الثغرات القائمة في المعرفة والمساعدة في تحديد أولويات التمويل واتجاه البحث. كما اقترح زيادة التنسيق والاتصال بين المشاريع الأصغر حجماً والأوسع نطاقاً لضمان توحيد البيانات وجعلها أسهل منالاً بالنسبة لواضعي السياسات.

٢٠٣ - ومن المفيد زيادة التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات الحكومية الدولية وذلك لتوفير مجموعة بيانات ومعلومات موحدة ومتعددة الاختصاصات. كما يمكن إيلاء الاعتبار للكيفية التي يمكن بها للعملية المنتظمة (انظر الفقرات ١٢ و ٢٢ و ٢٣ و ١٩٠، و ٢٠٦ من هذا التقرير)، أن تسهل هذه العملية.

جيم - التعاون والتنسيق في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا

٢٠٤ - دعت الجمعية العامة على الدوام في قراراتها السنوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار الوكالات المانحة والمؤسسات المالية الدولية إلى أن تبقي برامجها قيد الاستعراض بشكل منتظم لضمان توفر المهارات الاقتصادية والقانونية والملاحية والعلمية والتقنية في جميع الدول، ولا سيما في الدول النامية، اللازمة من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكذلك من أجل التنمية المستدامة للمحيطات والبحار على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية^(٢٦٠).

٢٠٥ - وفي اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠٠٨، أُبرزت الحاجة إلى زيادة بناء القدرات لدى الدول النامية. فينبغي للجهود المبذولة في هذا السبيل أن تهدف في جملة أمور إلى تحسين القدرة على المشاركة في الأبحاث العلمية البحرية والاستفادة من نتائجها (الفقرة ١٧٢ أعلاه)؛ والقدرة على تنفيذ الصكوك القانونية وإعمال أحكامها (انظر الفقرتين ١٥٢ و ١٧٢)؛ والقدرة على التخفيف من آثار عدد من الأنشطة البشرية والتكيف معها. كما أُبرزت وفود عديدة الحاجة إلى نقل التكنولوجيات ذات الصلة^(٢٦١). كما أكد العديد من الوفود على أن بناء القدرات الشاملة للقطاعات ونقل التكنولوجيا ينبغي أن يكونا الجانبين الرئيسيين في الجهود التعاونية كما أُبرزت أهميتهما الخاصة في إطار الأبحاث العلمية البحرية^(٢٦٢). وتم التأكيد على الحاجة إلى بناء قدرات البلدان النامية للمشاركة في الأنشطة المتصلة بالموارد البحرية الجينية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والاستفادة منها، كما تم التأكيد على الحاجة إلى تعزيز مشاطرة المعلومات والنتائج العلمية. وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى فائدة صندوق الهبات التابع للسلطة الدولية لقاع البحار (انظر الفقرة ١٧)^(٢٦٣).

٢٠٦ - وفي بعض المناطق، كان إجراء عمليات التقييم محدودا بسبب عدم توفر القدرة في بعض الدول على جمع المعلومات العلمية والاجتماعية والاقتصادية وتحليلها وتفسيرها. ولذلك، وفي حالات كثيرة، فإن تعزيز قدرة الدول على القيام بعمليات التقييم هو شرط مسبق أساسي بالنسبة لفعالية العملية المنتظمة (انظر الفقرات ١٢ و ٢٢ و ٢٣ و ١٩٠).

(٢٦٠) انظر، على سبيل المثال، القرار ١١١/٦٣، الفقرة ٩. وقد أثبتت مسألة الحاجة إلى بناء القدرات أيضا في اجتماعات الدول الأطراف في الاتفاقية، انظر، على سبيل المثال، SPLOS/164، الفقرة ١٠٨، SPLOS/184، الفقرة ١١١.

(٢٦١) A/63/79، الفقرة ١١.

(٢٦٢) المرجع ذاته، الفقرة ٢٣.

(٢٦٣) المرجع ذاته، الفقرة ٣٥.

وفي هذا الصدد، يمكن للعملية المنتظمة أن تحفز تنسيق مبادرات بناء القدرة بشكل أفضل^(٢٦٤).

٢٠٧ - وفي حين أن العديد من برامج وفرص بناء القدرات ذات الصلة يمكن أن تكون متوفرة في مختلف البلدان ومن مختلف المنظمات الدولية، فإن المعلومات عن هذه البرامج ليس من السهل بالضرورة العثور عليها أو حتى الوصول إليها بالنسبة للعلماء وواضعي السياسات في الدول المتقدمة. وعلى النقيض من ذلك، فإن احتياجات الدول من القدرات المحددة هي ليست دائما معروفة لدى مقدمي المساعدات وأوساط المانحين، ولا سيما على ضوء تباين درجات التقدم في البلدان في مجال العلوم البحرية^(٢٦٥). ولتحسين الحصول على المعلومات بشأن المساعدات المتاحة والاحتياجات من الطاقات وكذلك بشأن ضمان تطابق عروض المساعدة مع الطلب عليها، يمكن إنشاء مجموعات وقواعد بيانات للمساعدات المتاحة والاحتياجات ونشرها من خلال المنظمات الدولية ذات الصلة. كما يمكن إيلاء الاعتبار لدور شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، ولا سيما لفرقة عملها المعنية بالتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، في ذلك الشأن.

٢٠٨ - كما يمكن تسهيل زيادة المشاركة من قبل علماء الدول النامية في برامج الأبحاث، بما في ذلك من خلال نشر فرص المشاركة على نطاق أوسع. وبالنظر إلى تكاليف الأبحاث العلمية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، يمكن للشراكات القائمة بين الدول والمنظمات أن تعزز بناء القدرات والتعاقد ليس في تجميع الموارد، المالية وغيرها، فحسب، بل أيضا في تحديد الأولويات وفي استراتيجيات التدريب.

٢٠٩ - كما أن نشر المعرفة والمعلومات يمكن أن يكون أيضا حافزا على تطوير قدرات الدول النامية. إذ يمكن تحقيق الحصول على المعلومات والتكنولوجيات ذات الصلة من خلال وسائل مختلفة، بما فيها تبادل البيانات، والشراكات في البحث والتطوير، وفي المشاريع التجارية المشتركة، وتنمية الموارد البشرية، والوصول إلى مرافق البحث والمختبرات. كما يمكن النظر إلى الحصول على البيانات والمعلومات الأولية على أنه أحد أساليب نقل التكنولوجيا (انظر الفقرات ١٥-٤٢ أعلاه).

(٢٦٤) تقرير الاجتماع الرابع للفريق التوجيهي المخصص "لتقييم التقييمات" التابع للعملية المنتظمة من أجل تقييم الإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووثيقة اللجنة الأولمبية الدولية/اليونسكو، GRAME/AHSG/4/2.

(٢٦٥) انظر، على سبيل المثال، A/62/66/Add.2، الفقرة ٢٤٤.

٢١٠ - وللمساعدة في نقل التكنولوجيا والتعاون فيه، شجعت الجمعية العامة الدول على استعمال المعايير والمبادئ التوجيهية للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بشأن نقل التكنولوجيا البحرية التي تقدم الإرشاد للدول بشأن تنفيذ الجزء الرابع عشر من الاتفاقية^(٢٦٦). والاستبيانات المتعلقة بممارسات الدول بشأن نقل التكنولوجيا البحرية^(٢٦٧) تقدم معلومات عن مراكز الخبرة في العلوم والتكنولوجيا البحرية التي يمكن أن تيسر التعاون الدولي وتبادل الخبرات^(٢٦٨).

٢١١ - ومن المهم ضمان التمويل الكافي من أجل بناء القدرات الضرورية فيما يتعلق بالأبحاث والتنفيذ والإنفاذ من أجل حفظ التنوع البيولوجي البحري الواقع خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بشكل مستدام. وفي هذه الصدد، قد ترغب الوكالات المانحة في أن تنظر في الكيفية التي يمكن بها تلبية نداء الجمعية العامة بأكثر الطرق فعالية (انظر الفقرة ٢٠٤ أعلاه).

دال - التعاون والتنسيق عند التنفيذ

٢١٢ - ورد في تقرير الأمين العام هذا وفي تقاريره السابقة عددا من الأنشطة لتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين، ومن ثم تحسين الإدارة فيما يتعلق بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام خارج نطاق الولاية الوطنية. وفي اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠٠٨، عرض الحاضرون وجهات نظر مختلفة بشأن إمكانية وجود فجوة تنظيمية أو إدارية وكيفية معالجتها في حال وجودها^(٢٦٩).

٢١٣ - بيد أن الوفود أقرت بصفة عامة بوجود ثغرات تنفيذية في الإطار القانوني الدولي، وأكدت على ضرورة تنفيذ الصكوك القائمة على نحو كامل وفعال، بما في ذلك المبادئ والأدوات المتاحة، وتقوية المؤسسات والترتيبات القائمة وتعزيز التعاون والتنسيق (انظر أيضا الفقرات ١٥٣-١٧١ أعلاه)^(٢٧٠). وشملت المسائل التي أثّرت في هذا السياق بصفة خاصة

(٢٦٦) القرار ١١١/٦٣، الفقرة ١٨. انظر أيضا المعايير والمبادئ التوجيهية للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بشأن نقل التكنولوجيا البحرية، وثيقة اللجنة الأوقيانوغرافية الدولية.

(٢٦٧) قرار الجمعية العامة ١٢/٥٦، الفقرة ٢٣، وقرار المجلس التنفيذي للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية EC-XXXV-7.

(٢٦٨) تقرير منسق ممارسات الدول الأعضاء بشأن الأبحاث العلمية البحرية ونقل التكنولوجيا البحرية، وثيقة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية IOC/ABE-LOS, VII/8.

(٢٦٩) A/63/79، الفقرة ٤٢. أبرز المؤتمر العالمي المعني بالتنوع البيولوجي البحري ضرورة تعزيز الإدارة. انظر إعلان فالنسيا في الحاشية ٢٥١ أعلاه.

(٢٧٠) A/63/79، الفقرات ٤٠-٤٨.

تحسين رقابة دولة العَلَم، وتطوير رقابة دولة الميناء وتدابير السوق، واستعراض أداء المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وتوسيع نطاق الترتيبات الإقليمية من الناحية الجغرافية ومن حيث الأنواع التي تشملها تلك الترتيبات، حسب الاقتضاء، وضرورة تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١ المتعلق بآثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة (انظر أيضا الفقرة ٥٦). وأكدت عدة وفود على ضرورة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا (انظر الفقرات ١٧٢-١٨٢).

٢١٤ - وأبرز الجزء الثاني من هذا التقرير أمثلة لتعاون قطاعي أو عابر للقطاعات يجري حاليا من أجل تيسير وتعزيز تنفيذ الصكوك ذات الصلة. وسيكون من الضروري، حسب الاقتضاء، زيادة التركيز في جهود التنفيذ على التدابير الرامية بصفة خاصة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية.

٢١٥ - واقترحت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ الاستفادة من التجارب المتعلقة بإدارة الأنواع الكثيرة الارتحال وغيرها من مصائد الأسماك في منطقة جزر المحيط الهادئ لإطلاع المشاركين في النقاش على نُهج تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين فيما يتعلق بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ورأت أيضا أن تقييم نتائج الإجراءات المتخذة في الأجل القصير يمكن أن يحدد مدى الحاجة إلى أن يوضع، في مدى يتراوح بين المتوسط والبعيد، اتفاق تنفيذي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(٢٧١).

٢١٦ - وسيكون من الضروري لفعالية تنفيذ وإنفاذ الاتفاقية والصكوك ذات الصلة التي تهدف إلى المحافظة على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الخارجة عن نطاق الولاية الوطنية الرقابة الفعالة من قبل دول العَلَم على السفن التي ترفع علمها (انظر الفقرة ٥٤ أعلاه)؛ ورقابة دولة الميناء (انظر الفقرات ٥٤ و ٥٥ و ١٦٨ و ١٨٠ و ٢١٣)؛ والرصد والإشراف والمراقبة على نحو فعال^(٢٧٢)، وبناء القدرات (انظر الفقرات ١٧٢-١٨٢). وقد دعت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا دول العلم إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لتعزيز تنفيذ وإنفاذ دولة العلم^(٢٧٣). واتخذت المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأغذية

(٢٧١) مساهمة من وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ.

(٢٧٢) انظر A/62/260، الفقرات ١٠٦-١١٥، و ١١٩-١٢٥؛ و A/62/66/Add.2، الفقرات ٣٠٣-٣٠٧؛ و A/63/128، الفقرات ٨٩-٩١ و ٩٥-٩٦.

(٢٧٣) انظر القرارين ١١١/٦٣ و ١١٢/٦٣.

والزراعة عددا من المبادرات لتعزيز تنفيذ دولة العلم، والتي ينبغي أن تخطى بدعم مستمر (انظر الفقرات ٥٤، ٦٦-٧٧، و ١٨٢)^(٢٧٤). وبالمثل، نظرا للدور التكميلي الهام الذي تقوم به دول الميناء في إنفاذ الاتفاقيات ذات الصلة^(٢٧٥)، فإن من المهم مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تعزيز رقابة دولة الميناء، لا سيما في سياق مصائد الأسماك (انظر الفقرات ٥٤-٥٥).

٢١٧ - وأوصت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ، على وجه الخصوص، بتعزيز التنفيذ الفعال لدولة العلم، ودولة الميناء، والمسؤوليات الساحلية للدولة في إطار المنظمات والترتيبات الإقليمية الحالية لإدارة مصائد الأسماك^(٢٧٦). وأفادت أيضا بأنها ستشجع أعضائها على النظر في توسيع نطاق الشروط المفروضة على السفن التي تحمل أعلاما وتشارك في أنشطة في أعالي البحار بحيث تشمل الامتثال لقرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١ والأهداف المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في أعالي البحار. وأشارت أيضا إلى أن فرض أحكام وشروط ملائمة على السفن الأجنبية عند دخولها إلى المياه الوطنية خيار مطروح (مثل حظر الصيد في أعالي البحار كشرط للصيد في المياه الوطنية)، أو فرض أحكام وشروط على دخول الموانئ واستخدامها، لا سيما بالنسبة لفئات السفن التي لا تصطاد بالضرورة في المياه الوطنية.

هاء - التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة للمحيطات ونُهج النظم البيئية

٢١٨ - ثمة اعتراف عام بأن التعاون والتنسيق يشكّلان أساسا للنُهج المتكاملة ونُهج النظم البيئية، بينما تشكل تجزئة النظم الإدارية على أساس الأنواع، أو الموضوعات، أو المناطق، عقبة رئيسية أمام تنفيذ نُهج للنظم البيئية خارج حدود الولاية الوطنية^(٢٧٧)، ومن ثم يمكن تحقيق استفادة من تعاون أكبر بين القطاعات وداخل كل منها، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون بين المنظمات والهيئات المختلفة، سواء على الصعيدين الإقليمي (المنظمات البيئية الإقليمية، والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، والنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة) والمستويات العالمية (منظمة الأغذية والزراعة، والسلطة الدولية لقاع البحار، والمنظمة البحرية الدولية، واتفاقية التنوع البيولوجي)^(٢٧٨).

(٢٧٤) انظر A/64/66/Add.1. وانظر أيضا A/62/64/Add.2، الفقرات ٣٠٣-٣٠٧ و ٣١٩-٣٢٣.

(٢٧٥) انظر قرار الجمعية العامة ١١١/٦٣ و ١١٢/٦٣.

(٢٧٦) مساهمة من وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ.

(٢٧٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الحاشية ٥٦ أعلاه.

(٢٧٨) موجز تنفيذي لحلقة عمل عن إدارة المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية: مسائل إدارية وخيارات السياسات، ٣-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، سنغافورة، متاح على الموقع

www.globaloceans.org/highseas/index.html

٢١٩ - ويشكل تنفيذ النُهج المتكاملة للإدارة ونُهج النظم البيئية في المناطق خارج نطاق الولاية الوطنية تحديات خاصة نظرا للخصائص الإيكولوجية والمتعلقة بخصائص تلك المناطق. ويمكن في ذلك الصدد مواصلة النظر في العناصر التي حظيت بتوافق الآراء والمتعلقة بنُهج النظم الإيكولوجية والمحيطات التي نتجت عن الاجتماع السابع للعملية التشاورية وأيدتها فيما بعد الجمعية العامة^(٢٧٩)، مع التركيز على تطبيقها في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

٢٢٠ - ويتطلب أيضا الانتقال إلى نهج لنظام إيكولوجي اتخاذ إجراءات لكفالة التنسيق بين مكونات نظام إيكولوجي، والظواهر والأنشطة التي تؤثر عليه، والأطر التشريعية والمتعلقة بالسياسات على نحو منهجي لمعالجة التفاعلات والآثار التراكمية. ورغم تحديد أصحاب المصلحة والأدوات والأطر الإدارية اللازمة للبدء في هذه العملية، ما زال ينبغي تحديد أسلوب عمل ملائم وتعزيزه من أجل تنسيق هذا النهج الشامل^(٢٨٠).

٢٢١ - وفيما يتعلق بقطاع مصائد الأسماك، أشارت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى ضرورة مواصلة التعاون من إيجاد توازن بين الحفاظ على موارد مصائد الأسماك واستخدامها، من خلال عملية شاملة ومتكاملة تطبق نُهجاً وقائية وللنظم البيئية، وتكفل مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

٢٢٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، وفي حالة النظم البيئية البحرية الكبيرة^(٢٨١) التي تشمل مناطق واقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ينبغي أن تتواءم النُهج الإدارية مع إطار ولاية الاتفاقية واتفاقاتها التنفيذية، الأمر الذي يلقي الضوء على الحاجة إلى النظر في نُهج إدارية على الصعيد العالمي، يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة ذوو الصلة.

واو - التعاون والتنسيق فيما يتعلق بتقييم الآثار البيئية

٢٢٣ - اقترحت بعض الوفود المشاركة في اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠٠٨، إمكانية مواصلة النظر في وضع مبادئ توجيهية عالمية بشأن تقييمات الآثار البيئية، طالما أن النُهج

(٢٧٩) القرار ٢٢٢/٦١، الفقرة ١١٩.

(٢٨٠) انظر الحاشية ٣ أعلاه. انظر أيضا إعلان فالنسيا (الحاشية ٢٥١) الذي يحث على وضع نظام إداري متكامل للمحيطات يشمل الأنشطة البشرية التي تؤثر على التنوع البيولوجي البحري والنظم البيئية، سواء داخل أو خارج حدود الولاية الوطنية، ووضع هياكل إدارية مشتركة حيثما لا توجد، تضم إليها المعنيين بالبحث عن المصادر البحرية الحية بهدف استخدام التنوع البيولوجي البحري على نحو مستدام.

(٢٨١) انظر A/62/66/Add.1، الفقرة ١٦٨؛ و A/62/66/Add.2، الفقرة ١٦٠.

القطاعية والإقليمية لا تقيّم الآثار التراكمية للأنشطة^(٢٨٢). ويمكن في هذا الصدد مواصلة النقاش، بما في ذلك الموضوعات المتعلقة ببناء القدرات في البلدان النامية، وذلك على أساس العمل الذي تم في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي (انظر الفقرة ١٣٣ أعلاه)، والفرص والتحديات والصعوبات التي ظهرت عند تنفيذ تقييمات الآثار البيئية للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

٢٢٤ - ويمكن تطبيق النهج الواردة في الصكوك ذات الصلة المذكورة أعلاه (انظر الفقرتين ١٣٠ و ١٣١)، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٠٥/٦١ بشأن أنشطة الصيد في قاع البحار والمبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة (انظر الفقرة ١٣٢) على الأنشطة التي لا تخضع حالياً لتقييم آثارها البيئية. وسيكون التعاون فيما بين المنظمات الدولية ذات الصلة ضروريا بهدف تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وتيسير اتباع نهج متكامل.

زاي - التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالأدوات الإدارية القائمة على أساس المنطقة

٢٢٥ - في اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠٠٨، ذكرت بعض الوفود أنه ينبغي إحراز تقدم داخل الهيئات الإقليمية والقطاعية القائمة نحو تحديد وتعيين المناطق التي تحتاج إلى حماية، بما في ذلك في إطار المنظمة البحرية الدولية، والسلطة الدولية لقاع البحار، والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، واتفاقيات البحار والهيئات البيئية الإقليمية. وأشار آخرون إلى الحاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولية وتكاملاً لإنشاء أدوات إدارية قائمة على أساس المنطقة وإدارتها. وأكد البعض على الحاجة إلى آلية متعددة الأطراف لتحديد المناطق التي تحتاج إلى حماية خارج نطاق الولاية الوطنية، وإلى اتباع نهج منسق في إقامة شبكة من المناطق البحرية المحمية فيها^(٢٨٣).

(٢٨٢) A/63/79، الفقرة ١٨. حث المؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة المنبثق عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة الجمعية العامة على اتخاذ قرار يدعو الدول إلى: (أ) إجراء عمليات تقييم تشمل تقييم الآثار التراكمية للأنشطة البشرية وإمكانية وجود آثار سلبية خطيرة على البيئة البحرية، والموارد البحرية الحية والتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ (ب) كفالة حصول أنشطة التقييم المتعلقة بإمكانية وجود آثار سلبية خطيرة على ترخيص مسبق من جانب الدول المسؤولة عن الأشخاص والسفن المشاركين في تلك الأنشطة، التي تتسق مع القانون الدولي، وأن تلك الأنشطة تُجرى بحيث تمنع مثل هذه الآثار السلبية، أو لا يُصرح لها بالاستمرار.

(٢٨٣) A/63/79، الفقرتان ٢٨ و ٣٠. وانظر أيضاً القرارين ٤-٣١ و ٤-٤٥ للمؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة المنبثق عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

٢٢٦ - وثمة عدد متاح من الأدوات الإدارية القائمة على أساس المنطقة^(٢٨٤)، ويمكن للدول أن تواصل التعاون في سياق المنظمات ذات الصلة من أجل تنفيذ مثل هذه الأدوات في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وأكدت الجمعية العامة مجددا في هذا الصدد ضرورة مواصلة الدول وتكثيفها لجهودها، سواء مباشرة أو من خلال منظمات دولية مختصة، لتطوير وتيسير استخدام النهج والأدوات المختلفة للحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وإدارتها، بما في ذلك إمكانية إقامة مناطق بحرية محمية، تتسق مع القانون الدولي، على نحو ما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، وإقامة شبكات ممثلة لتلك المناطق بحلول عام ٢٠١٢^(٢٨٥).

٢٢٧ - ويرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ثمة فجوات كبيرة في الإطار القانوني والإداري لتنفيذ شبكة المناطق البحرية المحمية في أعالي البحار. وشجع الدول على توقيع اتفاقات دولية بشأن تنفيذ الاتفاقية من أجل حماية التنوع البيئي في أعالي البحار استنادا إلى إدارة قائمة على أساس النظام البيئي وإلى نهج وقائي. واقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ثمة حاجة لتقديم إرشادات عملية واضحة، وخاصة بشأن الجوانب الإدارية، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ المناطق البحرية المحمية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وذكر أن هذه الإرشادات يمكن تطويرها على أساس الدروس المستفادة من خلال تحديد مواقع تدريبية، فضلا عن التجارب المستفادة من إدارة المناطق البحرية المحمية في المناطق البحرية البعيدة^(٢٨٦).

٢٢٨ - ويشكل العمل الذي يجري حاليا، في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي من أجل توفير الإرشاد العلمي والتقني بشأن استخدام نظم التصنيف الأحيائي الجغرافي وتطويرها، وبشأن تحديد المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والتي تتفق مع المعايير العلمية للاتفاقية، فرصة للتعاون والتنسيق فيما بين الدول وبينها وبين المنظمات ذات الصلة بشأن الجوانب العلمية والتقنية. وستشكل نتائج هذه الجهود إسهاما قيما في مزيد من المناقشات تجريها الجمعية العامة، وهو ما اعترف به أيضا اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠٠٨^(٢٨٧).

(٢٨٤) انظر A/62/66/Add.2، الفقرات ١٢٢-١٦١.

(٢٨٥) القرار ١١١/٦٣، الفقرة ١٣٤. انظر أيضا الفقرة ٣٢ (ج) من خطة جوهانسبرغ، للتنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

(٢٨٦) مساهمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٢٨٧) A.63.79، الفقرة ٢٩. انظر إعلان فالنسيا (الحاشية ٢٥ أعلاه) الذي يدعو إلى إنشاء آلية لتحسين التعاون فيما يتعلق بتحديد وحماية المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية على أساس المعايير العلمية التي أقرتها اتفاقية التنوع البيولوجي للمحيطات المفتوحة والبحار العميقة.

٢٢٩ - ويمكن في هذا الصدد إجراء دراسة متعمقة للمقترح الذي نتج عن اجتماع الفريق العامل لعام ٢٠٠٨ بشأن إنشاء فريق اتصال يتألف من المنظمات ذات الصلة، ويضم أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية، وتيسيرات من الأمم المتحدة من أجل وضع نهج مشترك وإرشاد بشأن تطبيق معايير تحديد المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية التي تحتاج إلى حماية والواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وفقاً للقانون الدولي. ويمكن لفريق الاتصال على أساس العمل الذي يتم القيام به في اتفاقية التنوع البيولوجي (انظر الفقرات ١٣٧-١٣٩ أعلاه) وبتوجيهات الجمعية العامة، إجراء المزيد من التحليلات ذات الصلة، في جملة أمور، بتحديد تدابير قابلة للتطبيق، ووضع أهداف إدارية، ورصد وإنفاذ^(٢٨٨).

٢٣٠ - وأشارت المنظمة الهيدروغرافية الدولية إلى أنها يمكن أن تنظر في أن تدرج ضمن الخرائط والمنشورات الملاحية التي تعدها المكاتب الهيدروغرافية للدول الأعضاء المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية التي تحتاج إلى حماية والواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والقواعد الراسخة للحماية. ويمكن بتلك الطريقة إطلاع الملاحين وغيرهم على الحدود والقواعد التي تحكم تلك المناطق الحساسة^(٢٨٩).

حاء - التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالموارد الجينية البحرية

٢٣١ - تواصل الإعراب عن الآراء المتباينة إزاء النظام القانوني الخاص بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٢٩٠). وفي اجتماع الفريق العامل الذي عقد في عام ٢٠٠٨، شددت عدة دول على أهمية مواصلة المناقشات أيضاً بشأن النظام القانوني مبدية استعدادها للنظر في التدابير العملية (انظر الفقرة ١١٢ أعلاه). كما أعربت عدة وفود عن تأييدها لمواصلة المناقشات بشأن الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية تحت إشراف الجمعية العامة وفي إطار مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار، بينما تأخذ أيضاً في الحسبان العمل ذي الصلة الذي تضطلع به المنتديات الأخرى^(٢٩١).

٢٣٢ - وأحاطت الجمعية العامة علماً، في قرارها ١١١/٦٣، بالمناقشة المتعلقة بالنظام القانوني المناسب للموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

(٢٨٨) A/63/79، الفقرة ٢٩.

(٢٨٩) مساهمة من المنظمة الهيدروغرافية الدولية.

(٢٩٠) A/63/79، الفقرتان ٣٦ و ٣٧.

(٢٩١) المرجع نفسه، الفقرتان ٣٨ و ٣٩.

وأهابت بالدول، وفقاً للاتفاقية، بأن تواصل النظر في هذه المسألة في سياق ولاية الفريق العامل بهدف تحقيق مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة^(٢٩٢).

٢٣٣ - ويجوز النظر فيما إذا كان من الممكن تيسير إجراء مناقشات غير رسمية بشأن الموارد الجينية البحرية في سياق عمل الفريق العامل، وإن كان ممكناً، كيف يتحقق ذلك^(٢٩٣). كما يمكن لزيادة مشاركة الأوساط العلمية والقطاع الصناعي والقطاع الخاص في المناقشات السياسية أن تفيد في ضمان الحصول على إسهامات ذات صلة بالسياسات من الجهات الفاعلة الرئيسية.

٢٣٤ - وفيما يتعلق بالتدابير العملية التي يمكن اتخاذها، والتنوع الجيني بوصفه الأساس الذي يركز إليه التنوع البيولوجي، تعد التدابير المحددة في مجمل هذا التقرير والتقارير السابقة المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله على نحو مستدام تدابير قابلة للتطبيق عموماً ولازمة للحفاظ على التنوع الجيني ومنع التناقص الجيني^(٢٩٤)، وتواصل بالتالي تزويد مجمع الموارد الجينية الذي لديه إمكانات قيمة. وتلك التدابير تشمل الرصد وإعداد التقييمات والنهج الوقائية ونُهج النظم الإيكولوجية وإعداد تقييمات الأثر البيئي، واستخدام أدوات الإدارة على أساس المناطق.

٢٣٥ - وإجراء تحليل للتجارب والدروس المستفادة في المناطق الواقعة في نطاق الولاية الوطنية، فيما يتعلق بموارد اليابسة والموارد الجينية البحرية معاً، قد يسمح في التمكن في جدوى اتخاذ تدابير محددة للموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وفي هذا الصدد، قُدم اقتراح محدد في اجتماع الفريق العامل في عام ٢٠٠٨ باستخدام النظام الوارد في إطار المعاهدة الدولية لتسخير الموارد الوراثية النباتية لأغراض الأغذية والزراعة الذي يطبق على الموارد التي يعثر عليها في مناطق تقع في نطاق الولاية الوطنية، وذلك كنقطة مرجعية للمناقشات. (انظر الفقرات من ١١٢ إلى ١١٤ أعلاه).

(٢٩٢) القرار ١١١/٦٣، الفقرة ١٢٢.

(٢٩٣) قدم عدد من النُهج التي يمكن اتباعها لتيسير المناقشات المتعلقة بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. انظر، على سبيل المثال، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة خيارات سد الثغرات التنظيمية وثغرات الحوكمة في النظام الدولي لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، ٢٠٠٨. وانظر أيضاً تقرير المنتدى العالمي المعني بالمحيطات والسواحل والجزر المقدم إلى فريق الأمم المتحدة العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، ٢٠٠٨.

(٢٩٤) انظر A/62/66 الفقرة ١٥٩.

رابعاً - القضايا والمسائل الرئيسية التي سيستفيد نظر الدول من دراسات أساسية أكثر تفصيلاً

٢٣٦ - على الرغم من الجهود والمبادرات السابقة والحالية الرامية إلى زيادة المعرفة بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، فقد استمر وجود ثغرات هامة في هذه المعرفة. ويلقي هذا الجزء الضوء على موجز الدراسات المطلوبة التي حددها الفريق العامل في اجتماعيه المعقودين في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ (انظر A/61/65، المرفق الثاني و A/63/79)، ويحدد المجالات التي تحتاج إلى المزيد من الدراسات. ويرفق بهذا التقرير قائمة بالوثائق والدراسات التي أشارت إليها المنظمات ذات الصلة.

ألف - دراسات حددها الفريق العامل من قبل

٢٣٧ - في اجتماع الفريق العامل الذي عقد في عام ٢٠٠٦، اعتبرت مواصلة البحث ضرورية للمسائل التالية: التنوع البيولوجي والظروف البيئية في الأعماق والخنادق والجبال البحرية، ومسح الأنظمة الإيكولوجية المرجانية في المياه الباردة المرتبطة بالجبال البحرية؛ ومجموعة دراسات زمنية طويلة الأجل للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية لتقييم التباين الطبيعي وفهم قدرة النظم الإيكولوجية في قاع البحر على مقاومة آثار الضغوط التي تحدثها الأنشطة البشرية؛ والتقييم العلمي ذو الصلة بالسياسات العامة للمعلومات المتاحة لصناع القرار؛ ونطاق تعميم نتائج البحث العلمي؛ وثغرات المعرفة غير المدرجة في القائمة أعلاه، وهي تشمل توزيع جميع أنواع الكائنات البحرية الموجودة على القائمة الحمراء التي وضعها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومعلومات عن توزيع الشعاب المرجانية في الجبال البحرية والمياه الباردة، وخصائص نظمها الإيكولوجية وتلك المتعلقة بالأنواع المرتبطة بها، في مستويات مختلفة من الأعماق، لا سيما في المناطق التي لم يشملها قدر كاف من أخذ العينات؛ ومعلومات عن توزيع موائل أخرى (للاطلاع على القائمة، انظر UNEP/CBD/WG-PA/1/2، المرفق الأول، الجدول ١)، والسماح للإيكولوجية للأنواع المرتبطة بها، والدراسات الإيكولوجية للأنواع البحرية وسلوكياتها التي تحدد درجات ضعفها أمام الأنشطة البشرية^(٢٩٥).

٢٣٨ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، طُلب إعداد المزيد من الدراسات عن آثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي البحري في أعالي البحار وقاع البحار العميقة (A/61/65، المرفق الثاني، الفقرة (ج)) وينبغي تحسين الفهم العلمي لدور المحيطات في تنظيم المناخ، والآثار على البيئة

(٢٩٥) A/61/65، المرفق الثاني، الفقرات (هـ) و (س) و (ث).

البحرية لكل من تغير المناخ والتكنولوجيات المستخدمة لأغراض التخفيف من آثار المناخ. (A/63/79، الفقرة ١٤). وأبرزت الحاجة الملحة لتشجيع البحوث الإضافية وتقاسم المعلومات عن الأنشطة الجديدة والمستجدة (مثل، أنشطة الهندسة الجيولوجية الهادفة إلى وضع استراتيجيات للتخفيف من أثر تغير المناخ) (A/63/79، الفقرة ١٥)، فضلاً عن الحاجة إلى إعداد دراسات لسد الفجوات الموجودة في القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية، بما في ذلك عن طريق الاستبيانات (A/61/65، المرفق الثاني، الفقرة (ت)).

٢٣٩ - وفيما يتعلق بالموارد الجينية البحرية، وفي اجتماعي الفريق العامل المعقودين في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، ذكرت الوفود عدداً من المجالات المحددة التي تحتاج إلى مزيد من الدراسات. وهذه المجالات ذات صلة بالعلاقة بين الموارد الجينية البحرية والموارد الأخرى (A/63/79، الفقرة ٣٤)؛ وطابع ومستوى المصالح والأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ولا سيما المصالح التجارية في الموارد الجينية من البحار العميقة، بما في ذلك ما يترتب عليه من تكاليف ومخاطر (A/61/55، المرفق الثاني، الفقرة (ل) و A/63/79، الفقرة ٣٤)؛ وعملية تطوير التكنولوجيا البيولوجية البحرية والفوائد المتحققة من الاستغلال التجاري للموارد الجينية البحرية (A/63/79، الفقرة ٣٤)؛ والجوانب الاقتصادية لاستغلال الموارد الجينية لقاع البحر (A/61/65، المرفق الثاني، الفقرة (ط))؛ وإجراء مسح لأنواع والمناطق التي ستحتل باهتمام محتمل للأنشطة التكنولوجية البيولوجية بغية تحديد التدابير المناسبة للحفظ والاستخدام المستدام (A/63/79، الفقرة ٣٤)؛ والأطر القانونية القائمة لتحديد المبادئ ذات الصلة بالموارد الجينية في المنطقة (A/61/65، المرفق الثاني، الفقرة (س))؛ والتدابير العملية اللازمة لتحسين حفظ الموارد الجينية البحرية واستخدامها المستدام والخيارات الممكنة لتقاسم المنافع، التي تشمل المنافع غير النقدية، مثل الحاجة إلى التعاون الدولي في البحث العلمي البحري عن طريق تبادل وتقاسم وتعميم معلومات عن برامج البحث وأهدافها ونتائجها، وكذلك عن التعاون في نقل التكنولوجيا (A/61/65، المرفق الثاني، الفقرة (ع)، و A/63/79، الفقرة ٣٨)، والترتيبات القانونية وطرائق تفعيل الشراكات القائمة بين مؤسسات البحث العلمي وبين صناعة التكنولوجيا البيولوجية البحرية، في كل من القطاعين العام والخاص، ووسائل توسيع نطاق المشاركة في تلك الشراكات بحيث تشمل البلدان النامية (A/61/65، المرفق الثاني، الفقرة (ف))؛ ونظم تطبيق حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك العلاقة بين الإطار القانوني لحقوق الملكية الفكرية واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (A/61/65، المرفق الثاني، الفقرتان (ص) و (ر) و A/63/79، الفقرة ٣٧)؛ والاتجاهات السائدة في تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الملكية الفكرية، وبشكل خاص طريقة تطبيق متطلبات البراءات في التشريعات الوطنية (A/61/65، المرفق الثاني، الفقرة (ق)).

٢٤٠ - وفيما يتعلق بالإدارة، فقد حُددت الحاجة إلى إعداد دراسات أخرى عن الأدوات الإدارية المتاحة لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما فيها المناطق البحرية المحمية المتعددة الأغراض (A/61/65)، المرفق الثاني، الفقرة (ز)). كما حُددت المسائل المتعلقة بإنشاء وإدارة وتعزيز المناطق البحرية المحمية المحتملة الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية باعتبارها مجالاً لمزيد من الدراسة. وطلب إعداد المزيد من الدراسات فيما يتعلق بالآثار البيئية الناتجة عن الأنشطة البشرية، بما فيها الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وشبكات الصيد التي تجر على قاع البحار، والنقل البحري والتلوث الضوضائي، والبحث العلمي البحري، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها مختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك الدول والباحثون، لعلاج تلك الآثار^(٢٩٦).

٢٤١ - وفيما يتعلق بالحوكمة، وعلى الأخص التنفيذ الفعال للصكوك الحالية وإنفاذها، فقد حدد الفريق العامل الحاجة إلى إعداد دراسة عن أسباب عدم التصديق على بعض الصكوك القانونية و/أو عدم تنفيذها على نطاق واسع (A/61/65، المرفق الثاني، الفقرة (ن)).

٢٤٢ - وفيما يتعلق بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية - الاقتصادية، فقد كان من ضمن الجوانب التي حددها الفريق العامل لمزيد من الدراسة: الجوانب الاقتصادية لمختلف الأنشطة، بما في ذلك الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، واستغلال الموارد الجينية لقاع البحر؛ وتقنيات التقييم الاقتصادي لكل من قيمتي الإصلاح وعدم الاستخدام؛ والحوافز الاقتصادية، بما فيها الحوافز القائمة على السوق، والحوافز السلبية لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام؛ والقيمة الاقتصادية الاجتماعية للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٢٩٧).

٢٤٣ - وأعدت مؤخراً عدة دراسات تتناول مختلف جوانب الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في مناطق تقع خارج نطاق الولاية الوطنية. وقُدمت في تقارير سابقة للأمين العام معلومات عن المجالات التي حددت باعتبارها في حاجة إلى مزيد من الدراسة، ودراسات تتصل بهذه المجالات^(٢٩٨). وبالإضافة إلى ذلك، فقد نشر أو سينشر عدد من المقالات العلمية والسياسية في الصحف ذات الصلة. ويقدم مرفق هذا التقرير قائمة بالوثائق والدراسات التي أشارت إليها المنظمات ذات الصلة في مساهماتها في التقرير.

(٢٩٦) المرجع نفسه، الفقرات (ز) و (ح) و (ب).

(٢٩٧) المرجع نفسه، الفقرات (ط) و (ي) و (ك) و (م).

(٢٩٨) انظر بوجه خاص A/60/63/Add.1؛ و A/62/66، الفرع العاشر، و A/62/66/Add.2.

كما يشار، في مجمل هذا التقرير، إلى دراسات ووثائق أخرى، تجدر الإشارة إليها، مع أنها غير مدرجة في المرفق.

٢٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك، أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أنه عين فريقاً من الخبراء الدوليين لإعداد تقرير عن حقول الإسفنج في المياه العميقة، وهي إحدى النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة ومناطق التنوع البيولوجي التي تقع خارج نطاق الولاية الوطنية.

٢٤٥ - وتتعاون وحدة الشعب المرجانية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع اللجنة الدولية لحماية الكابلات في إعداد تقرير عن الكابلات المغمورة والبيئة البحرية، الذي سيصدر في عام ٢٠٠٩. وستتضمن معلومات عن عمل هذه الصناعة في المياه العميقة في المناطق الواقعة داخل وخارج نطاق الولاية الوطنية معاً. كما تعد الوحدة تقريراً عن البكتريا والفيروسات البحرية وأهمية هذه الكائنات للعمليات والدورات البحرية العالمية.

٢٤٦ - وستعمل الوحدة مع أطراف آخرين في مشروع هيرميون (انظر الفقرتين ٢٠ و ٢١ و ١٩٠ أعلاه) بشأن عدد من المبادرات المقدمة من هذا المشروع للمفوضية الأوروبية، بما فيها وضع بروتوكول أولي لتحديد كمية و/أو نوعية الآثار البشرية على النظم الإيكولوجية للبحار العميقة، وإعداد تقرير عن سلع النظام الإيكولوجي وخدماته المتعلقة ببيئات أعماق البحار وتقرير عن نظم الحوكمة القائمة والمبادئ وصكوك السياسات الحالية المتعلقة بأعماق البحار.

باء - مناطق تستلزم إجراء المزيد من الدراسات

٢٤٧ - مع أن الدراسات التي أجريت حتى الآن تشكل خطوة كبرى للأمام في توسيع نطاق المعارف المتاحة وفهم التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، مما سيمكّن بالتالي من تيسير ودعم المناقشات الحالية في مجال السياسات، فهناك حاجة رغم ذلك لإجراء المزيد من البحوث للاستمرار في توفير معلومات مستكملة. وبالإضافة إلى الدراسات التي حددها الفريق العامل بالفعل، كما هو مبين أعلاه، التي مازال الكثير منها بحاجة إلى التنفيذ، جرى تحديد عدد من المناطق التي تستلزم إجراء المزيد من الدراسات في الإسهامات المدرجة في هذا التقرير. ويُشار أيضاً، حيثما يكون ذلك مناسباً، إلى أفكار قُدِّمت في منشورات حديثة، لإجراء مزيد من الدراسات عليها. وقد يرغب الفريق العامل في النظر في دعوة شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، عن طريق فرقة العمل المعنية بالتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، للمساعدة في تحديد طرائق ووسائل الاضطلاع بالدراسات اللازمة.

٢٤٨ - وفيما يتعلق بمجال العلوم البحرية، أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن الفجوات الرئيسية في معارف التنوع البيولوجي تتعلق بالموقع الجغرافي؛ والتوزيع الأحيائي؛ والعمق والتنوع البيولوجي ذي الصلة؛ والتمثيل المكتمل؛ والأنواع الأقل كاريومية مثل اللاقاريات؛ والعمليات الفيزيائية والبيئية المعقدة (انظر أيضاً الفقرتين ١٤٠ أعلاه و ٢٥٨).

٢٤٩ - وأكدت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ، في مساهمتها، على ضرورة زيادة الفهم العلمي للأرصدة السمكية وغيرها من الموارد البحرية الحية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

٢٥٠ - وأشار إلى ضرورة إجراء المزيد من البحوث لتحديد الآثار التراكمية للأنشطة البشرية الرئيسية كما ونوعاً على الموائل البحرية والنظم البيئية الرئيسية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وكذلك الآثار الأخرى (مثل الآثار المستحثة بتغير المناخ) مما يسبب إجهاداً إضافياً على النظم. وتشتمل الاحتياجات البحثية الرئيسية بشأن الأنشطة البشرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية على إعداد الخرائط لهذه الأنشطة، وآثارها، وأصحاب المصلحة فيها، والتناقضات المحتملة بين الأنشطة، فضلاً عن وضع سيناريوهات معقولة لاتجاهات الأنشطة الاقتصادية مستقبلاً. ويلزم إجراء دراسات أيضاً بشأن الكيفية التي قد تتفاعل بها الآثار المختلفة المباشرة وغير المباشرة أو تختلط ببعضها البعض. وكل ذلك، إلى جانب الدراسات بشأن نتائج هذه الآثار على توفير البضائع من النظام الإيكولوجي والخدمات من تلك النظم الإيكولوجية، بما في ذلك تقييمها الاجتماعي - الاقتصادي، الذي سيتيح تقييماً أفضل للتهديدات وتحديد المناطق ذات الأولوية لاتخاذ إجراءات سياسية بشأنها، تبعاً لدرجة ضعف النظام الإيكولوجي وهشاشته، ومدى اتساع الأنشطة، والآثار المتصلة بها^(٢٩٩).

٢٥١ - وشجعت الجمعية العامة على إجراء المزيد من الدراسات والنظر ملياً في آثار الضجيج في المحيطات على الموارد البحرية الحية^(٣٠٠). واقترحت اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، في إسهامها، إجراء تقييم شامل للأثر البيئي ومزيد من البحوث، إلى جانب تبادل المعلومات على نطاق واسع بين المجتمع الدولي، والأوساط الأكاديمية، والصناعة، من أجل التوصل إلى حلول بشأن الآثار الضارة للتلوث الضوضائي على الحيتان وغيرها من الأنواع البحرية^(٣٠١).

(٢٩٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الحاشية ٥٦ أعلاه.

(٣٠٠) القرار ١١١/٦٣، الفقرة ١٤١.

(٣٠١) مساهمة من أمانة الاتفاقية.

٢٥٢ - وُجِّهت دعوات لإجراء المزيد من الدراسات بشأن تخصيص المحيطات، وبخاصة من الجمعية العامة وفي سياق اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية وبروتوكول لندن (انظر الفقرتين ٨٧-٨٩ أعلاه).

٢٥٣ - ويلزم إجراء مزيد من البحوث لتوفير معلومات موثوق بها ومستكملة لدعم المناقشات في مجال السياسات المتعلقة بالموارد الجينية البحرية.

٢٥٤ - ونوهت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ إلى ضرورة إجراء دراسة قانونية بشأن الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ولكي تحدد بصفة خاصة ما إذا كانت هذه الموارد تشكل جزءاً من التراث المشترك للبشرية في المنطقة، أو ما إذا كانت تشكّل جزءاً من نظام أعالي البحار. وفي حالة عدم اعتبار الموارد الجينية البحرية تشكّل جزءاً من التراث المشترك للبشرية، فإن أمانة وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ قد ترغب في إجراء المزيد من المناقشات بشأن ما إذا كان ينبغي منح وضع خاص للتنوع البيولوجي والموارد الجينية البحرية الموجودة في جيوب أعالي البحار والمحاطة بالكامل بالمناطق الاقتصادية الخالصة التابعة لدول جزرية صغيرة نامية^(٣٠٢).

٢٥٥ - ويلزم أيضاً إجراء بحوث بشأن طرق تنفيذ نهج مراعي للنظام الإيكولوجي، وإدارة كلفة ومتكاملة ومشتركة بين القطاعات وقابلة للتكيف، على الصعيد العملي، بما في ذلك اختبار الخيارات ووضع نقاط مرجعية لأفضل الممارسات من واقع التجربة. وينبغي أن يتضمن ذلك إعداد خرائط لأصحاب المصلحة وإجراء بحوث استباقية بشأن كيفية إدارة المسائل أو الأنشطة الجديدة أو المستجدة^(٣٠٣).

٢٥٦ - وستؤدي زيادة المعرفة بالسلع والخدمات وغيرها من المزايا التي توفرها أعماق البحار والنظم الإيكولوجية بها، وتوفير تقديرات بقيمتها، إلى دعم القرارات المتخذة بشأن الإدارة. وفي ضوء صعوبة تحديد قيمة نقدية للسلع والخدمات المرتبطة بالنظام الإيكولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، يمكن إجراء المزيد من البحوث بشأن أساليب بديلة لأخذ قيمتها في الاعتبار في عمليات صنع القرار. ويلزم أيضاً إجراء المزيد من البحوث بشأن طرائق التقييم النقدية وغير النقدية، وكيفية استخدام أدلة التقييم المتاحة في عمليات صنع القرار^(٣٠٤).

(٣٠٢) مساهمة من وكالة مصائد الأسماك لمنتدى المحيط الهادئ.

(٣٠٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الحاشية ٥٦ أعلاه.

(٣٠٤) المرجع نفسه.

٢٥٧ - واقترحت ضرورة وضع منهجيات عملية لتقييم الأثر البيئي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وكذلك وضع مؤشرات تشغيلية اجتماعية - اقتصادية وإيكولوجية، يمكن استخدامها في إدارة النظام الإيكولوجي. ويمكن ربط هذه الأخيرة ببحوث تخطيط الحيز ونظم المعلومات الجغرافية، بما في ذلك البيانات الاجتماعية - الاقتصادية من أجل دعم الإدارة. ويلزم أيضاً إجراء بحوث اقتصادية عن الإعانات المالية وغيرها من المحفزات/المثبطات الاقتصادية، وكذلك عن الأدوات المختلفة لآليات السوق^(٣٠٥).

٢٥٨ - وفيما يتعلق بالإدارة على أساس المناطق، اقترح معهد الدراسات المتقدمة التابع للجامعة الأمم المتحدة أنه سيكون من المفيد إجراء استعراض لتجارب مشاريع المناطق البحرية المحمية الريادية القائمة والمعتمز إجراؤها (على سبيل المثال: في سياق النظام البيئي البحري الكبير لشمال شرق المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط، وتيار أغولهاس والتيارات الصومالية)، وكذلك استعراض كفاية النظام القانوني القائم لدعم إجراءات الإدارة على أساس المناطق وغيرها من الإجراءات. واقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة ضرورة وضع توجيهات بشأن الاستفادة من البدائل للمساعدة في تحديد المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية والأحيائية المحتملة، وفي تحديد المناطق التي تمثل نوعاً معيناً من الموائل أو المجتمعات في إقليم أحيائي معين، بغية دعم إنشاء شبكات تمثيلية للمناطق البحرية المحمية.

٢٥٩ - وينبغي إجراء المزيد من الدراسات بشأن احتياجات القدرات فيما يتعلق بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والاستخدام المستدام له. فعلى سبيل المثال، اقترحت وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ إجراء دراسة عن الطرائق التي يمكن من خلالها الاعتراف بشكل كامل بالاحتياجات الخاصة للدول النامية المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والاستخدام المستدام له. وستقوم هذه الدراسة بناءً على معرفة الآليات والتحديات القائمة التي تواجه عند التنفيذ. ويمكن أن تشتمل هذه الدراسة أيضاً على تحليل مدى مشاركة الدول النامية في مصائد أسماك أعالي البحار، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإمكانية توسيع الإطار ليشمل أنشطة التنقيب الأحيائي والبحث العلمي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية^(٣٠٦).

(٣٠٥) المرجع نفسه.

(٣٠٦) مساهمة من وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ.

خامساً - الاستنتاجات

٢٦٠ - يُبرز هذا التقرير أهمية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية من أجل عمل النظم الإيكولوجية البحرية الصحية، والرفاهية الاقتصادية، وتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتوافر أسباب المعيشة المستدامة، يلفت الانتباه أيضاً إلى العوامل العديدة التي لم تزل تعرّض النظم الإيكولوجية البحرية الأساسية للمخاطر. وهي تشتمل على المعرفة المحدودة، مع أنها آخذة في الاتساع، عن مدى غنى التنوع البيولوجي في بعض مناطق المحيطات وقدرتها على استعادة حيويتها؛ والافتقار إلى برامج للرصد المنتظم؛ والقدرة المحدودة على تنفيذ الصكوك ذات الصلة وإنفاذها؛ وتباين الآراء فيما يتعلق بالحفظ والاستخدام المستدام للموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية؛ والصعوبات المواجهة في تنفيذ نُهج متكاملة ومراعية للنظم الإيكولوجية في إدارة المحيطات، وغيرها من أدوات الإدارة، والناجمة بصفة خاصة عن التعاون المحدود بين القطاعات على جميع الأصعدة؛ والافتقار إلى توجيهات عالمية في مجال السياسات بشأن بعض المسائل.

٢٦١ - وفي حين شُرِع في عدة جهود وأنشطة مشجعة وجرى مواصلتها منذ اجتماعي الفريق العامل في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ كما هو مبين في هذا التقرير، فإنه من الحيوي مواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. والجمعية العامة، عن طريق فريقها العامل، في وضع فريد يسمح لها باستعراض التقدم المُحرز حتى الآن من منظور متعدد القطاعات والتخصصات، وتحديد الإجراءات الإضافية التي يلزم اتخاذها على مختلف الأصعدة. وفي هذا الصدد، أُدرج عدد من الخيارات والنُهج في التقرير لكي ينظر فيها الفريق العامل.

٢٦٢ - وتشير التطورات الأخيرة إلى أن غياب التوجيهات العالمية في مجال السياسات بشأن بعض المسائل قد يترتب عليه أن تتخذ بعض الدول الساحلية تدابير على الصعيد الإقليمي، وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بإنشاء مناطق محمية بحرية. لذلك، فإنه من المستصوب أن تضع الجمعية العامة توجيهات في مجال السياسات في الوقت المناسب من أجل تيسير التطبيق المتسق والمنتظم لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الصكوك ذات الصلة المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والاستخدام المستدام له.

قائمة بالوثائق التي أشارت إليها المنظمات في مساهماتها في هذا التقرير

Bailey, D.M., et al., "Long-term changes in deep-water fish populations in the northeast Atlantic: a deeper reaching effect of fisheries?", Proceedings of the Royal Society, in press, متاح على الموقع الشبكي <http://rspb.royalsocietypublishing.org/>

FAO, *Assisting on-board bycatch recording for deep-sea fishing operations of sharks and corals*, FAO Fisheries and Aquaculture Circular No.1041, Rome (تحت الطبع).

FAO, *Report of the Ad Hoc Meeting on Management of Deepwater Fisheries Resources of the Southern Indian Ocean*, Swakopmund, Namibia, 30 May-1 June 2001, FAO Fisheries Report No.652, Rome, 2001

FAO, *Report of the Second Ad Hoc Meeting on Management of Deepwater Fisheries Resources of the Southern Indian Ocean*, Fremantle, Western Australia, 20-22 May 2002, FAO Fisheries Report No. 677, Rome, 2002

FAO, *Summary and review of Soviet and Ukrainian scientific and commercial fishing operations on the deepwater ridges of the Southern Indian Ocean*, FAO Fisheries Circular No.991, Rome, 2003

FAO, *Deep Sea 2003, an International Conference on the Governance Management of Deep-Sea Fisheries*, Queenstown, New Zealand, 1-5 December 2003, FAO Fisheries Report No.772, Rome, 2005

FAO, *Deep Sea 2003: Conference on the Governance and Management of Deep-sea Fisheries, Part 1, Conference reports*, Queenstown, New Zealand. 1-5 December 2003, FAO Fisheries Proceedings 3/1, Rome, 2005

FAO, *Deep Sea 2003: Conference on the Governance and Management of Deep-sea Fisheries, Part 2, Conference poster papers and workshop papers*, Queenstown, New Zealand, 1-5 December 2003 and Dunedin, New Zealand, 23-27 November 2003, FAO Fisheries Proceedings 3/2, Rome, 2005

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التقرير والوثائق الخاصة بالاجتماع التشاوري للخبراء بشأن مصائد أسماك البحار العميقة في أعالي البحار، الذي انعقد في بانكوك، تايلند، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تقرير منظمة الفاو بشأن مصائد الأسماك رقم ٨٣٨، روما، ٢٠٠٧.

FAO, *Deep-sea fisheries in the high seas: a trawl industry perspective on the International Guidelines for the Management of Deep-sea Fisheries in the High Seas*, .FAO Fisheries and Aquaculture Circular No.1036, Rome, 2008

FAO, *Report of the Expert Consultation on International Guidelines for the Management of Deep-sea Fisheries in the High Seas, Bangkok, 11-14 September 2007*, .FAO Fisheries Report No.855, Rome, 2008

FAO, *Report of the FAO Workshop on Vulnerable Ecosystems and Destructive Fishing in Deep-sea fisheries, Rome, Italy, 26- 29 June 2007*, FAO Fisheries Report No. 829, .Rome, 2008

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير عن المشاورة التقنية بشأن الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة مصائد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار، روما، إيطاليا، ٤-٨ شباط/فبراير و ٢٥-٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، تقرير المنظمة عن مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم ٨٨١، روما، ٢٠٠٨.

FAO, *Report of the Workshop on Data and Knowledge in Deep-sea Fisheries in the High Seas, Rome, 5-7 November 2007*, FAO Fisheries Report No.860, Rome, 2008

FAO, *Worldwide review of bottom fisheries in the high seas*, FAO Fisheries and .Aquaculture Technical Paper No.522, 2008

IOC, *Global Open Oceans and Deep Seabed (GOODS) – Biogeographic Classification*, .IOC Technical Series No.84, 2009

IUCN, *The Mid-Atlantic Ridge: A Case Study on the Conservation and Sustainable Use of Marine Biodiversity in Areas beyond National Jurisdiction*, IUCN Marine Series No. 3, 2008 <http://cms.iucn.org/about/work/> متاح على الموقع الشبكي
Leary, D., et al., “Marine .programmes/environmental_law/index.cfm?uNewsID=857

Genetic Resources: A review of scientific and commercial interest”, Marine Policy, Vol.33, 2009

الموقع الشبكي، “Special Issue on HERMES”, Oceanography, Vol. 22 (1), March 2009, http://www.tos.org/oceanography/issues/issue_archive/22_1.html

Shotton, R., “Management of demersal fisheries resources of the Southern Indian Ocean”, *Report of the Fourth and Fifth Ad Hoc Meetings on Potential Management Initiatives of Deepwater Fisheries Operators in the Southern Indian Ocean (Cameeldrift Hast, South Africa, 12-19 February 2006 and Albion, Petite Rivière, Mauritius. 26-28 April 2006*, FAO Fisheries Circular No.1020, Rome, 2006

UNEP, *Deep-Sea Biodiversity and Ecosystems: A scoping report on their socio-economy, management and governance*, 2007
الموقع الشبكي على www.unepwcmc.org/resources/publications/UNEP_WCMC_bio_series/28.aspx

UNEP, “Development of an Interactive Map (IMAP) and review of spatial databases containing information on marine areas beyond the limits of national jurisdiction”, UNEP/CBD/SBSTTA/13/INF/12

UNEP and FAO, *Abandoned, lost or otherwise discarded fishing gear*, UNEP Regional Seas Reports and Studies No.185, FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper No.523, 2009

www.unep.org/regionalseas, الموقع الشبكي، UNEP and HERMES, *The HERMES Story*
www.unep-wcmc.org/oneocean/reports.aspx, and <http://www.eu-hermes.net>

UNEP-WCMC, *Working toward High Seas Marine Protected Areas: An assessment of progress made and recommendations for collaboration*, 2008, الموقع الشبكي على www.unepwcmc.org/protected_areas/pubs.htm

UNEP-WCMC, *National and Regional Networks of Marine Protected Areas: A Review of Progress*, Cambridge, 2008
الموقع الشبكي على www.unep-wcmc.org/oneocean/reports.aspx

UNEP-WCMC, *State of the World's Protected Areas: an annual review of global conservation progress*, 2008, الموقع الشبكي على www.unep-wcmc.org/protected_areas/pubs.htm

معهد الدراسات المتقدمة التابع لجامعة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في بيئات المحيطات المفتوحة وأعماق البحار: تحليل لأصحاب المصالح واهتماماتهم ونهجهم القائمة، ٢٠٠٦، متاح على الموقع الشبكي: www.ias.unu.edu/binaries2/DeepSea_Stakeholders.pdf

UNU-IAS, *Bioprospecting of Genetic Resources in the Deep Seabed: Scientific, Legal and Policy Aspects*, 2005، متاح على الموقع الشبكي www.ias.unu.edu/binaries2/DeepSeabed.pdf

UNU-IAS, *The International Regime for Bioprospecting: Existing Policies and Emerging Issues for Antarctica*, 2003، متاح على الموقع الشبكي www.ias.unu.edu/binaries/UNUIAS_AntarcticaReport.pdf

Wilkinson, C., and Souter, D., *Status of Caribbean coral reefs after bleaching and hurricanes in 2005*, Global Coral Reef Monitoring Network and Reef and Rainforest Research Centre, Townsville, Australia, 2008

Wilkinson, C., *Status of Coral Reefs of the World: 2008*, Global Reef Monitoring Network and Reef and Rainforest Research Center, Townsville, Australia, 2008